الوعي والمشاركة السياسية

استطلاع رأي السوريين في مناطق شمال سورية

كانون الثاني / يناير 2023

تقرير مواضيعي

يبدو النظام السياسي على الورق وكأنه نظام ديمقراطي، ألا أن سوريا حكمت بقبضة أمنية واحتكرت عائلة الأسد الحكم في سوريا لأكثر من 50 عاما. ولم تسمح بالعمل السياسي إلا من خلال حزب البعث الحاكم والأحزاب المنضوية تحته. بعد اندلاع الثورة السورية عام 2011، لم يتم إعطاء أولوية لدعم الوعي السياسي.

صادر عن وحدة إدارة المعلومات IMU
في وحدة تنسيق الدعم ACU

ACU
ASSISTANCE COORDINATION UNIT

IMU
INFORMATION MANAGEMENT UNIT

حقوق الطبع والنشر محفوظة © وحدة تنسيق الدعم 2022 (ACU).

تم النشر من قبل وحدة تنسيق الدعم (ACU).

يسمح باستخدام وتصوير وطباعة وتوزيع هذا التقرير كلياً أو جزئياً وفي أي شكل من الأشكال للأغراض الإنسانية والتعليمية أو لغايات غير ربحية، وذلك دون الرجوع إلى الجهة صاحبة حقوق الطبع والنشر للحصول على إذن خاص منها وهذا شريطة الإقرار والإشارة إلى الجهة صاحبة الحق. وتتوجه وحدة تنسيق الدعم بالتقدير لتزويدها بنسخة من أي منشور تُستَسقى بعض بياناته من هذا التقرير كمصدر. علماً بأنه يحظر بيع أو استخدام هذا المنشور كسلعة أو على نحو تجاري أو لأي غرض تجاري أيّاً كانت طبيعته دون الحصول على إذن خطي مسبق من وحدة تنسيق الدعم. وترسل طلبات الحصول على هكذا إذن، مع بيان الغرض من الاستنساخ ومدى استخدام البيانات و/ أو المعلومات إلى وحدة إدارة المعلومات، على عنوان الإيميل:

imu@acu-sy.org

هاتف: 1099 229 (342) 90+

إن ذكر أو الإشارة إلى أي شركة أو مؤسسة أو منتج تجاري في هذا المستند لا يعني تبنّياً من وحدة تنسيق الدعم لهذه الجهة. كما لا يسمح باستخدام المعلومات الواردة في هذه المستند لأغراض الدعاية أو الإعلان. علماً بأن استخدام الأسماء والعلامات التجارية والرموز (إن وجدت) تم من باب الصياغة التحريرية، دون وجود أي نية في التعدي على قوانين العلامات التجارية أو حقوق الطبع والنشر.

© حقوق نشر الصور والرسوم التوضيحية على النحو المحدد.

الاقتباس:
يمكن الرجوع إلى هذا التقرير عند الاقتباس على النحو التالي: "الوعي والمشاركة السياسية في شمال سوريا"
وحدة تنسيق الدعم ACU/ قسم إدارة المعلومات IMU.
كما يمكن الاطلاع والحصول على نسخة الكترونية من هذا التقرير من خلال موقع الوحدة على العنوان التالي:

https://acu-sy.org/ar/all-acu-reports/

تهدف وحدة تنسيق الدعم إلى تعزيز قدرة الجهات الفاعلة في الأزمة السورية على اتخاذ القرارات، وذلك من خلال جمع البيانات عن الوضع الإنساني في سورية وتحليلها ومشاركتها. من أجل ذلك، أسّست وحدة تنسيق الدعم من خلال وحدة إدارة المعلومات شبكة ضخمة من الباحثين الذين تم اختيارهم بناء على معايير معينة كمستوى التعليم وعلاقاتهم مع مختلف مصادر المعلومات بالإضافة إلى قدرتهم على العمل في مختلف الظروف وقدرتهم على التواصل في جميع الحالات. تعمل وحدة إدارة المعلومات على جمع البيانات التي يصعب على الجهات الفاعلة الدولية الحصول عليها. كما تصدر أنواعاً مختلفة من المنتجات، بما في ذلك تقييمات الاحتياجات، والتقارير المواضيعية، والخرائط، والتقارير العاجلة، والتقارير التفاعلية.

إخلاء المسؤولية
إن محتويات هذا التقرير لا تعكس وجهات نظر الجهات المانحة أو أي من شركاء وحدة تنسيق الدعم. وجميع المحتويات ووجهات النظر المتضمنة في التقرير هي لوحدة تنسيق الدعم. إن محتويات التقرير لا تنطوي على التعبير عن أي رأي فيما يتعلق حول الوضع القانوني لأي بلد، أو أراضي، أو مدينة، أو مناطق نفوذ، أو تعيين حدودها، أو تأييد أي سياسة، أو وجهة نظر سياسية.

"ممول من وزارة أوربا
والشؤون الخارجية"MEAE

Avec la
participation de

MINISTÈRE
DE L'EUROPE
ET DES AFFAIRES
ÉTRANGÈRES
Liberté
Égalité
Fraternité

الفهرس

أولاً: الملخص التنفيذي 10
1 الملخص التنفيذي 10
2 المنهجية 10
3 الحياة السياسية في سوريا قبل الحرب الدائرة 10
4 السمات العامة للعينة 10
5 الوعي السياسي 11
6 المشاركة السياسية 11
7 رفع وعي المجتمع والمشاركة السياسية 12
8 المشاركة السياسية للمرأة 12
9 الوعي بالعملية السياسية في سوريا 13
10 توصيات الدراسة 13
ثانياً: المنهجية 15
1 عينة التقييم 15
2 أدوات الدراسة 15
3 تدريب الباحثين 16
4 إدارة وتحليل البيانات 16
5 الجدول الزمني 17
6 الصعوبات والتحديات 17
ثالثاً: الحياة السياسية في سوريا قبل الحرب الدائرة 19
رابعاً: السمات العامة للعينة 23
1 المعلومات الديموغرافية للمجيبين 23
2 المستوى التعليمي للمجيبين والمهنة 24
خامساً: الوعي السياسي 26
1 متابعة الأخبار المحلية 26
2 متابعة الأخبار العالمية 28
3 مصادر الأخبار والبرامج 30
4 تنمية المعرفة السياسية 32
5 الشعور بالمسؤولية حول الأحداث 33
6 امتلاك إدراك ناقد للواقع 35
7 تنمية الوعي السياسي 36
8 أساليب التعبير السياسي 37
9 الرأي العام وأهميته 37
سادساً: المشاركة السياسية 39
1 الانتساب للأحزاب أو التجمعات السياسية 39

2 مواصلة العمل السياسي 41
3 الأحزاب والتجمعات الأكثر شيوعاً 42
4 المشاركة في الانتخابات 42
5 انتخاب ممثلين 44
6 الترشح للانتخابات 44
سابعاً: رفع وعي المجتمع والمشاركة السياسية 47
ثامناً: المشاركة السياسية للمرأة 50
1 مشاركة النساء في الانتخابات (وجهة نظر الذكور) 50
2 ترشُح النساء في الانتخابات (وجهة نظر الذكور) 51
3 هل يقبل الذكور أن تمثلهم سياسياً أنثى 52
4 هل تفضل الإناث أن يمثلهن سياسياً ذكر أو أنثى 53
5 تعزيز المشاركة السياسية للمرأة 54
تاسعاً: الوعي بالعملية السياسية في سوريا 56
1 معرفة الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية 56
2 المعرفة بالهيئة العليا للمفاوضات 60
3 المعرفة باللجنة الدستورية السورية 62
4 المعرفة بمنصة القاهرة 66
5 المعرفة بمنصة موسكو 67
6 المعرفة بقرارات الأمم المتحدة الخاصة بالحرب في سوريا 68
7 القوى المسيطرة والعمل السياسي 72
عاشراً: نتائج الدراسة 74
الحادي عشر: توصيات الدراسة 80

جدول الأشكال

شكل1 الجدول الزمني لإنجاز التقرير 17
شكل2 عدد/نسبة المجيبين حسب الجنس- مستوى المنطقة 23
شكل3 عدد/ نسب المجيبين حسب الفئات العمرية 23
شكل4 أعداد/نسب المجيبين حسب الفئات العمرية 24
شكل5 أعداد/نسب المجيبين حسب المهنة 24
شكل6 أعداد/نسب المجيبين من حيث متابعتهم للأخبار المحلية 26
شكل7 عدد/نسب متابعة المجيبين للأخبار المحلية حسب فئاتهم العمرية 27
شكل8 عدد/ نسب المجيبين الذين لا يتابعون الأخبار المحلية حسب الأسباب 27
شكل 9 أعداد/نسب المجيبين من حيث متابعتهم للأخبار العالمية 28
شكل10 نسب المجيبين حسب تواتر متابعتهم للأخبار لعالمية حسب مؤلهمهم العلمي 29
شكل11 أعداد/ نسب المجيبين الذين لا يتابعون الأخبار العالمية حسب الأسباب 29
شكل12 أعداد/ نسب المجيبين حسب مصادر الأخبار التي يعتمدون عليها 30
شكل13 عدد/ نسب المجيبين حسب ثقتهم بمصادر الأخبار التي يعتمدون عليها 31
شكل15 عدد/نسب المجيبين حسب رغبتهم بتنمية معرفتهم السياسية 32
شكل16 الطرق التي يستخدمها المجيبون لتنمية وعيهم السياسي 32
شكل17 نسبة المجيبين الذين يشعرون/ لا يشعرون بالمسؤولية عن الأحداث حسب الجنس 33
شكل18 نسب المجيبين الذين يشعرون/ لا يشعرون بالمسؤولية عن الحوادث حسب المستوى التعليمي 33
شكل19 أعداد/ نسب المجيبين الذين يشعرون/ لا يشعرون بالمسؤولية حول الأحداث حسب الأسباب 34
شكل20 الإجراءات التي اتخذها المجيبون الذين يشعرون بالمسؤولية عن الأحداث 34
شكل21 عدد/نسب المجيبين حسب التدابير الذي يتخذونها قبل اتخاذ أي اجراء 35
شكل22 عدد/نسب المجيبين حسب امتلاكهم إدراك ناقد للواقع 35
شكل23 أعداد/ نسب المجيبين الذين لديهم إدراك ناقد للواقع حسب رغبتهم في التغيير السياسي 35
شكل24 عدد/نسب المجيبين حسب الأسباب التي حالت دون تطور الوعي السياسي إلى ممارسات عملية 36
شكل25 نسب المجيبين حسب آرائهم حول أساليب التعبير السياسي 37
شكل26 عدد/نسب المجيبين حسب آرائهم حول الرأي العام وأهميته 37
شكل27 عدد/نسب المجيبين حسب انتماءهم إلى الأحزاب أو الحركات السياسية بعد عام 2011 39
شكل28 عدد/نسب المجيبين حسب أسباب عدم انتسابهم للأحزاب السياسية 40
شكل29 أعداد ونسب المجيبين الذين انتسبوا إلى حزب سياسي ثم غادروه 41
شكل30 عدد/نسب المجيبين حسب الأسباب التي دفعتهم الى مغادرة أحزاب أو تجمعات انتسبوا إليها بعد 2011 41
شكل31 عدد/ نسب المجيبين الذين مازالوا منتسبين لأحزاب سياسية حسب اسم الحزب 42
شكل32 عدد/نسب المجيبين حسب مشاركتهم في أي انتخابات بعد عام 2011 42
شكل33 عدد/نسب المجيبين الذين لم يشاركوا في أي عملية انتخابية حسب الأسباب 43
شكل34 عدد/نسب المجيبين الذين شاركوا بانتخابات بعد عام 2011 حسب الجهة التي شاركوا بها 43
شكل35 عدد/نسب المجيبين حسب قبولهم بانتخاب ممثلين عنهم 44
شكل36 الأسباب التي حددها المجيبون لعدم انتخابهم ممثلين عنهم 44
شكل37 عدد/نسب المجيبين حسب رغبتهم في استعدادهم للترشح في أي انتخابات 44
شكل38 أسباب عدم رغبة المجيبين في الترشح للانتخابات 45
شكل39 عدد/نسب المجيبين حسب آرائهم حول أفضل الطرق لتعزيز الوعي السياسي 47

شكل40 عدد/نسب المجيبين حسب آرائهم عن الجهة المسؤولة عن رفع الوعي السياسي في المجتمع 47
شكل41 عدد/نسب المجيبين حسب آرائهم حول العوائق أمام تعزيز الوعي السياسي 48
شكل42 عدد/نسب المجيبين الذكور حسب مشاركة النساء ضمن أسرهم في الانتخابات 50
شكل43 عدد/نسب المجيبين الذكور حسب أسباب عدم مشاركة النساء ضمن عائلاتهم في الانتخابات 50
شكل44 عدد/نسب المجيبين الذكور حسب ترشح النساء في عائلاتهم للانتخابات 51
شكل45 عدد/نسب المجيبين الذكور الذين لا تترشح النساء في أسرهم للانتخابات حسب الأسباب 51
شكل46 عدد/نسب المجيبين الذكور حسب قبولهم لوجود أنثى تمثلهم سياسياً 52
شكل47 عدد/نسب المجيبين الذكور حسب أسباب رفضهم لوجود أنثى تمثلهم سياسياً 53
شكل48 عدد/نسب المجيبات الإناث حسب تفضيلهنّ لأن يمثلهنّ سياسياً ذكر أم أنثى 53
شكل49 عدد/نسب المجيبات الإناث حسب أسباب تفضيلهن لأن تمثلهنّ سياسياً إناث 53
شكل50 عدد/نسب المجيبات الإناث حسب أسباب تفضيلهن لأن يمثلهن سياسياً الذكور 54
شكل51 عدد/نسب المجيبات الإناث حسب آرائهن حول طرق تعزيز المشاركة السياسية للمرأة 54
شكل52 عدد/نسب المجيبين حسب معرفتهم بالائتلاف الوطني 56
شكل53 عدد/نسب المجيبين حسب معرفتهم بمكونات الائتلاف الوطني 57
شكل54 عدد/نسب المجيبين حسب آرائهم عن كتل الائتلاف التي تؤدي تمثيلاً حقيقياً لمكوناتها 58
شكل55 عدد/نسب المجيبين الذين يعرفون الائتلاف الوطني حسب آرائهم حول حاجة الائتلاف لإعادة الهيكلة 58
شكل 56 عدد/نسب المجيبين حسب رضاهم عن أداء الائتلاف الوطني 59
شكل57 عدد/نسب المجيبين حسب أسباب ضعف أداء الائتلاف الوطني من وجهة نظرهم 59
شكل58 عدد/نسب المجيبين حسب معرفتهم بهيئة التفاوض السورية 60
شكل59 عدد/نسب المجيبين حسب معرفتهم بتبعية هيئة التفاوض 60
شكل60 عدد/نسب المجيبين حسب معرفتهم بمهمة هيئة التفاوض 61
شكل61 عدد نسبة المجيبين الذين يعرفون هيئة التفاوض حسب رضاهم عن أدائها 61
شكل62 عدد/نسب المجيبين الذي يرون أن أداء هيئة التفاوض ضعيف حسب أسباب الضعف 61
شكل63 عدد/نسب المجيبين حسب معرفتهم باللجنة الدستورية السورية 63
شكل64 عدد/نسب المجيبين حسب معرفتهم بمكونات اللجنة الدستورية الموسعة 63
شكل65 عدد/نسب المجيبين حسب معرفتهم بمكونات اللجنة الدستورية المصغرة 63
شكل66 عدد/نسب المجيبين الذين يعرفون اللجنة الدستورية حسب معرفتهم بمهامها 64
شكل67 عدد/نسب المجيبين الذين يعرفون اللجنة الدستورية حسب تقيمهم لأدائها 64
شكل68 عدد/نسب المجيبين الذين قيموا أداء اللجنة الدستورية بالضعيف حسب الأسباب 65
شكل69 عدد/نسب المجيبين حسب معرفتهم بمنصة القاهرة 66
شكل70 عدد/نسب المجيبين الذين يعرفون منصة القاهرة حسب تقييمهم لأدائها 67
شكل71 عدد/نسب المجيبين حسب معرفتهم بمنصة موسكو 67
شكل72 عدد/نسب المجيبين الذين يعرفون منصة موسكو حسب تقييمهم لأدائها 68
شكل73 عدد/نسب المجيبين حسب معرفتهم بقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالحرب في سوريا 69
شكل74 قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالحرب في سوريا حسب معرفة المجيبين لها 70
شكل75 عدد/نسب المجيبين حسب آرائهم في فاعلية قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالحرب في سوريا 71
شكل76 عدد/نسب المجيبين حسب آرائهم حول ممارسة القوى المسيطرة للعمل السياسي 72

الاختصارات

ACU	وحدة تنسيق الدعم
IMU	وحدة إدارة المعلومات
NWS	شمال غرب سوريا
NES	شمال شرق سوريا
SOC	الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية
HNC	هيئة التفاوض العليا
SCC	اللجنة الدستورية السورية
ToR	الشروط المرجعية
UN	الأمم المتحدة
SLP	المنصة الحقوقية السورية
SDF	قوات سوريا الديمقراطية

أولاً

الملخص التنفيذي

01

أولاً: الملخص التنفيذي

1. الملخص التنفيذي

تقدم المعلومات الواردة في الملّخص التنفيذي لمحة عن أهم نتائج الدراسة، يمكن قراءة المزيد من التفاصيل في أقسام التقرير.

2. المنهجية

لإصدار هذا التقرير تم تطوير استبيان بناءً على مجموعة من المؤشّرات التي وُضعت بالتعاون مع خبراء سياسيين. وبدأ العمل على إعداد هذا التقرير في شهر تموز/يوليو 2022؛ وأُصدرت النسخة النهائية منه في شهر كانون الثاني/يناير 2023. واجه الباحثون مجموعة التحديات يسردها التقرير، وتواصلوا مع مسؤولي شبكة الباحثين للحصول على الدعم التقني واقتراح أفضل الحلول.

3. الحياة السياسية في سوريا قبل الحرب الدائرة

يبدو النظام السياسي بشكل صوري وكأنه نظام ديمقراطي، ألا أن سوريا تُحكم بقبضة أمنية، وتحتكر عائلة الأسد الحكم في سوريا لأكثر من 50 عاماً.

في عام 1963، استولى حزب البعث العربي الاشتراكي على السلطة من خلال انقلاب عسكري عُرف بثورة الثامن من آذار. وفي عام 1970، استولى حافظ الأسد على الحكم في سوريا مدعوماً من الجيش السوري بعد عام على انقلابه على رئيس الجمهورية آنذاك.

بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد في 10 حزيران/يونيو 2000، اجتمع مجلس الشعب في جلسة استثنائية وتم تعديل الدستور بحيث يخفّض العمر اللازم للترشح للرئاسة من 40 عاماً إلى 34 عاماً، وهو عُمر بشار الأسد ابن الرئيس حافظ الأسد آنذاك، وتم ترشيحه من قبل القيادة القطرية لحزب البعث وتصديق مجلس الشعب على ترشيحه كمرشح وحيد للرئاسة.

اندلعت الثورة السورية في عام 2011 بعد مظاهرات سلمية خرجت تطالب بإصلاحات تشمل تطبيق الديمقراطية في سوريا ومحاربة الفساد، إلاّ أن النظام والأجهزة الأمنية التابعة له تعاملوا مع هذه المظاهرات بوحشية مما أدى إلى وقوع ضحايا مدنيين واعتقال آلاف المدنيين، ليرتفع سقف مطالب المتظاهرين وتشمل إسقاط النظام القائم والأجهزة الأمنية التابعة له.

4. السمات العامة للعينة

أُجريت الدراسة في كافة المناطق الخارجة عن سيطرة النظام في شمال غرب سوريا ضمن محافظات إدلب وحلب والرقة والحسكة ودير الزور، وبلغ عدد المشاركين في الدراسة 803 مجيباً، وشكلت نسبة الذكور 57% (457 مجيب) والإناث 43% (346 مجيبة) من مجموع المجيبين المشاركين في الدراسة. وبلغت نسبة ذوو الإعاقة 3% (22 شخصاً ذوو إعاقة) من مجموع المجيبين.

5. الوعي السياسي

- يتابع غالبية المجيبين الأخبار المحلية حول مجتمعاتهم وبلدهم بشكل عام، حيث أفاد 49% من المجيبين أنهم يتابعون الأخبار المحلية يومياً. ويتابع 41% منهم الأخبار العالمية يومياً أو بشكل شبه يومي. والمصادر الأكثر شيوعاً للأخبار هي القنوات الإخبارية العربية مثل الجزيرة والعربية والقنوات الإخبارية المحلية المرتبطة بالمعارضة. ويعتقد غالبية المجيبين (61%) أنهم يعتمدون على مصادر للأخبار موثوقة إلى حد ما، ويعتقد 22% منهم أنها موثوقة للغاية.
- يحاول غالبية المجيبين (52%) تنمية معرفتهم السياسية، ويرغب 18% منهم بتنمية معرفتهم السياسية، ولكنهم لا يعرفون كيفية القيام بذلك. ويشعر نصف المجيبون بالمسؤولية عن الأحداث مثل تغير المواقف السياسية. ومعظم الذين يشعرون بالمسؤولية عن الأحداث السياسية (50% من المجيبين) يناقشون الوضع الجديد مع أصدقائهم وزملائهم في العمل، وبعضهم (26% من المجيبين) ينشر موقفه من الأحداث على منصات التواصل الاجتماعي. وغالبية المجيبين (70%) لديهم إدراك ناقد للواقع ويحاولون تغييره.
- تم تحديد الظروف المعيشية الصعبة للمجتمع (21% من المجيبين)، وابتعاد المجتمع عن العمل السياسي (18% من المجيبين)، والوضع الأمني وتقييد الحريات (18% من المجيبين)، على أنها عوائق تحول دون تطوير الوعي السياسي إلى ممارسة عملية في واقع الثورة السورية يتجلى في مؤسسات سياسية مدنية فاعلة ولها تأثير.

6. المشاركة السياسية

- الغالبية العظمى (92%) من المجيبين لم ينتسبوا أبداً إلى أحزاب أو حركات سياسية بعد عام 2011. وقد حددوا الأسباب الرئيسية لعدم الانتساب بعدم الإيمان بالنشاط السياسي في ظل الظروف الحالية (25% من المجيبين)، وعدم توفر الوقت للانتساب (22% من المجيبين).
- لم تشارك الغالبية العظمى (78% من المجيبين) في أي انتخابات بعد 2011. وعلل 45% من المجيبين عدم مشاركته بأنه لم تجر أي انتخابات في مناطقهم، و23% بغياب الشفافية في الانتخابات. وغالبية المجيبين (68%) غير مستعدون للترشح للانتخابات في حالة إجراء عملية انتخابية مناسبة، وبرر 34% منهم عدم استعداده للترشح بأنه لا يملك الخبرة لإدارة وتمثيل شؤون الآخرين.

7. رفع وعي المجتمع والمشاركة السياسية

- حدد المجيبون توفير مساحة أكبر من الحريات للتعبير عن الآراء (31% من المجيبين)، ودعم تشكيل الأحزاب والتجمعات السياسية ضمن معايير وأطر محددة (27% من المجيبين)، على أنها الأنشطة الرئيسية التي من شأنها تعزيز الوعي السياسي والمشاركة السياسية في المجتمع.
- وحدد المجيبون الجهات الفاعلة الرئيسية المسؤولة عن زيادة الوعي السياسي في المجتمع بأنها الطبقة المتعلّمة سياسياً (33% من المجيبين يرون ذلك)، والسلطات المحلية (27% من المجيبين يرون ذلك)، وقادة المجتمع من الزعماء المحلين وقادة العشائر (25% من المجيبين يرون ذلك).
- العوائق الرئيسية أمام تنمية الوعي السياسي في المجتمع هي تقييد الحريات (23% من المجيبين)، وجهل المجتمع بأهمية الوعي السياسي (19% من المجيبين).

8. المشاركة السياسية للمرأة

- أفاد نصف المجيبين الذكور تقريباً (44%) أن النساء في عائلاتهم لا يشاركن في الانتخابات، ومن أبرز العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة وترشحها للانتخابات فكرة أن المسؤولية الأساسية للمرأة هي رعاية الأسرة والأطفال (بحسب 36% من المجيبين)، وثقافة المجتمع أنه لا ينبغي أن تنتخب المرأة (بحسب 27% من المجيبين)، وقلة الوعي بدور المرأة في المجتمع (بحسب 24% من المجيبين).
- أفاد 76% من الذكور أن النساء في عائلاتهن لا يترشحن للانتخابات، في حين عبر ما يقرب من نصف المستجيبين (45%) عن قبولهم بوجود ممثلة ينتخبونها. وتفضل الغالبية العظمى من الإناث (82%) أن يكون لها ممثلة سياسية من الإناث.
- وجدت الدراسة أن أفضل السُّبل لتحسين المشاركة السياسية للمرأة هو توفير المزيد من الحرية للنساء للتعبير عن آرائهن (بحسب 28% من المجيبات الإناث)، وعقد الندوات السياسية للنساء (بحسب 27% من الإناث)، وتفعيل ودعم إنشاء الأحزاب والتجمعات السياسية للنساء ضمن معايير وأطر محددة (بحسب 23% من الإناث).

9. الوعي بالعملية السياسية في سوريا

- ذكر غالبية المجيبين (63% من المجيبين) في شمال سوريا أنهم سمعوا بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، لكنهم لا يعرفونه جيداً، ويعتقد غالبية المجيبين (60%) ممن لديهم معرفة بالائتلاف الوطني أو سمعوا به أنه يحتاج إلى إعادة هيكلة بشكل عاجل.
- يعتقد حوالي نصف المجيبين (52%) ممن لديهم معرفة بالائتلاف الوطني أن أداءه ضعيف، وحدد المجيبون بُعد الائتلاف الوطني عن الناس داخل سوريا (بحسب 23% ممن المجيبين)، وعدم جدية الدول المؤثرة في القضية السورية لدعم أي كيان سياسي معارض (بحسب 20% ممن المجيبين)، أو دعم أي عملية سياسية حقيقية (بحسب 19% ممن المجيبين) أنها الأسباب وراء ضعف أداء الائتلاف.
- ذكر حوالي نصف المجيبين (55%) بأنهم سمعوا عن الهيئة العليا للمفاوضات، وما يقرب من نصف المجيبين (47%) سمعوا عن اللجنة الدستورية السورية، لكنهم لا يعرفونها بشكل جيد، ويعتقد أكثر من نصف المجيبين (53%) ممن يعرفون اللجنة الدستورية السورية أو سمعوا بها أن أداءها ضعيف. وبحسب المجيبين، فإن الأسباب الرئيسية وراء ضعف أداء اللجنة الدستورية السورية هي عدم جدية الأمم المتحدة في دعم عمل اللجنة الدستورية السورية (بحسب 35% ممن المجيبين)، وانعدام الجدية من جانب أعضاء اللجنة الدستورية التابعين للنظام (بحسب 22% ممن المجيبين).
- ذكر 17% فقط من المجيبين أنهم يعرفون قرارات الأمم المتحدة حول الحرب في سوريا جيداً، وذكر أكثر من نصف المجيبين (58%) أنهم سمعوا عن تلك القرارات لكنهم لا يعرفونها بشكل جيد. ويعتقد أكثر من نصف المجيبين (57%) أن جميع قرارات الأمم المتحدة كانت تصب في مصلحة الشعب السوري، لكنها لم تكن ملزمة، مما جعلها عديمة الفائدة. بينما يعتقد 33% أن جميع القرارات كانت لصالح النظام ومؤيّديه وأنها أعطتهم فرصاً لارتكاب المزيد من المجازر.
- يعتقد غالبية المجيبين (77%) أن القوى المسيطرة في مناطقهم لم تشارك في العمل السياسي بشكل صحيح، ولم تسمح بالمشاركة بالعمل السياسي بشكل صحيح.

10. توصيات الدراسة

تسرد الدراسة مجموعة من التوصيات التي تستند إلى النتائج الأساسية، وتركز التوصيات على دعم بناء شخصية سياسية مستقلة للشباب تحثّهم على الاندفاع نحو المجتمع، متفاعلين مع قضاياه بشكل إيجابي، وصولاً إلى العمل ضمن الأنساق الجماعية لقوى المجتمع، والمساهمة الفاعلة في أي عملية سياسية من قبل كافة فئات المجتمع والإناث على وجه التحديد.

02

ثانياً

المنهجية

ثانياً: المنهجية

1. عينة التقييم

أُجريت الدراسة في كافة المناطق الخارجة عن سيطرة النظام في شمال غرب سوريا ضمن محافظات إدلب وحلب والرقة والحسكة ودير الزور. وتضمنت 67 ناحية منها 29 ناحية في شرق سوريا ضمن المناطق الخاضعة لسيطرة ما تسمى بقوات سوريا الديمقراطية SDF، و38 ناحية في غرب سوريا ضمن المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة. حيث بلغ عدد المشاركين في الدراسة 803 مجيباً منهم 568 مجيباً في شمال غرب سوريا، و235 مجيباً في شمال شرق سوريا. وشكلت نسبة الذكور 57% (457 مجيب) والإناث 43% (346مجيبة) من مجموع المجيبين المشاركين في الدراسة. من مجموع المجيبين.

تقدم الخريطة الآتية معلومات مفصلة عن المناطق التي شملتها الدراسة

خريطة1 تغطية الدراسة

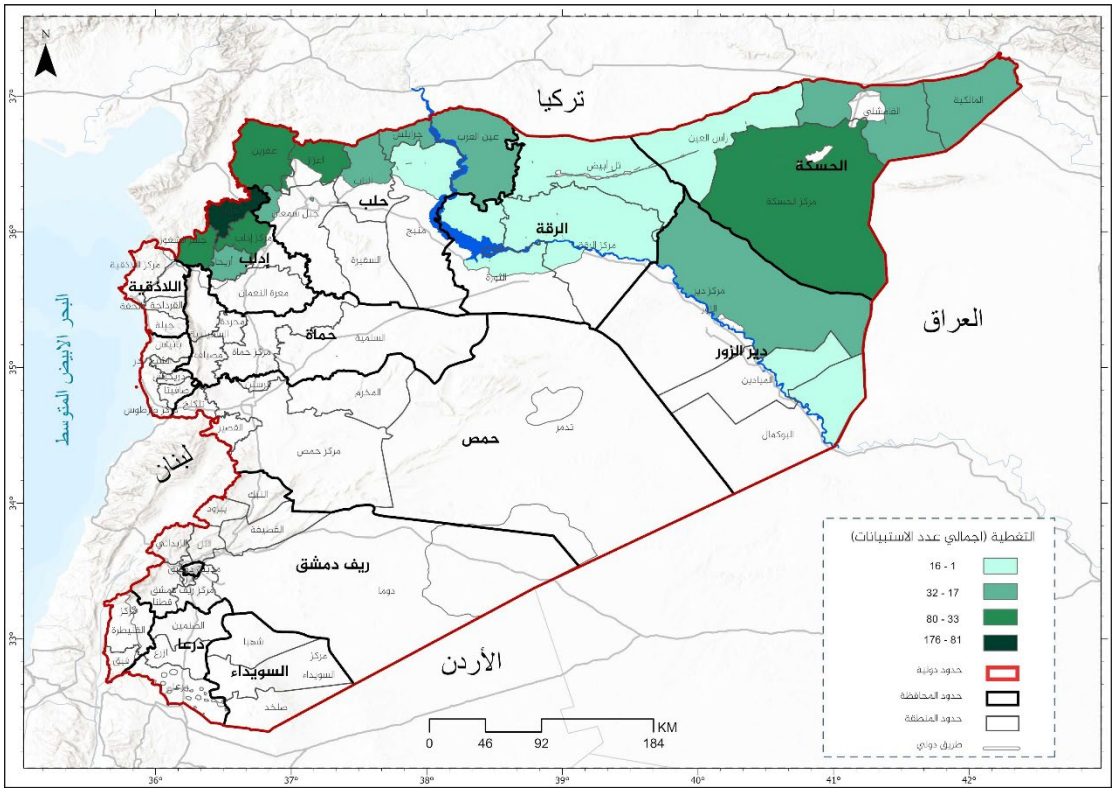

2. أدوات الدراسة

لإصدار هذا التقرير تم تطوير استبيان بناءً على مجموعة من المؤشّرات التي وضعت بالتعاون مع خبراء سياسيّين:

- معلومات عن متابعة الأخبار المحلية والدولية والبرامج السياسية
- تنمية المعرفة السياسية والأساليب المتبعة
- الإحساس بالمسؤوليّة تجاه المواقف والتطورات السياسيّة

- الإدراك النّاقد والرغبة في التّطوير
- المشاركة السياسيّة من خلال الانتخاب والتّرشّح والانتساب للأحزاب والتَّجمُّعات السياسيّة
- المشاركة السياسية للمرأة من خلال انتخاب النّساء والسّماح لهنّ بالترشُّح والانتساب للأحزاب والتجمعات السياسية.
- معرفة الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية وتقيم أدائه
- معرفة الهيئة العليا للمفاوضات وتقييم أدائها
- معرفة اللجنة الدستورية السورية وتقييم أدائها
- معرفة منصتي القاهرة وموسكو وتقيمهم
- المعرفة بقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي فيما يخصّ الحرب في سوريا
- تقييم الممارسات السياسية للقوى المسيطرة

تضمنّت الدراسة استبيانات أُجريت مع أشخاص من خلفيّات متنوعة مع الأخذ بعين الاعتبار الإناث والنازحين وذوو الإعاقة، وتضمين الأعمار المختلفة للمجيبين وتنّوع المستوى التعليمي والمهن.

3. تدريب الباحثين

تم تدريب الباحثين بتاريخ 14 تشرين الأول/أكتوبر 2022؛ لمدة يومين من قبل مسؤولي شبكة التواصل عبر الإنترنت باستخدام برنامج Skype for Business. وتمّ تسجيل الجلسات التدريبية وإرسالها للباحثين لاستخدامها كمرجع في حال احتاجوا للرجوع إلى أي من المعلومات التي عُرضت خلال التدريب. وبلغ عدد الباحثين الذين حضروا التدريب 101 باحث موزعين ضمن محافظات حلب وإدلب والرقة والحسكة ودير الزور، بالإضافة لمخيمات النزوح.

4. إدارة وتحليل البيانات

قام الباحثون بتعبئة الاستبيانات إلكترونياً باستخدام برنامج Kobo toolbox. وقام منسقو شبكة الباحثين بمتابعة استقبال البيانات الالكترونية للدراسة ودمج البيانات المرسلة في قاعدة بيانات على برنامج الـ Excel. وعمل مسؤولو إدارة المعلومات على تنظيف البيانات والتحقّق منها لإيجاد القيم الشاذة والمفقودة وتصحيحها أو استكمالها بالتزامن مع جمع البيانات. بعد انتهاء مرحلة تنظيف البيانات، بدأ فريق المعلومات في إظهار البيانات وإنشاء جداول ورسوم بيانية عنها. وتم استخدام برامج وأدوات برمجية مثل Dax, Query Editor, Arc GIS وAdobe Illustrator وAdobe InDesign وAdobe Photoshop لوضع وصياغة البيانات التي تم جمعها بشكل مرئي.

5. الجدول الزمني

شكل1 الجدول الزمني لإنجاز التقرير

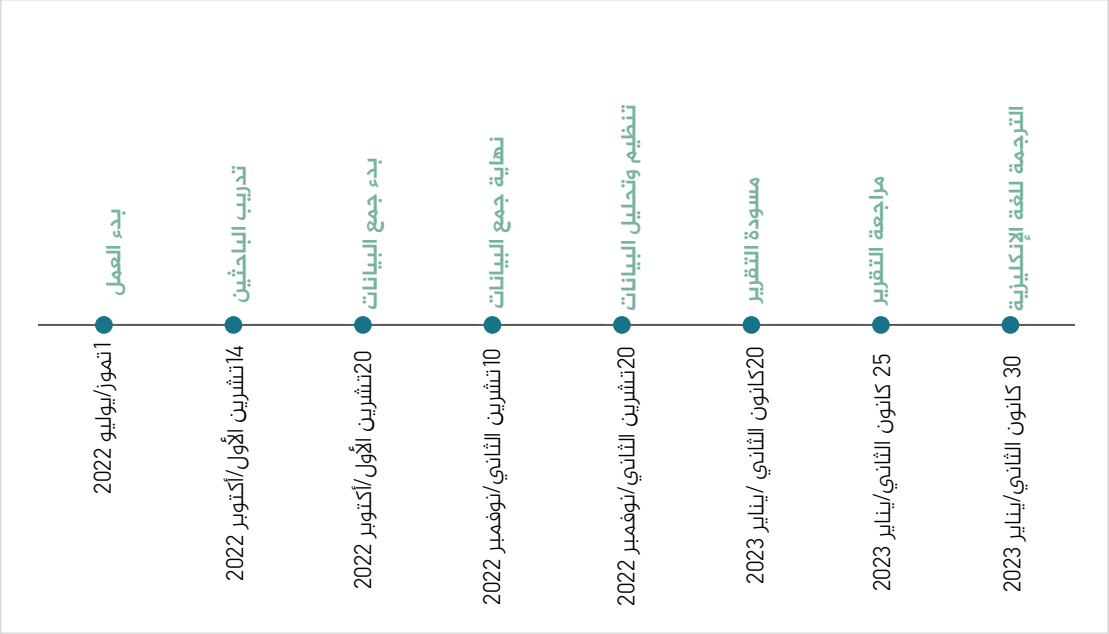

بدأ العمل على إعداد هذا التقرير في شهر تموز/يوليو 2022، حيث صُمم الاستبيان وأرسل إلى مجموعة من الخبراء السياسيين والذين قاموا بإضافة مقترحات على الاستبيان، وطبّقت IMU كافة المقترحات. وتم تدريب الباحثين في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2022، ليومين كاملين. بدأ جمع البيانات بتاريخ 20 تشرين الأول/أكتوبر 2022، وانتهى في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

بدأ مسؤولو البيانات والتحليل باستخراج القيم الشاذة والمفقودة وتمت مراجعتها مع الباحثين لتبدأ بعدها عملية التحليل. بعد الانتهاء من عملية التحليل، بدأت كتابة التقرير باللغة العربية، ثم تمت ترجمته للغة الإنكليزية. علماً بأنه تم تطبيق معايير ضمان الجودة في الإعداد والمحتوى داخلياً وخارجياً أثناء كتابة التقرير في كلا اللغتين. بعد ذلك بدأت عملية تصميم التقرير وأُصدرت النسخة النهائية منه في كانون الثاني/ يناير 2023.

6. الصعوبات والتحديات

1. واجه الباحثون مجموعة من الصعوبات منها اضطرارهم لجمع البيانات بشكل سرّي، حيث تعارض كافة الجهات المسيطرة إجراء مثل هذه الاستبيانات.
2. رفض قسم من المجيبين المشاركة في هذه الدراسة لعدم وعيهم بأهمية الوعي السياسي، حيث يرون أنه لا جدوى من إجراء مثل هذه الدراسات، مما اضطر الباحثين للبحث عن مجيبين آخرين يوافقون على المشاركة.
3. كان من الصعب على الباحثين الوصول للمجيبات الإناث وإجراء الدراسة معهنّ، ووظف قسم إدارة المعلومات مجموعة من الباحثات الإناث لإجراء المقابلات مع المجيبات الإناث.

ثالثاً

الحياة السياسية في سوريا قبل الحرب الدائرة

03

ثالثاً: الحياة السياسية في سوريا قبل الحرب الدائرة

يبدو النظام السياسي على الورق وكأنه نظام ديمقراطي، ألا أن سوريا تُحكم بقبضة أمنية. وتحتكر عائلة الأسد الحكم في سوريا لأكثر من 50 عاماً.

الانتخابات الديمقراطية في سوريا: شهدت الجمهورية العربية السورية انتخابات ديمقراطية في عام 1843، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1949، وفي أيلول/ سبتمبر 1954، وحدثت انتخابات جزيئة في أيار/ مايو 1957، وحدثت انتخابات في كانون الأول/ ديسمبر 1961.

سيطرة حزب البعث العربي الاشتراكي على السلطة: في عام 1963 استولى حزب البعث العربي الاشتراكي على السلطة من خلال انقلاب عسكري عُرف بثورة الثامن من آذار. وتم حظر جماعة الإخوان المسلمين السورية من قبل الحزب.

سيطرة عائلة الأسد على السلطة: في عام 1970 استولى حافظ الأسد على الحكم في سوريا مدعوماً من الجيش العربي السوري بعد عام على انقلابه على رئيس الجمهورية آنذاك نور الدين الأتاسي وسجنه. أسس الأسد عددًا من الأجهزة الاستخباراتية (المخابرات العسكرية والمخابرات الجوية وأمن الدولة والأمن السياسي) المرتبطة بمكتب الأمن القومي التابع حزب البعث مما أوجد نظاماً بعثياً قوياً معتمداً على القبضة الأمنيّة داخلياً. وقد كفل دستور 1973 الذي أصدره الأسد صلاحيات واسعة له ولحزب البعث، ونصّت مادته الثامنة على كون حزب البعث هو "الحزب القائد للدولة والمجتمع" ما حوّل عقائده وأفكاره إلى جزء من مؤسسات الدولة السورية والمناهج الدراسيّة واحتكار المناصب العليا وسلسلة من الامتيازات الأخرى للبعثيين دون غيرهم من السوريين، مع شبه غياب للحريات السياسية والاقتصادية ومنظمات المجتمع المدني.

مجزرة جماعة الإخوان المسلمين: وفي ثمانينات القرن العشرين تعرضت جماعة الإخوان المسلمين والتي كانت تعتبر جماعة معارضة لحملات قمع دامية من قبل نظام حزب البعث والذي اتهم الإخوان المسلمين بالتمرد المسلح في مدينة حماة. ونفذ نظام البعث مجزرة في مدينة حماة شارك فيها الجيش السوري بقيادة رفعت الأسد أخو الرئيس حافظ الأسد، والذي قصف مدينة حماة بالطائرات والمدفعية والدبابات ما أوقع عشرات الآلاف من القتلى. كما أصدرت حكومة حزب البعث قانوناً بإعدام أي منتمي أو مؤيد للإخوان المسلمين، مما أدى لاعتقال مئات الآلاف وفرّ ما تبقى من الإخوان المسلمين لخارج سوريا.

مجلس الشعب السوري (البرلمان): يشكل حزب البعث والأحزاب الموالية له ما يسمى بالجبهة الوطنية التقدمية. وتحتكر هذه الجبهة ثلثي المقاعد في البرلمان السوري المسمى مجلس الشعب والذي يضم 250 عضواً، وبقية المقاعد (83 مقعداً) مخصصة لنواب مستقلين. إلا أن النواب المستقلين والذين يجب أن ينتخبهم الشعب يتم اختيارهم من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السوري. أي أن الانتخابات التي كانت تجري لاختيار أعضاء مجلس الشعب والذين يفترض أن يكونوا مستقلين كانت شكلية وغير شفافة. ولا توجد عملية انتخابية شفافة للرئيس السوري، إنما يتم الاستفتاء على الرئيس ذاته كل سبعة سنوات والذي ينجح بذلك الاستفتاء حسب زعم النظام السوري بنسبة تتجاوز 95%، وتعيش سورية تحت حالة الطوارئ منذ عام 1963.

وكذلك منح دستور 13 آذار/ مارس 1973 حزب البعث دور الحزب القائد ويحتل حزب البعث الأغلبية في مقاعد البرلمان السوري. كما يمنح هذا الدستور رئيس البلاد صلاحيات واسعة. ويجمع رئيس سوريا بين مناصب الأمين العام لحزب البعث ورئيس الجبهة الوطنية التقدمية، وله الحق في تسمية رئيس الوزراء وإعلان الحرب وحالة الطوارئ، وإصدار المراسيم وتعيين الموظفين وضباط الجيش.

نقل السلطة من الأسد الأب إلى الابن: بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد في 10 حزيران/يونيو 2000، اجتمع مجلس الشعب في جلسة استثنائيّة وتم تعديل الدستور بحيث يخفّض العمر اللازم للترشح للرئاسة من 40 عاماً إلى 34 عاماً، وهو عُمر بشار الأسد ابن الرئيس حافظ الأسد آنذاك، وتم ترشيحه من قبل القيادة القطرية وتصديق مجلس الشعب على ترشيحه كمرشح وحيد للرئاسة. تم إجراء استفتاء زعمت الأجهزة الأمنية التي تحكم البلاد آنذاك أن نتيجته مؤيدة جاءت بنسبة 97%.

إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي: اسم يطلق على الوثيقة التي وقّع عليها شخصيات بارزة من المجتمع المدني إضافة إلى الإسلاميين والليبراليين السوريين عام 2005. وتدعو الوثيقة إلى إنهاء 35 عام من حكم أسرة الأسد لسوريا واستبداله بنظام ديمقراطي. ووثيقة إعلان دمشق هي الجامعة لقوى التغيير الوطنية المعارضة في سوريا، وتتضمن بنوداً أساسية ترسم خطوطاً عريضة لعملية التغيير الديمقراطي في سوريا، وكيفية إنهاء النظام الأمني الشمولي الذي قيّد الحريّات ومنعَ الحركات المُعارضة، كما لعب دوراً في نشر الفساد. تميز إعلان دمشق بأنه أول إعلان معارض يصدر عن جهات سورية معارضة في الداخل السوري بعد أن كانت هذه البيانات من اختصاص المعارضة في الخارج. وينحو هذا الميثاق إلى صيغة توفيقية بين قوى وطنية علمانية متعددة وحركة الإخوان المسلمين في سوريا، يؤكد الميثاق أيضاً على ضرورة إيجاد حل عادل للقضية الكردية مع أنه لم يتطرق لهذا الخصوص، ويبرّر الموقعون على إعلان دمشق ذلك بانهم لا يملكون بعد تفويضاً من الشعب السوري لبحث مثل هذه المواضيع مع الأقلية الكردية، لكن التفاوض سيحلّ كلّ مشكلة بعد إجراء انتخابات ديمقراطية والتخلص من النظام الأمني السوري. وتعرّض كافة الموقعون على البيان للاعتقال والملاحقة من الأجهزة الأمنية السورية.

الحياة السياسية تحت حكم آل الأسد: يُظهر تاريخ سوريا أن حزب البعث العربي الاشتراكي بقيادة آل الأسد سلَب حرية المجتمع السياسية لأكثر من 50 عاماً، كما أن آل الأسد حكموا سوريا بقبضة من حديد، ولم يُسمح للأفراد بممارسة أي حياة سياسية إلا من خلال حزب البعث العربي الاشتراكي أو الأحزاب الموالية له. فمع بدء الطفل بالتعلم في سنّ السادسة كان يُنسب قسرياً لمنظمة طلائع البعث أو كما تُعرف نفسها بالمنظمة الوطنية للطفولة السورية، ومع بدء الطفل بدراسة المرحلة الإعدادية (في سنّ الثانية عشر) يُنسب قسرياً لما يسمى باتحاد شبيبة الثورة، وهي منظمة تابعة لحزب البعث الحاكم في سوريا تعمل على توعية الشباب في مرحلتي الدراسة الإعدادية والثانوية بإيديولوجيا حزب البعث وإعدادهم للانضمام إلى عضويته. لينضم بعده الشاب إلى حزب البعث العربي الاشتراكي ويبدأ بالانتقال في مراتبه من نصير إلى عضو عامل. وغالباً لا يحظى بالوظائف الحكومية والامتيازات سوى المنتسبين الفاعلين في حزب البعث العربي الاشتراكي.

الثورة السورية عام 2011: اندلعت الثورة السورية في عام 2011 بعد مظاهرات سلمية خرجت تُطالب بإصلاحات تشمل تطبيق الديمقراطية في سوريا ومحاربة الفساد، إلا النظام والأجهزة الأمنية التابعة له تعاملوا مع هذه المظاهرات بوحشية مما أدى إلى وقوع ضحايا مدنيين واعتقال آلاف المدنيين، ليرتفع سقف مطالب المتظاهرين لتشمل إسقاط النظام القائم والأجهزة الأمنية التابعة له. وبعد استخدام النظام للجيش لقمع المظاهرات، بدأ انشقاق ضباط وعناصر من الجيش السوري والأجهزة الأمنية التابعة لها رافضين قتل المدنيين. وشكل الضباط والعناصر المنشقين إلى جانب أفراد من المعارضة الجيش السوري الحرّ. وأرسلت إيران وروسيا مليشيات لتقاتل إلى صف النظام.

مع بدء الحراك السلّمي في سوريا تشكّلت عدة أجسام سياسية بدأً من المجلس الوطني السوري والذي أُعلن عن تشكيله في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2011. وبدأت هذه الأجسام تمثل الشعب الثائر سياسياً في المحافل الإقليمية والدولية، وتنقل معاناة الشعب السوري من وحشية النظام السوري وأجهزته الأمنية. وعملت هذه الأجسام على بحث حلّ للأزمة السورية بالتعاون مع الدول العربية ومجموعة أصدقاء الشعب السوري.

يُظهر تسلسل الأحداث اعتقال النظام وتغيبه للسياسيين لأكثر من 50 عاماً (خلال فترة حكم حزب البعث بقيادة آل الأسد). واقتصرت الحياة السياسية في هذه الفترة على الانتساب لحزب البعث الحاكم ومجموعة الأحزاب المنضوية تحته. ومع بدء الثورة، لم تظهر أي مبادرات أو كيانات عملت بشكل واضح على رفع وعي الشعب سياسياً (قد تكون هذه المبادرات موجودة إلا أنها لا تعمل بشكل واضح أو علني بل ومنفصل عن الواقع في الداخل السوري). لذا عملت هذه الدراسة على قياس الوعي والمشاركة السياسية ودور المرأة في شمال سوريا.

رابعاً

السمات العامة للعينة

04

رابعاً: السمات العامة للعينة

1. المعلومات الديموغرافية للمجيبين

أُجريت الدراسة في كافة المناطق الخارجة عن سيطرة النظام في شمال سوريا ضمن محافظات حلب وإدلب والحسكة والرقة ودير الزور. وتضمنت 67 ناحية منها 29 ناحية في شرق سوريا ضمن المناطق الخاضعة لسيطرة ما تسمى بقوات سوريا الديمقراطية SDF، و38 ناحية في غرب سوريا ضمن المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة.

أجرى باحثو وحدة إدارة المعلومات 803 استبياناً. وشكلت نسبة الذكور 57% (457 مجيب) والإناث 43% (346 أنثىمجيبة) من مجموع المجيبين المشاركين في الدراسة. وتواجد العدد الأكبر من المجيبين في محافظة إدلب وبلغ عددهم 368 مجيباً (منهم 148 أنثى)، وتلاها ريف حلب الشمالي بعدد مجيبين 112 شخصاً، ومحافظة الحسكة بعدد مجيبين 112 شخصاً.

شكل2 عدد/نسبة المجيبين حسب الجنس- مستوى المنطقة

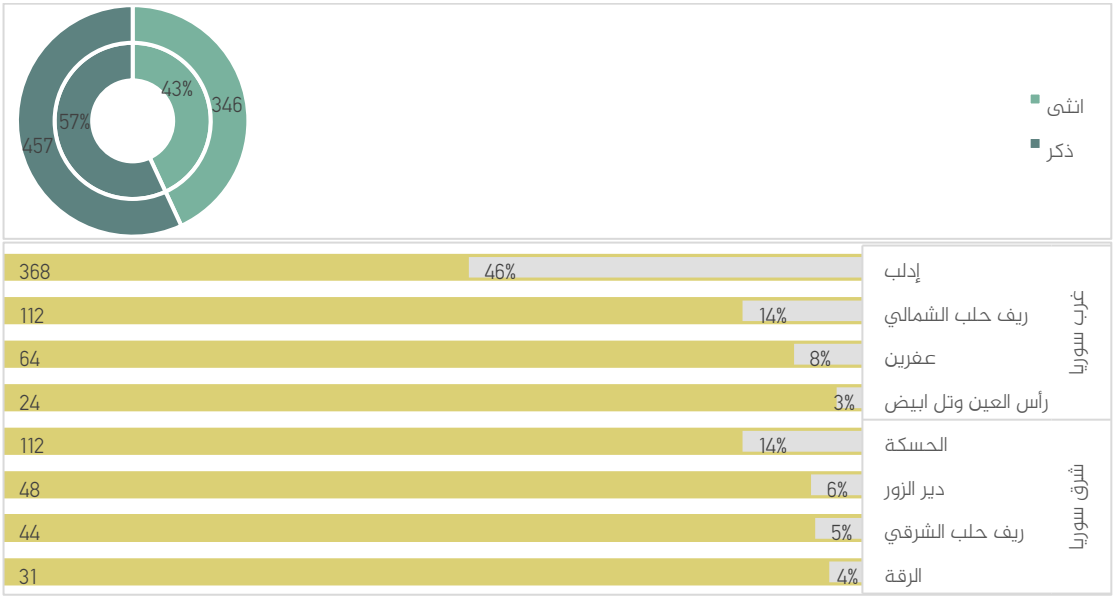

أظهرت نتائج الدراسة أن الفئة العمرية 31– 40 كانت الشريحة الأكبر من المجيبين حيث شكلت 39% (313 شخصاً) من إجمالي عدد المجيبين. وثاني أكبر شريحة عمرية هي فئة الشباب التي تتراوح بين 18– 30 سنة بنسبة 27% (216 شخصاً). وبلغت نسبة ذوو الإعاقة 3% (22 شخصاً) من مجموع المجيبين.

شكل3 عدد/ نسب المجيبين حسب الفئات العمرية

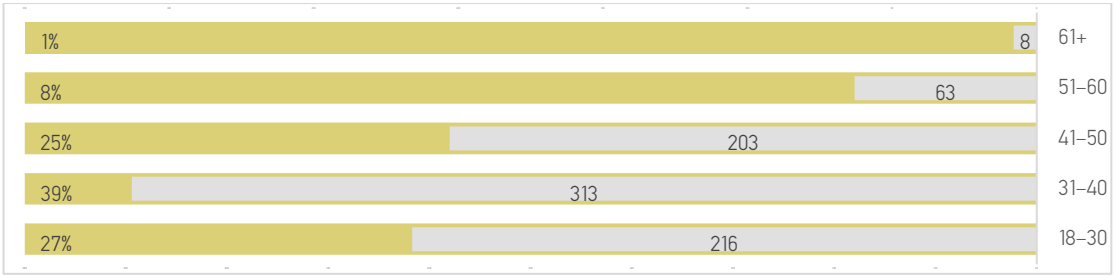

2. المستوى التعليمي للمجيبين والمهنة

من حيث المؤهل التعليمي للمجيبين، فقد تبين أن أكبر القسم الأكبر من المجيبين يحملون شهادة جامعية بنسبة 35% (284 شخصاً)، يليهم الأشخاص الحاصلون على شهادة الثانوية العامة وما دون ذلك بنسبة 33% (268 شخصاً). وكانت نسبة الأشخاص الذين أكملوا معهد متوسط 20% (161 شخصاً). وشكّل المجيبون الحاصلون على شهادة دراسات عليا 3% (24 شخصاً). في حين بلغت نسبة الأشخاص غير المتعلمين 8% (66 شخصاً).

شكل4 أعداد/نسب المجيبين حسب الفئات العمرية

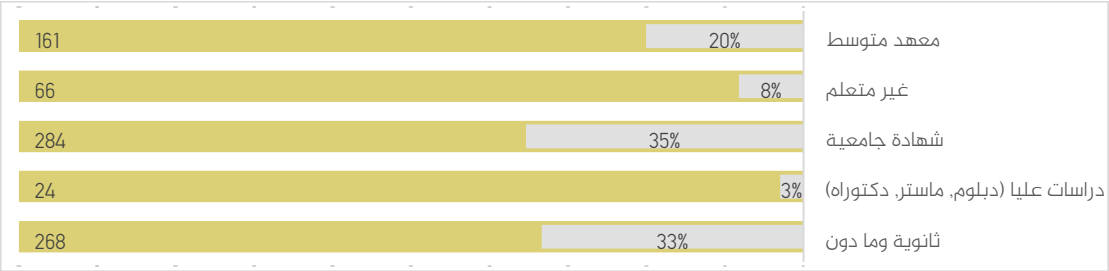

وفيما يخص مهن المجيبين، تبين أن 21% (169 شخصاً) من المجيبين مدرّسين، و15% (120 شخصاً) من المجيبين موظفين، و12% (100 شخصاً) من المجيبين عاطلين عن العمل، و7% (58 شخصاً) يمتهنون حرفاً يدوية، و7% (56 شخصاً) يمتهنون أعمالاً حرة.

شكل5 أعداد/نسب المجيبين حسب المهنة

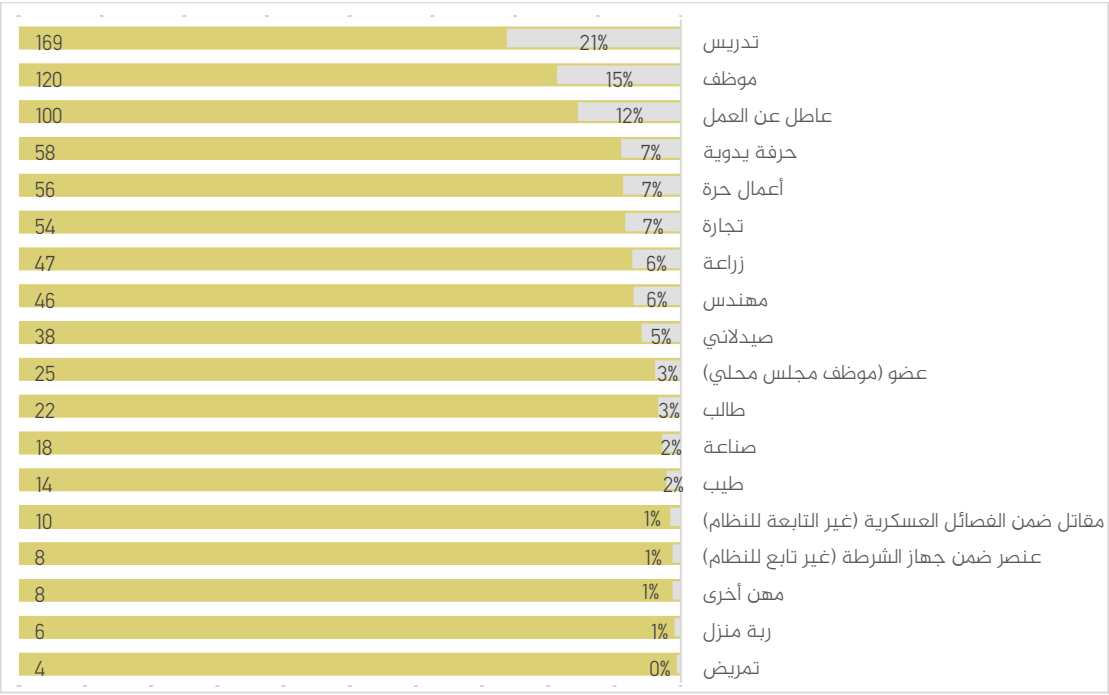

خامساً

الوعـــي السياسي

05

خامساً: الوعي السياسي

اعتمد التقرير تعريفاً للوعي السياسي "بأنه معرفة وفهم القضايا والأحداث والعمليات السياسية والقدرة على التفكير بها بشكل نقدي."

1. متابعة الأخبار المحلية

يمكن أن تساهم متابعة الأخبار المحلية في رفع الوعي السياسي من خلال تقديم المعلومات حول ما يحدث في المجتمع، وإتاحة المجال للناس للبقاء على اطلاع بالقضايا التي قد تؤثر عليهم بشكل مباشر. فعلى سبيل المثال، إذا تم إجراء انتخابات محلية أو تم إطلاق سياسة جديدة من قبل مجلس المدينة، فيمكن أن تساعد متابعة الأخبار المحلية الناس على فهم المرشّحين أو السياسة وآثارها المحتملة. كما يمكن أن تساعد متابعة الأخبار المحلية الناس على اتخاذ قرارات مستنيرة حول رغبتهم في المشاركة في العملية السياسية، مثل التصويت في الانتخابات أو المشاركة في الاحتجاجات، أو غيرها من أشكال المشاركة المدنية. على العموم، تعتبر متابعة الأخبار المحلية مصدراً مهماً للناس للبقاء على اطّلاع بما يحدث في مجتمعهم والمشاركة في العملية السياسية.

تم سؤال المجيبين إذا كانوا يتابعون الأخبار المحلية، فأفاد 49% (397 شخصاً) منهم أنهم يتابعون الأخبار المحلية يومياً. وأفاد 24% (191 شخصاً) أنهم يتابعون الأخبار المحلية مرة واحدة كل يومين أو ثلاثة أيام. وأفاد 8% (68 شخصاً) أنهم يتابعون الأخبار المحلية بشكل شبه يومي (4–6 أيام في الأسبوع)، وأفاد 11% (88 شخصاً) يتابعون الأخبار المحلية بشكل أسبوعي. وأفاد 7% (59 شخصاً) من المجيبين أنهم لا يتابعون الأخبار المحلية على الإطلاق.

شكل6 أعداد/نسب المجيبين من حيث متابعتهم للأخبار المحلية

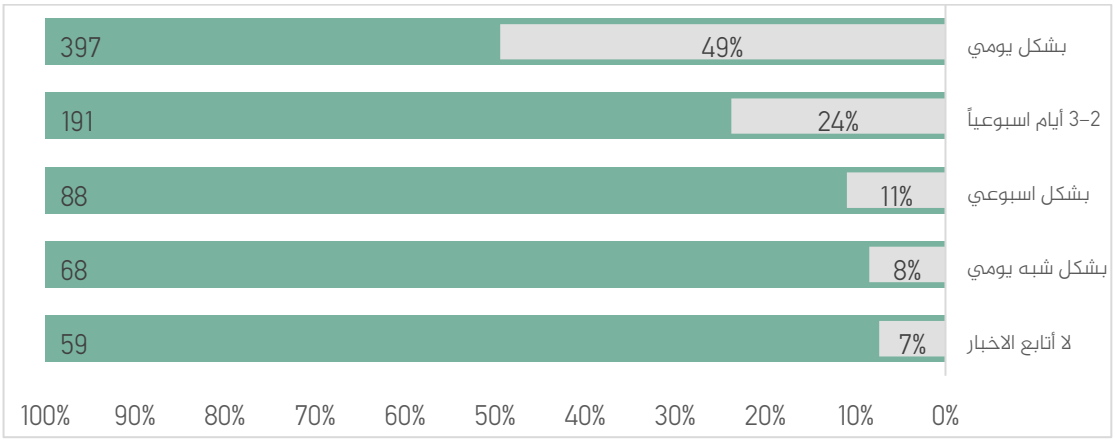

وجدت الدراسة أن القسم الأكبر من الأشخاص الذين لا يتابعون الأخبار المحلية هم من فئة الشباب، حيث شكلوا 12% من مجموع الشباب، وكذلك 10% من كبار السنّ الذين تتراوح أعمارهم بين 51– 60 عاماً لا يتابعون الأخبار المحلية.

شكل7 عدد/نسب متابعة المجيبين للأخبار المحلية حسب فئاتهم العمرية

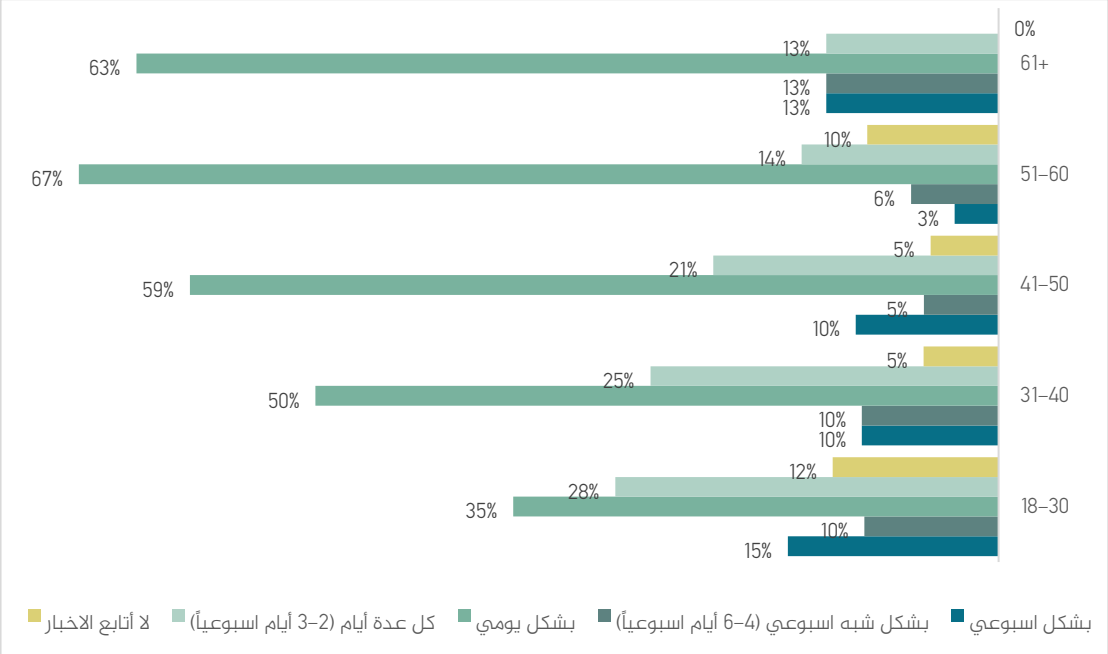

من بين المجيبين الذين أفادوا بأنهم لا يتابعون الأخبار المحلية، نسب 27% منهم السبب إلى تفضيلهم لمتابعة القنوات الترفيهية. وفي المقابل، يعتقد 22% أن متابعتهم للأخبار لن تغير في الواقع شيئاً. وقال 21% أنهم لا يفضلون مشاهدة الأخبار بسبب الحرب والضغط الناتج عنها. ومن ناحية أخرى، أفاد 13% أنهم لا يملكون الوقت لمشاهدة الأخبار لأنهم يعملون لساعات طويلة، واعتبر 8% منهم أنه لا توجد مصادر موثوقة للأخبار، وأشار 6% منهم أنه لا يملك الوسائل التقنية مثل التلفاز أو الهاتف المحمول للوصول إلى الأخبار، وبلغت نسبة الذين لا يعرفون أين يجدون الأخبار المحلية الجديرة بالثقة 4%.

شكل8 عدد/ نسب المجيبين الذين لا يتابعون الأخبار المحلية حسب الأسباب

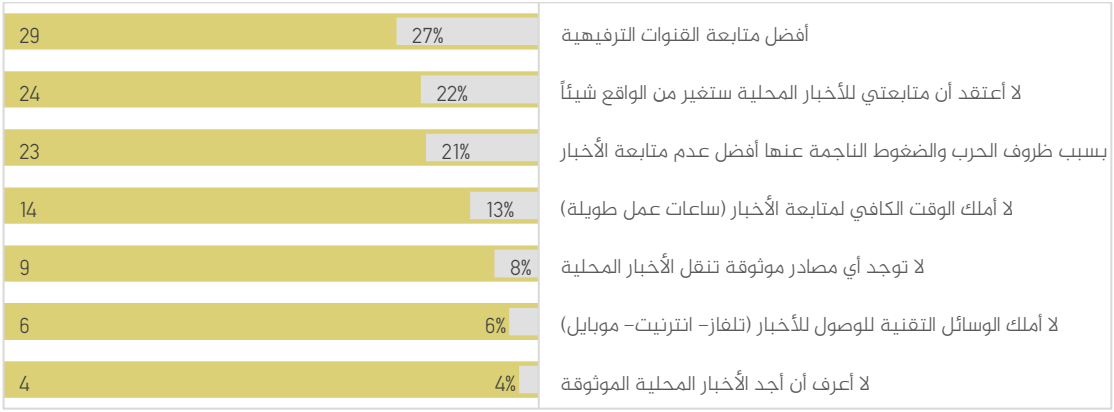

2. متابعة الأخبار العالمية

تسهم متابعة الأخبار الدولية في رفع الوعي السياسي وذلك من خلال تقديم معلومات حول الأحداث والقضايا التي تحدث خارج المجتمع المحلي أو البلد. وهذا من شأنه أن يساعد الناس على فهم الإطار الأوسع للسياسة العالمية وإدراك كيف يمكن أن تكون الأحداث مترابطة في أجزاء مختلفة من العالم.

فعلى سبيل المثال، يمكن أن تقدم متابعة الأخبار الدولية معلومات عن النزاعات أو الكوارث التي تحدث في بلدان أخرى وعن إجراءات الحكومات والجهات الأخرى الفاعلة عالمياً بما يخص ذلك. وهذا يمكن أن يساعد الناس على فهم دوافع وآثار هذه الأحداث والنظر في كيفية تأثرهم أو ارتباطهم بالأحداث التي تحدث في بلدهم أو مجتمعهم. فمن الممكن أن تكون متابعة الأخبار الدولية وسيلة مهمة للناس للبقاء على اطلاع بما يحدث في العالم بشكل عام والمشاركة في الحوارات والنقاشات العالمية حول القضايا التي قد تؤثر عليهم وعلى الآخرين في جميع أنحاء العالم.

تم سؤال المجيبين إذا كانوا يتابعون الأخبار العالمية، فأفاد 29% (236 شخصاً) من المجيبين أنهم يتابعون الأخبار العالمية يومياً. وأفاد 25% (199 شخصاً) أنهم يتابعون الأخبار العالمية مرة واحدة كل يومين أو ثلاثة أيام. وأفاد 12% (99 شخصاً) إلى أنهم يتابعون الأخبار العالمية بشكل شبه يومي (4–6 أيام في الأسبوع)، وأفاد 19% (151 شخصاً) يتابعون الأخبار العالمية بشكل أسبوعي. وأفاد 15% (118 شخصاً) من المجيبين أنهم لا يتابعون الأخبار العالمية على الإطلاق.

شكل 9 أعداد/نسب المجيبين من حيث متابعتهم للأخبار العالمية

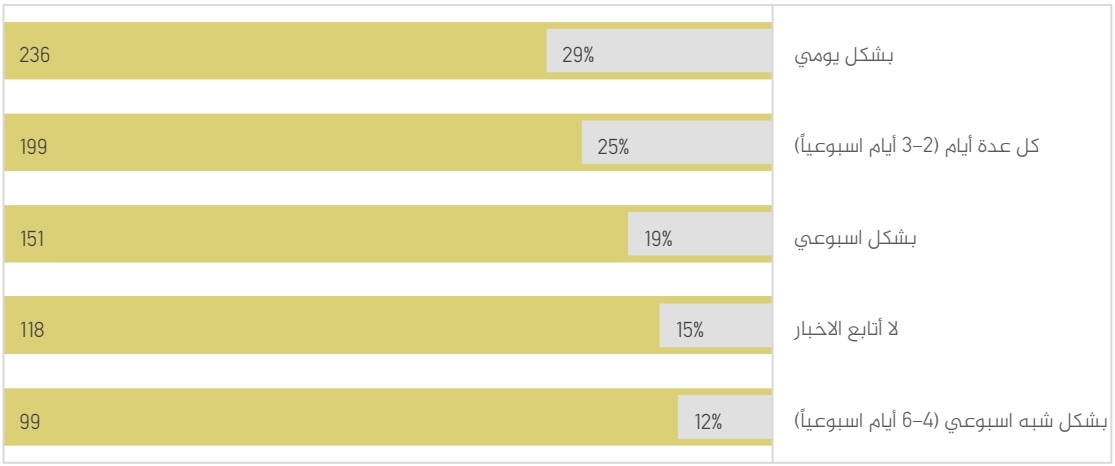

وجدت الدراسة أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للمجيب زاد اهتمامه بمتابعة الأخبار العالمية. فعلى سبيل المثال، إن نسبة 67% من المجيبين الحاصلين على شهادات عليا ونسبة 39% من الحاصلين على شهادة جامعية يتابعون الأخبار العالمية يومياً. وعلى نقيض ذلك، قال 50% من المجيبين غير المتعلمين أنهم لا يتابعون الأخبار العالمية.

شكل10 نسب المجيبين حسب تواتر متابعتهم للأخبار لعالمية حسب مؤلهم العلمي

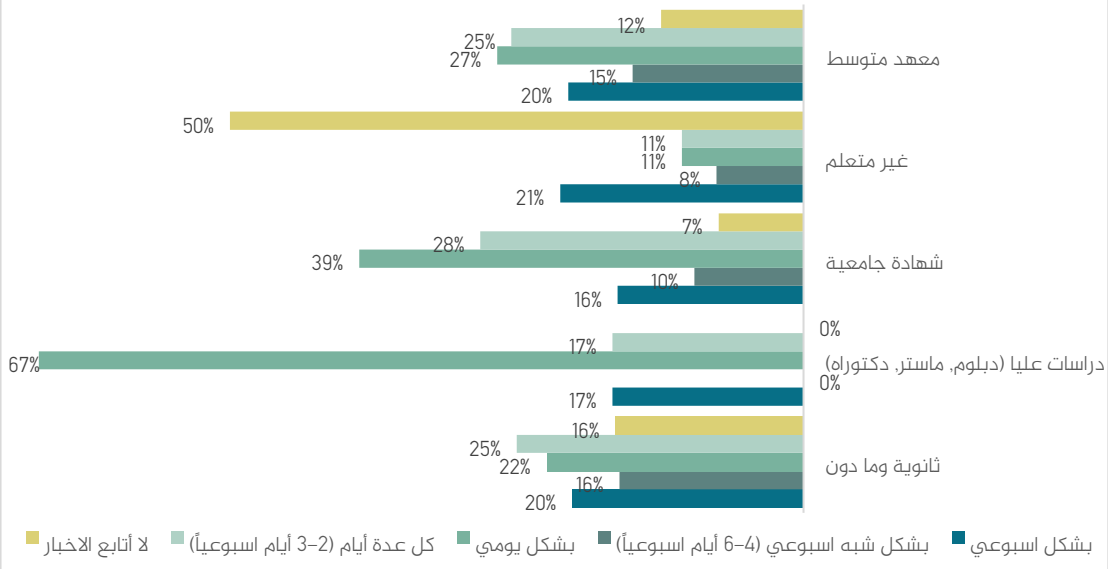

وعندما تم السؤال عن أسباب عدم متابعة الأخبار العالمية، قال 28% (64 مجيباً) من بين 232 مجيب أنهم لا يتابعون الأخبار العالمية لأن متابعتهم لن تغير شيئاً من الواقع، وأشار 23% (53 مجيباً) من المجيبين بأنهم يفضلون متابعة القنوات الترفيهية. وفي الوقت نفسه، بلغت نسبة المجيبين الذين لا يتابعونها بسبب ظروف الحرب والضغوط الناتجة عنها 16% (38 مجيباً). وأفاد 15% (35 مجيباً) من المجيبين بأنه ليس لديهم وقتاً لذلك لأنهم يعملون لساعات طويلة.

شكل11 أعداد/ نسب المجيبين الذين لا يتابعون الأخبار العالمية حسب الأسباب

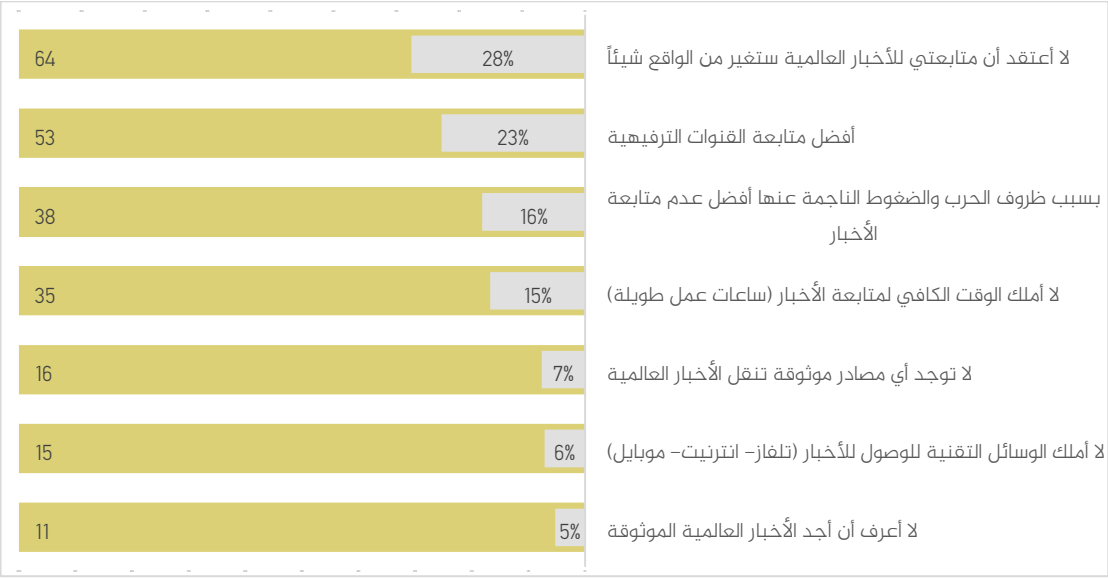

3. مصادر الأخبار والبرامج

وعند سؤال المجيبين عن مصادر الأخبار التي يعتمد عليها، اختار كل مجيب عدداً من المصادر. وكانت المصادر الأكثر متابعة هي القنوات الإخبارية العربية بحسب 19% من المشاركين في الدراسة (قناة الجزيرة[1]– قناة العربية[2]). في الوقت نفسه، أفاد 15% من المجيبين بأنهم يعتمدون على القنوات المحلية التابعة للمعارضة (مثل تلفزيون سوريا[3]– حلب [4]اليوم غيرها من القنوات)، وبلغت نسبة المجيبين الذين يعتمدون على صفحات الفيسبوك (Facebook) لشخصيات معروفة 14%. ويعتمد 10% من المجيبين على مجموعات الواتساب (WhatsApp) أو التلغرام (Telegram) التي أنشأتها شخصيات معروفة، بينما يعتمد 9% على مجموعات الواتساب أو التلغرام التي أنشأها أشخاص لا يعرفونهم.

شكل12 أعداد/ نسب المجيبين حسب مصادر الأخبار التي يعتمدون عليها

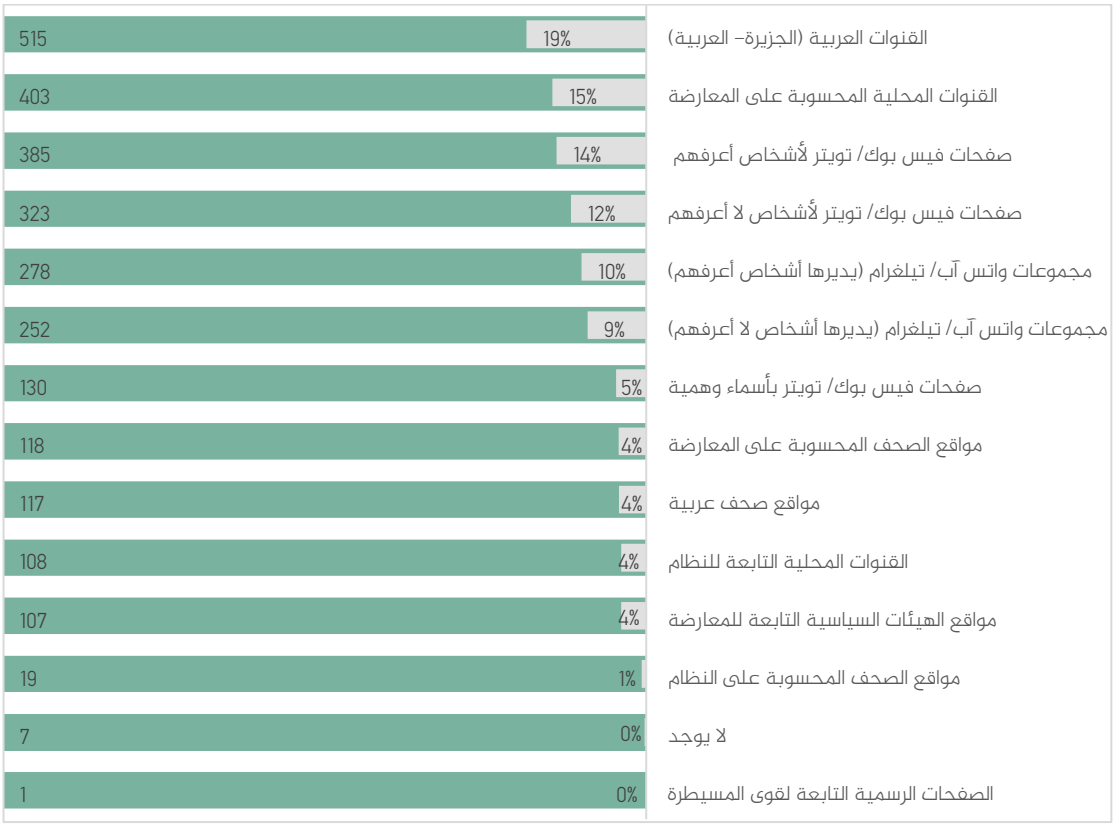

[1] https://www.aljazeera.net/
[2] https://www.alarabiya.net/
[3] https://www.syria.tv/
[4] https://halabtodaytv.net/

وجدت الدراسة أن 61% (488 مجيباً) من المجيبين يعتقدون أن مصادر الأخبار التي يعتمدون عليها جديرة بالثقة إلى حد ما، وشكلت نسبة الذين يعتقدون بأنها جديرة بالثقة للغاية 22% (177 مجيباً) من المجيبين. وفي المقابل، يعتقد 8% (64 مجيباً) أن مصادر الأخبار التي يعتمدون عليها غير جديرة بالثقة.

شكل13 عدد/ نسب المجيبين حسب ثقتهم بمصادر الأخبار التي يعتمدون عليها

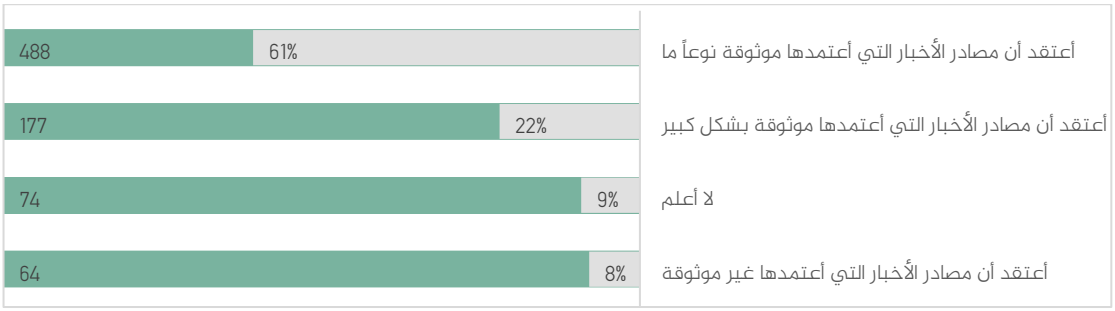

وعندما تم السؤال عن البرامج التي يشاهدونها للحصول على الأخبار، اختار كل مجيب عدداً من المصادر. وأفاد 32% من المجيبين أنهم يشاهدون البرامج الإخبارية، و22% يشاهدون البرامج السياسية الحوارية (مثل برنامج الاتجاه المعاكس في قناة الجزيرة)، و12% نشرات الحصاد اليومية (تقدم نشرات الحصاد اليومية موجزاً عن كافة الأخبار والأحداث في نهاية اليوم)، و11% نشرات الحصاد الأسبوعية (تقدم نشرات الحصاد الأسبوعية موجزاً عن كافة الأخبار والأحداث في نهاية الأسبوع). وفي الوقت نفسه، يشاهد 11% من المجيبين البرامج السياسية الناقدة (مثل برنامج فوق السلطة في قناة الجزيرة)، ويشاهد 11% من المستجيبين الفيديوهات السياسية الساخرة.

من خلال الدراسة تبيّن أن عدداً كبيراً من المجيبين يعتمدون على البرامج السياسية الحوارية والتي تستضيف شخصيات من توجهات مختلفة، وتتبادل هذه الشخصيات الاتهامات. وفي بعض الأحيان قد يتضمن الحوار الشتائم وقد يصل للعراك بالأيدي. وفي غالب الأحيان يلجأ أحد الأطراف لتزوير الحقائق للتغلب على الطرف الآخر. ومشاهدة هذه البرامج يحتاج لوعي سياسي من المشاهدين لكي لا ينجرّوا وراء تزيف الحقائق من أحد الأطراف.

شكل14 أعداد/ نسب المجيبين حسب البرامج التي يتابعونها للحصول على الأخبار

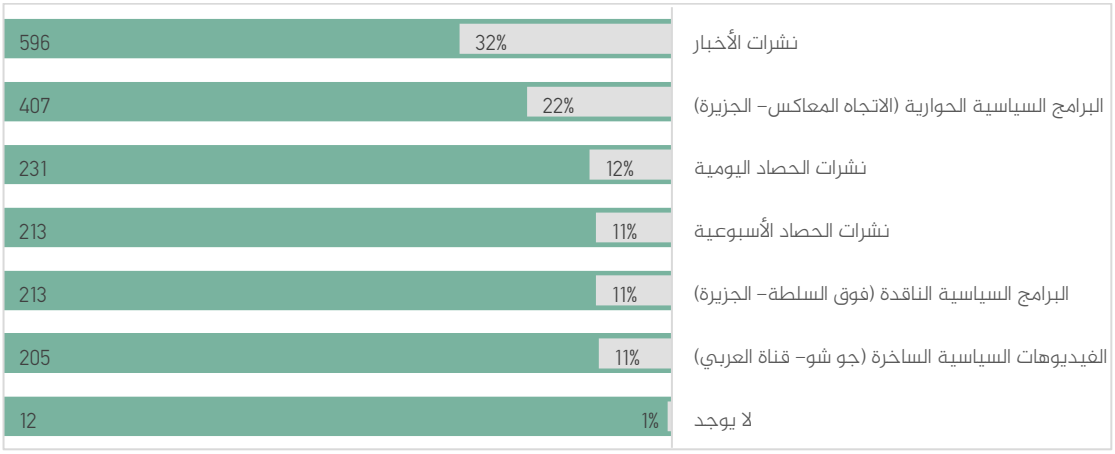

4. تنمية المعرفة السياسية

أظهرت الدراسة أن 52% (421 مجيباً) من المجيبين ذكروا أنهم يحاولون تنمية معرفتهم السياسية. ويرغب 18% (142 مجيباً) بتنمية معرفتهم السياسية، ولكنهم لا يعرفون كيف. وفي المقابل، لا يحاول 30% (237 مجيباً) من المشاركين في الدراسة تنمية معرفتهم السياسية.

شكل15 عدد/نسب المجيبين حسب رغبتهم بتنمية معرفتهم السياسية

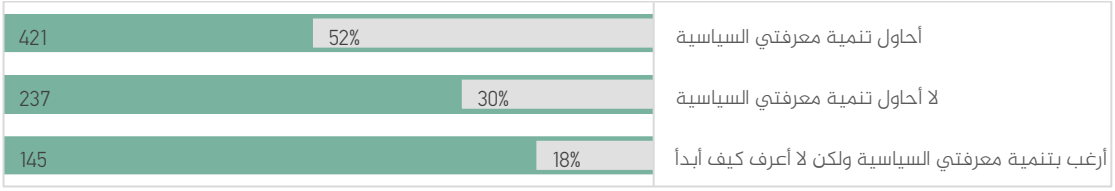

سأل الباحثون المجيبين الراغبين بتنمية وعيهم السياسي عن الطرق التي يتبعونها لتنمية وعيهم، واختار كل من المجيبين مجموعة من الطرق. شكل المجيبون الذين يشاهدون الأخبار والبرامج السياسية لتنمية معرفتهم السياسية 23%. ويتابع 12% من المجيبين الشخصيات السياسية على وسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى 12% من المجيبين يتابعون صفحات سياسية موثوقة على وسائل التواصل الاجتماعي. وأفاد 11% من المجيبين بأنهم يتابعون صفحات الفيسبوك لشخصيات يعرفونها تعمل على نشر المعلومات مع ذكر المصدر وتتحمل المسؤولية عن مصداقية المعلومات. في حين بلغت نسبة الذين يتابعون صفحات الفيسبوك لأشخاص لا يعرفونهم، ولكنهم يشاركون الأخبار مع ذكر المصادر 8% من مجموع المجيبين. كما ذكر حوالي 7% من المجيبين بأنهم يعتمدون على الاحتكاك مع ذوي الخبرة السياسية، و7% يعتمدون على الحوار لتنمية الوعي السياسي. ويقرأ 6% من المجيبين الكتب والمقالات السياسية. ويعتمد 6% على التعلم الذاتي من خلال قراءة الصحف ومتابعة الأحداث، ويحضر 5% الندوات السياسية. بينما يعتمد 2% فقط من المستجيبين على الانضمام إلى الأحزاب السياسية.

شكل16 الطرق التي يستخدمها المجيبون لتنمية وعيهم السياسي

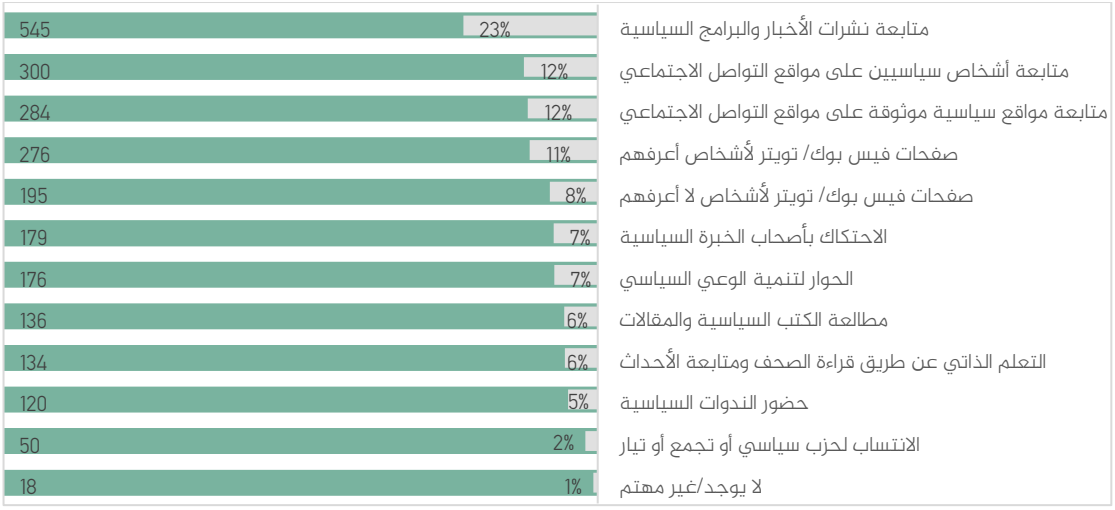

5. الشعور بالمسؤولية حول الأحداث

عندما سُئل المجيبون عما إذا كانوا يشعرون بالمسؤولية عن الأحداث مثل التغييرات في المواقف السياسية أو الوضع العسكري أو الكوارث، قال حوالي 50% (404 مجيباً) من المجيبين أنهم يشعرون بالمسؤولية حول الأحداث، وأفادت نسبة 50% (339 مجيباً) بأنهم لا يشعرون بذلك. حيث وجدت الدراسة اختلافاً بين الذكور والإناث من حيث الشعور بالمسؤولية حول الأحداث. فأفاد 59% من الذكور بأنهم يشعرون بالمسؤولية عن الأحداث، بينما أشار 41% بأنهم لا يشعرون بذلك. وفي الوقت نفسه، أفادت نسبة 38% فقط من الإناث بأنهن يشعرن بالمسؤولية عن الأحداث، في حين بلغت نسبة الإناث اللواتي لا يشعرن بالمسؤولية عن الأحداث 62% من مجموع المجيبات.

شكل17 نسبة المجيبين الذين يشعرون/ لا يشعرون بالمسؤولية عن الأحداث حسب الجنس

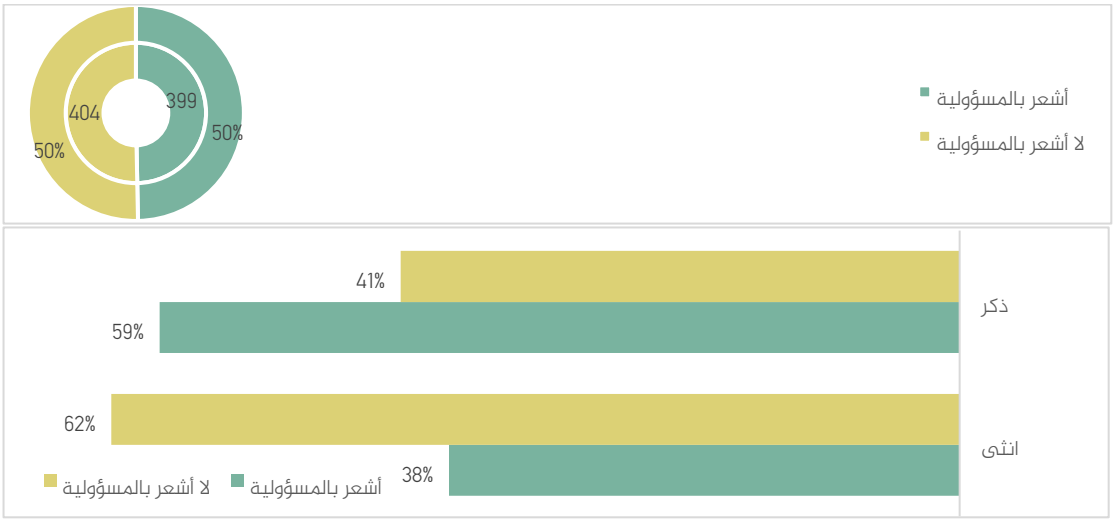

ووجدت الدراسة أيضاً أنه كلما ارتفع مستوى التعليم لدى المجيبين، زاد شعورهم بالمسؤولية عن الأحداث في مجتمعاتهم. حيث وجدت الدراسة أن 83% من المستجيبين الحاصلين على شهادات عليا، و59% من المجيبين الحاصلين على شهادات جامعية، و50% من المجيبين الحاصلين على شهادات معاهد متوسطة يشعرون بالمسؤولية عن الأحداث. وتنخفض النسبة إلى 44% للمجيبين الحاصلين على شهادات تعليم ثانوي أو ما دون ذلك و21% للأشخاص غير المتعلمين.

شكل18 نسب المجيبين الذين يشعرون/ لا يشعرون بالمسؤولية عن الحوادث حسب المستوى التعليمي

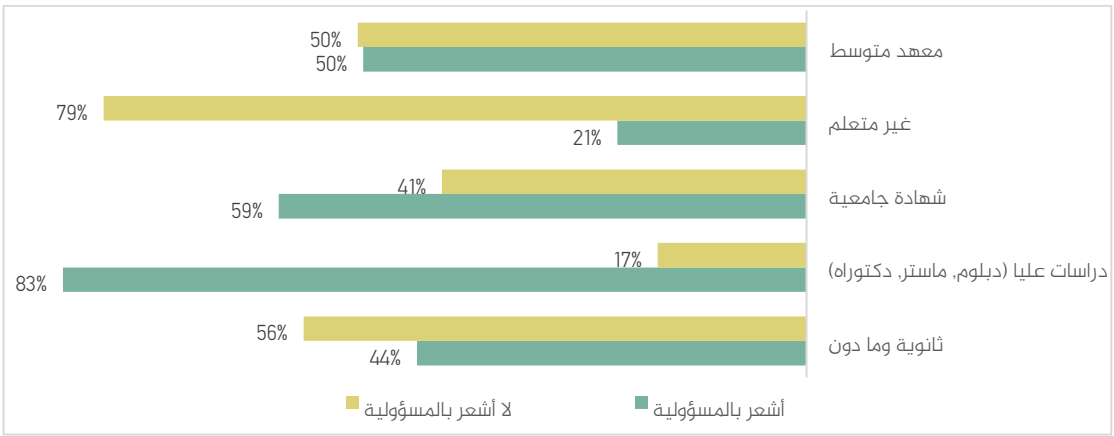

وسأل الباحثون المجيبين الذي لا يشعرون بالمسؤولية حول الأحداث الدائرة عن الأسباب التي تمنعهم من الشعور بالمسؤولية وذكر كل مجيب مجموعة من الأسباب. وقد نسب 41% من المجيبين ذلك إلى حقيقة أنهم يشعرون أنهم لا يستطيعون تغيير أي شيء في الأحداث الدائرة. ويعتقد 38% من المجيبين أن شعورهم بالمسؤولية لن يغير مسار الأحداث. ولا يشعر 21% من المجيبين بأنهم مسؤولون عما يحدث من الكوارث.

شكل19 أعداد/ نسب المجيبين الذين يشعرون/ لا يشعرون بالمسؤولية حول الأحداث حسب الأسباب

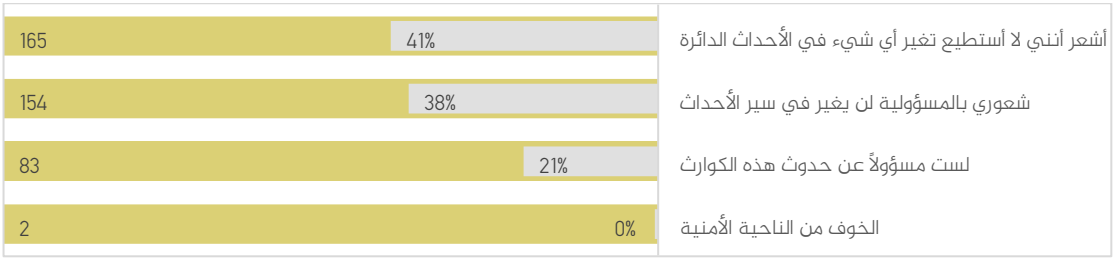

كما سُئل المجيبون الذين أفادوا بأنهم يشعرون بالمسؤولية عن الأحداث عن الإجراءات التي يتخذونها حيال ذلك وحدد كل مجيب مجموعة من الإجراءات. حيث أشار 50% (343 مجيباً) من المجيبين أنهم يناقشون الوضع الجديد مع زملائهم وأصدقائهم، و26% (181 مجيباً) ينشرون مواقفهم على منصات التواصل الاجتماعي. وبلغت نسبة الذين يناقشون الوضع الجديد مع الخبراء في الشؤون السياسية 16% (110 مجيباً) من إجمالي عدد المجيبين. وأشار 4% (29 مجيباً) إلى أنهم يطالبون بإجراء المظاهرات والحراك السلمي بعد الحصول على الموافقات من السلطات المختصة، وأفاد 3% (22 مجيباً) بأنهم يطالبون بإجراء المظاهرات والحراك السلمي دون طلب الموافقة من السلطات المختصة. تظهر النتائج أن القسم الأكبر من المجيبين الذين يشعرون بالمسؤولية حول الأحداث الدائرة اتخذ مواقف مدروسة ولا تلحق الضرر بهم، وكافة المواقف المتخذة كانت سلمية ولا تؤدي إلى وقوع العنف.

شكل20 الإجراءات التي اتخذها المجيبون الذين يشعرون بالمسؤولية عن الأحداث

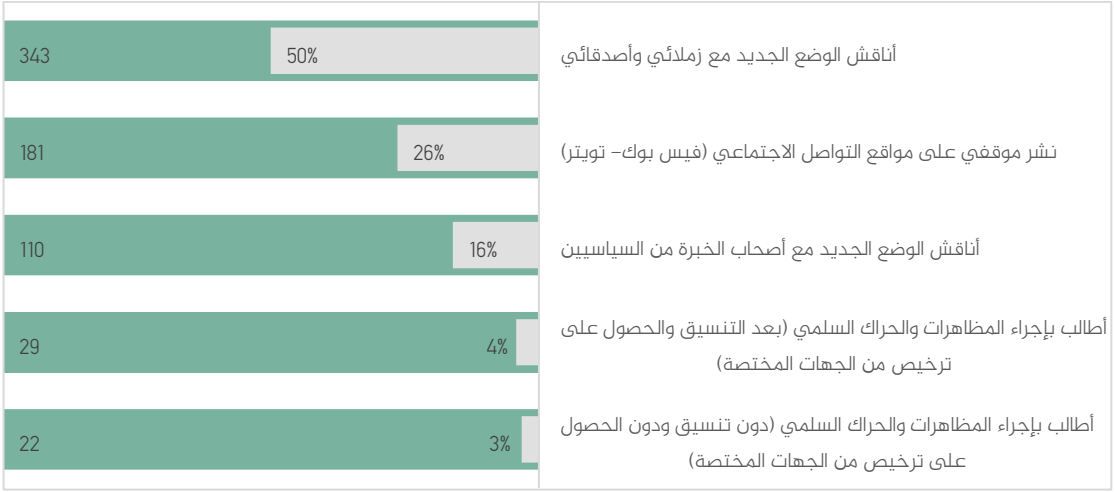

كما تم سؤال كافة المجيبين فيما إذا كانوا يقومون بدراسة عواقب أي مواقف قبل أن يتخذوها. حيث أفاد 53% (427 مجيباً) من المجيبين بأنهم دائماً يدرسون عواقب أي موقف قبل اتخاذه. وأشار 33% (263 مجيباً) أنهم يفعلون ذلك في بعض الأحيان. وفي المقابل، أكد 14% (113 مجيباً) من المجيبين أنهم ينخرطون مع ردة فعل المجتمع دون دراسة العواقب.

شكل21 عدد/نسب المجيبين حسب التدابير الذي يتخذونها قبل اتخاذ أي اجراء

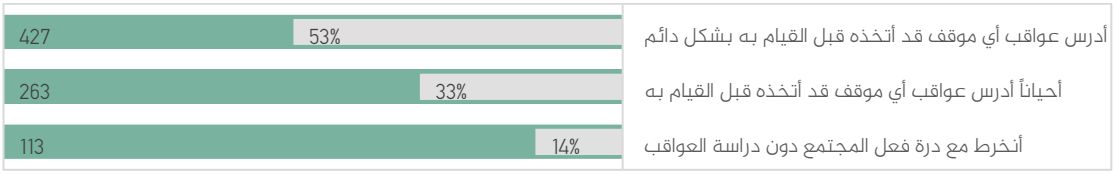

6. امتلاك إدراك ناقد للواقع

حاولت الدراسة تحديد فيما إذا كان لدى المجيبين إدراك ناقد للواقع من خلال سؤالهم عما إذا كانوا ينتقدون أو يحاولون نقد الظروف التي يعيشون فيها وربطها بالأحداث لفهم واقعهم. أشار أكثر من ثلثي المشاركين في الدراسة 70% (560 مجيباً) أنهم يفعلون ذلك، بينما بلغت نسبة الذين لا ينتقدون الظروف 30% (243 مجيباً) من إجمالي عدد المجيبين.

وعن الأسباب التي جعلت المجيبين لا ينتقدون الظروف التي يعيشونها وعدم محاولتهم تغير الواقع، أفاد 72% من المجيبين الذين لا ينتقدون الواقع أنهم يشعرون أن النقد لن يغير أي شيء في الظروف التي يعيشونها. وأفاد 28% منهم أنهم ليسوا مسؤولين عن نقد الظروف.

شكل22 عدد/نسب المجيبين حسب امتلاكهم إدراك ناقد للواقع

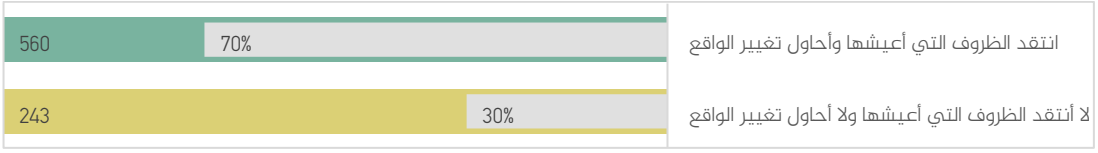

وقد سُئل المجيبون الذين لديهم إدراك ناقد عما إذا كانت لديهم الرغبة في تغيير واقعهم السياسي. حيث أعرب 80% (491 مجيباً) من أولئك المجيبين عن رغبتهم بتغيير واقعهم السياسي. من ناحية أخرى، أفاد 3% فقط (18 مجيباً) أنهم لا يريدون تغيير واقعهم السياسي، ولم يكن 9% (51 مجيباً) متأكدين من ذلك.

شكل23 أعداد/ نسب المجيبين الذين لديهم إدراك ناقد للواقع حسب رغبتهم في التغيير السياسي

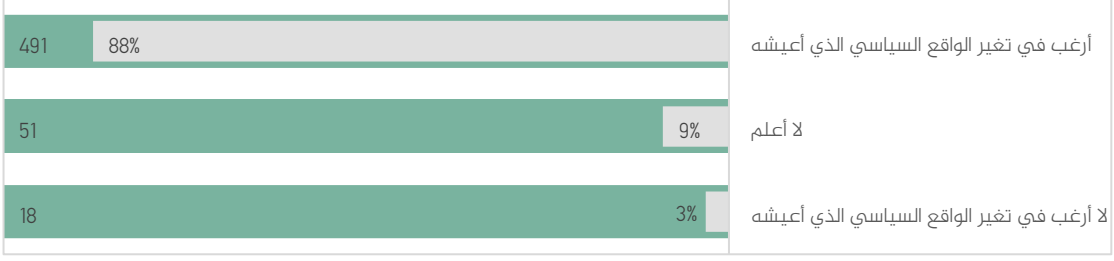

7. تنمية الوعي السياسي

سألت الدراسة المجيبين عن سبب عدم تطور الوعي السياسي إلى ممارسات عملية في واقع الثورة السورية ولم يتجل في مؤسسات مدنية فاعلة لها تأثير حسب اعتقادهم، وحدد كل مجيب مجموع من الأسباب. حيث أفاد 21% من المشاركين في الدراسة أن ذلك كان بسبب الظروف المعيشية الصعبة والتي لا تزال تشكل عقبة أمام ممارسة العمل السياسي. ونسب 18% السبب لابتعاد المجتمع عن العمل السياسي. كما عزا 18% منهم السبب في ذلك للوضع الأمني وتقييد الحريات. وعزا 14% من المجيبين السبب إلى الضعف السياسي في المجتمع، والذي يتجلى في حزب البعث والأحزاب التابعة للنظام قبل عام 2011 (ويقصد هنا سياسة الحزب الواحد). وأفادت نفس النسبة 14% من المجيبين بأنهم غير قادرين على التعبير عن آرائهم في السياسة.

شكل24 عدد/نسب المجيبين حسب الأسباب التي حالت دون تطور الوعي السياسي إلى ممارسات عملية

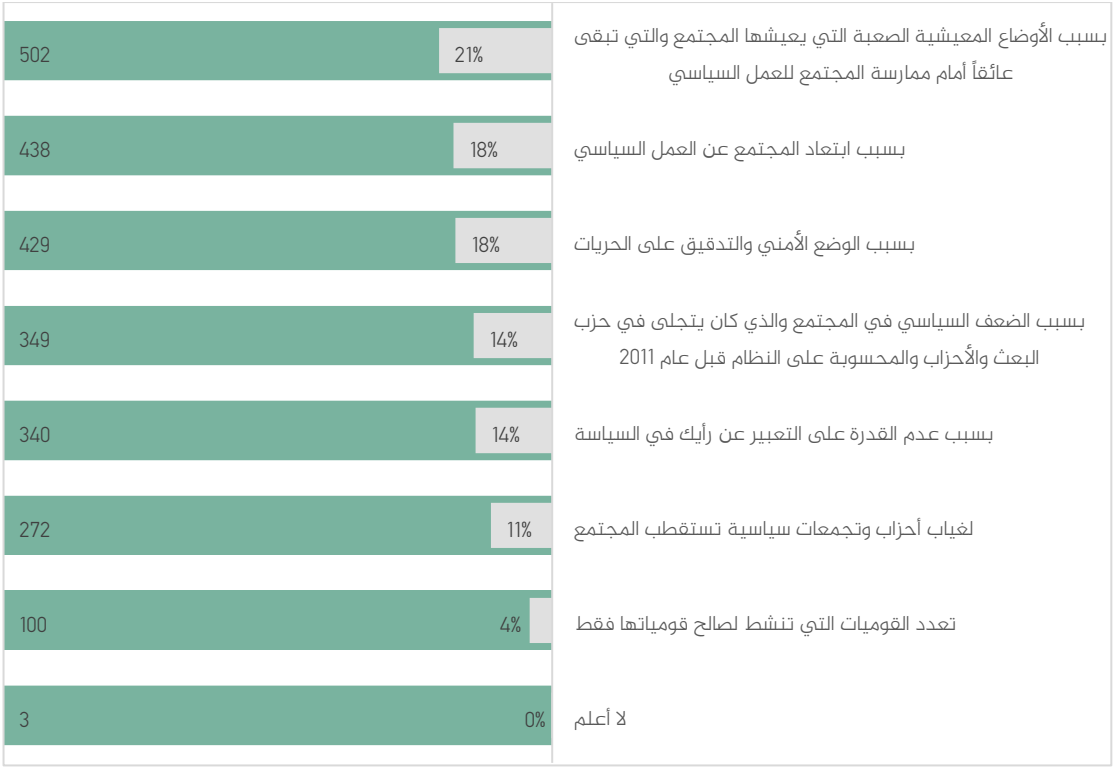

8. أساليب التعبير السياسي

سأل الباحثون الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات عن أساليب التعبير السياسي من وجهة نظرهم، وقد قدم كل مجيب عدداً من أساليب التعبير السياسي التي يراها مناسبة من وجه نظره. حدد قسم من المجيبين (21% من المجيبين) وسائل التواصل الاجتماعي على أنها الأسلوب الأفضل للتعبير السياسي. وأفاد 20% أن الحريات الفردية هي من أساليب التعبير السياسي، و15% يرون أن تأسيس الأحزاب والتجمعات المدنية من أساليب التعبير السياسي. ويرى 15% أن المظاهرات السلمية من أساليب التعبير السياسي.

شكل25 نسب المجيبين حسب آرائهم حول أساليب التعبير السياسي

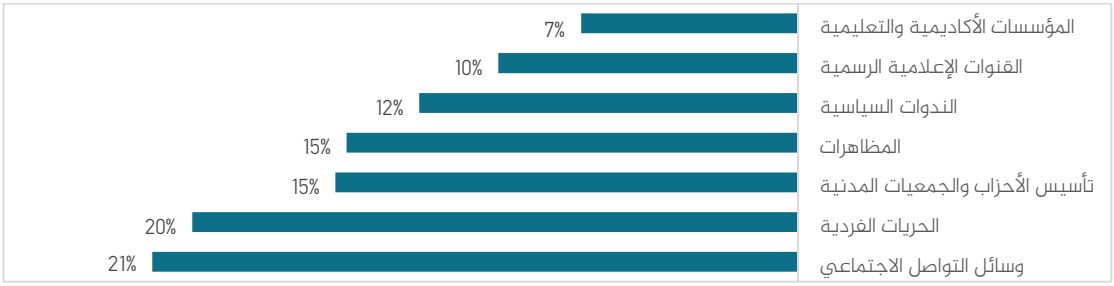

9. الرأي العام وأهميته

سأل الباحثون الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات عن أهمية الرأي الشعبي من وجهة نظرهم. يرى 47% (375 مجيباً) من المجيبين أن الرأي العام يمكن أن يكون وسيلة لتحقيق التغير والتأثير على السلطات الموجودة أو الموقف الإقليمي أو الدولي في الوضع الراهن في سوريا (في ظروف الحرب). ويرى 25% (202 مجيباً) أن الرأي العام يمكن أن يكون وسيلة لتحقيق التغيير والتأثير على السلطات الموجودة أو الموقف الإقليمي أو الدولي، ولكن ليس في الوضع الراهن في سوريا (ليس في ظروف الحرب). ويرى 16% (97 مجيباً) أن الرأي العام لا يمكن أن يكون وسيلة لتحقيق التغيير والتأثير على السلطات الموجودة أو الموقف الإقليمي أو الدولي في كافة الظروف.

شكل26 عدد/نسب المجيبين حسب آرائهم حول الرأي العام وأهميته

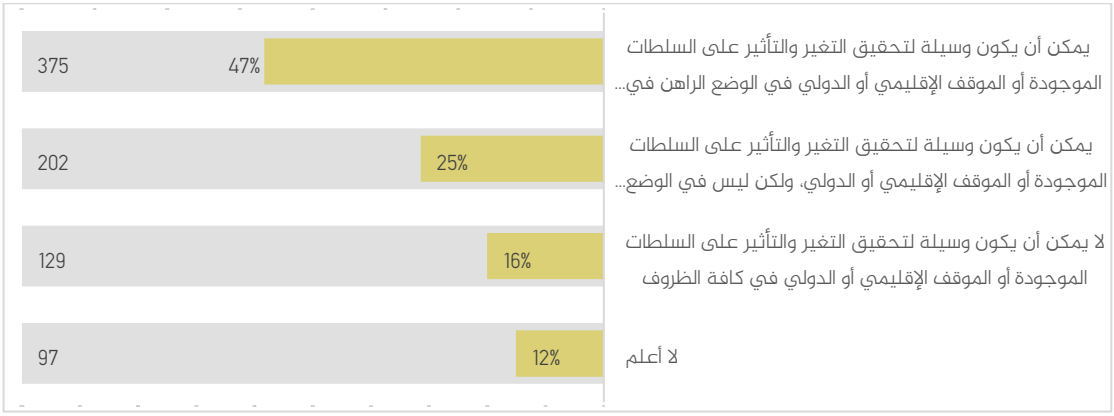

سادساً

المشاركة السياسية

06

سادساً: المشاركة السياسية

تشير المشاركة السياسية إلى مشاركة الأفراد أو الجماعات في العملية السياسية. ويمكن أن يتخذ هذا أشكالاً عديدة، مثل التصويت في الانتخابات، أو المناصرة لسياسات معينة، أو لمرشحين محددين، أو المشاركة في الاحتجاجات أو المظاهرات، أو الترشح للمناصب العامة. ويمكن أن تنطوي المشاركة السياسية أيضاً على أنشطة أقل رسمية، مثل مناقشة السياسة مع الأصدقاء والعائلة، أو متابعة الأخبار والأحداث السياسية، أو دعم القضايا من خلال التبرعات أو التطوع. وعادةً ما يكون الهدف من المشاركة السياسية هو التأثير على قرارات وإجراءات الحكومات والأحزاب السياسية والمنظمات الأخرى التي لديها القدرة على تشكيل السياسة العامة وتحريك المجتمع.

1. الانتساب للأحزاب أو التجمعات السياسية

قبل عام 2011 كان الانتساب للأحزاب السياسية مقتصراً على حزب البعث الاشتراكي الحاكم والأحزاب المنضوية تحته، ويتعرض أي شخص ينتسب لأي حزب أو تيار لا يتبع للحزب الحاكم للملاحقة الأمنية والاعتقال.

سأل الباحثون المجيبين فيما إذا انتسبوا إلى أي حزب سياسي أو تيار أو تجمع بعد الحرب الدائرة في سوريا منذ عام 2011. وأظهرت الدراسة أن نسبة 92% (735 مجيباً) من المجيبين في جميع المناطق المشمولة في الدراسة لم ينتسبوا أبداً إلى حزب سياسي أو حركة سياسية بعد عام 2011. وكانت نسبة الذين انتسبوا إلى حزب سياسي أو حركة سياسية بعد عام 2011 هي 8% فقط (68 مجيباً). وتبين أن نسبة المجيبين الذين انتسبوا إلى حزب سياسي أو تيار أو تجمع بعد عام 2011 في شرق سوريا 12% وهي أعلى من نسبتهم في غرب سوريا 7% فقط.

شكل27 عدد/نسب المجيبين حسب انتماءهم إلى الأحزاب أو الحركات السياسية بعد عام 2011

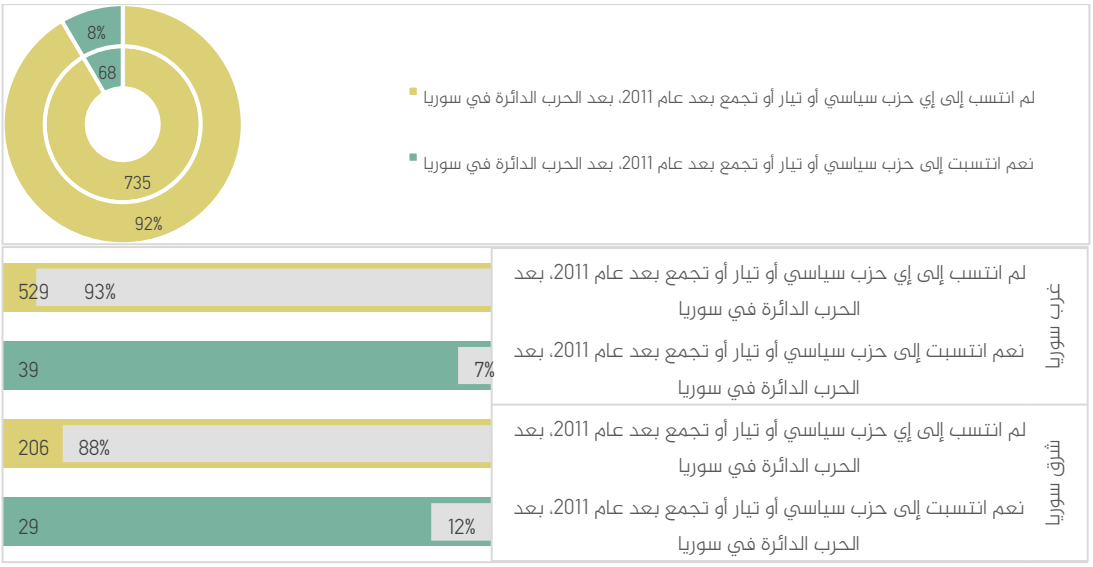

وتناولت الدراسة أسباب عدم انتساب المجيبين إلى أي حزب سياسي أو حركة سياسية. حيث أفاد 25% من المجيبين أنهم لا يؤمنون بالعمل السياسي في ظل الظروف الحالية. ويعتقد 22% أن الانتساب إلى التجمعات والأحزاب يتطلب وقت فراغ، وهم ما لا يملكونه. بينما قال 20% من المجيبين أنهم لا يعرفون أي حزب سياسي أو تجمع. وأشار 11% من المجيبين إلى أنهم لا يعرفوا كيفية الانتساب للأحزاب والتجمعات. في حين أفاد 12% منهم بأنهم لا يؤمنون بالعمل السياسي على الإطلاق. ويعتقد 7% من المجيبين أن الأحزاب السياسية تقتصر على نخبة المجتمع، مثل المثقفين وقادة المجتمع. و11% من المجيبين أفادوا أنه لا يسمح للإناث بالانتساب للأحزاب السياسية.

شكل28 عدد/نسب المجيبين حسب أسباب عدم انتسابهم للأحزاب السياسية

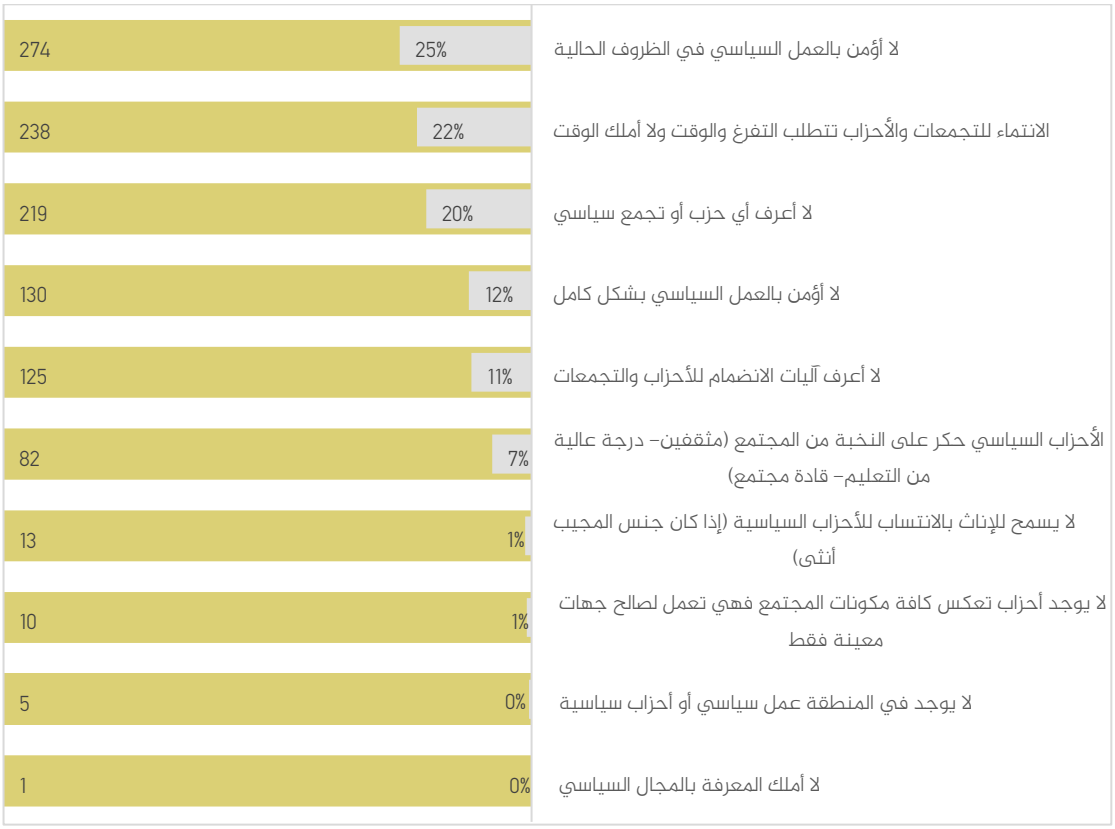

2. مواصلة العمل السياسي

سأل الباحثون المجيبين الذين انتسبوا إلى أحزب وتجمعات سياسية بعد عام 2011 فيما اذا استمروا في هذه الأحزاب أو تركوها، غادر 51% من بين المجيبين الذين انتسبوا إلى أحزاب سياسية بعد عام 2011 تلك الأحزاب أو التجمعات، في حين 48% منهم مازالوا أعضاء في هذه الأحزاب أو التجمعات. وتباينت أسباب المغادرة بين كون الحزب أو التجمع لم يعد فاعلاً (27%)، وبسبب الملاحقة من قبل السلطات المحلية أو أي طرف آخر (18%)، وانعدام الشفافية في عمل الحزب (17%)، إضافة إلى احتكار القرارات بيد أعضاء النخبة الذين أنشأوا الحزب.

شكل29 أعداد ونسب المجيبين الذين انتسبوا إلى حزب سياسي ثم غادروه

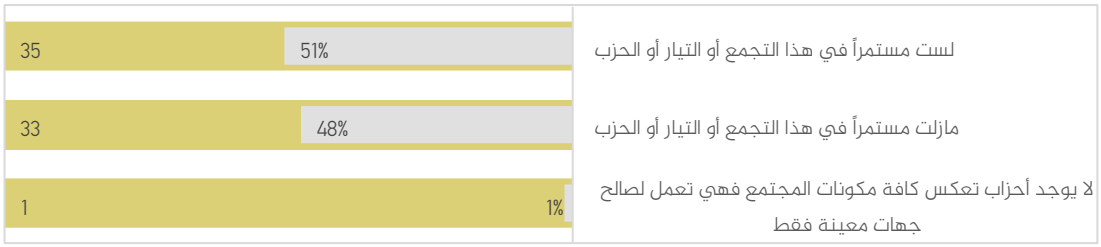

حاولت الدراسة تقصي الأسباب التي دفعت المجيبين الذين انتسبوا إلى أحزاب أو تجمعات سياسية إلى تركها. وقد حدد المجيبون أهم تلك الأسباب وفي مقدمتها أن الحزب أو التجمع لم يعد فاعلاً كما أشار 27% من المشاركين. وذكر 18% من المجيبين أنه غادروا الأحزاب أو التجمعات التي انتسبوا إليها بسبب الملاحقة من السلطات المحلية أو جهات أخرى. كما أشار 17% من المجيبين إلى أن السبب كان عدم وجود شفافية في عمل الحزب أو التجمع. إضافة إلى ذلك، عزا 15% السبب إلى احتكار قرارات الحزب أو التجمع بيد طبقة النخبة والتي يمثلها الأشخاص الذين أسسوا الحزب أو التجمع أو أشخاص نافذين فيه. وعزا 11% السبب إلى تغير في موقف الحزب ومبادئه التي أُسس عليها.

شكل30 عدد/نسب المجيبين حسب الأسباب التي دفعتهم الى مغادرة أحزاب أو تجمعات انتسبوا إليها بعد 2011

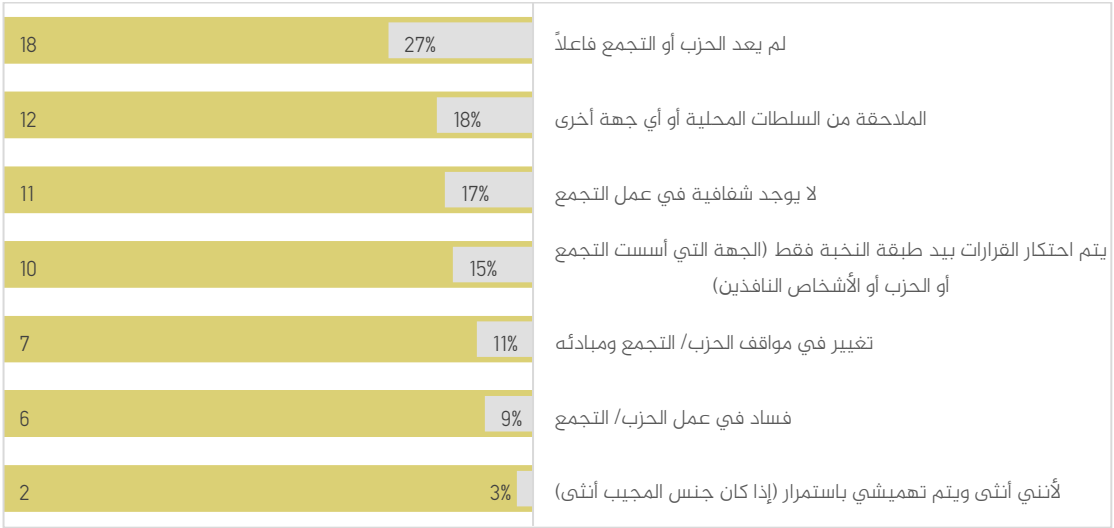

3. الأحزاب والتجمعات الأكثر شيوعاً

سأل الباحثون المجيبين الذين انتسبوا لأحزاب أو تجمعات سياسية بعد عام 2011 ومازالوا منتسبين إليها عن أسماء هذه الأحزاب، 23% (8 مجيبين) من المجيبين منتسبين لحزب سوريا المستقل، و17% (6 مجيبين) منتسبين للهيئة السياسية في إدلب، و17% (6 مجيبين) منتسبين للمجلس الوطني الكردي.

شكل31 عدد/ نسب المجيبين الذين مازالوا منتسبين لأحزاب سياسية حسب اسم الحزب

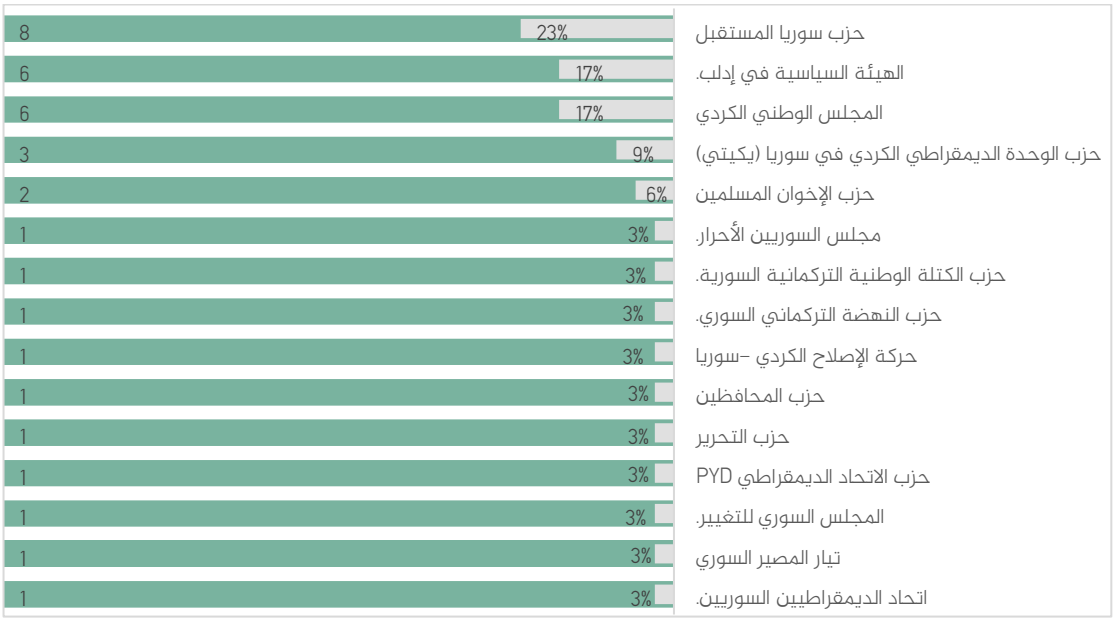

4. المشاركة في الانتخابات

تم سؤال المجيبين خلال الدراسة عما إذا كانوا قد شاركوا في أي انتخابات بعد عام 2011. حيث أجاب 78% (623 مجيباً) من المجيبين أنهم لم يشاركوا في أي انتخابات بعد عام 2011. من ناحية أخرى، أظهرت الدراسة أن نسبة 5% فقط من المجيبين قد شاركوا في انتخابات خلال العام الماضي، كما شارك 7% من المجيبين في انتخابات خلال السنوات الثلاث الماضية، وشارك 5% فقط في الانتخابات خلال السنوات الخمس الماضية.

شكل32 عدد/نسب المجيبين حسب مشاركتهم في أي انتخابات بعد عام 2011

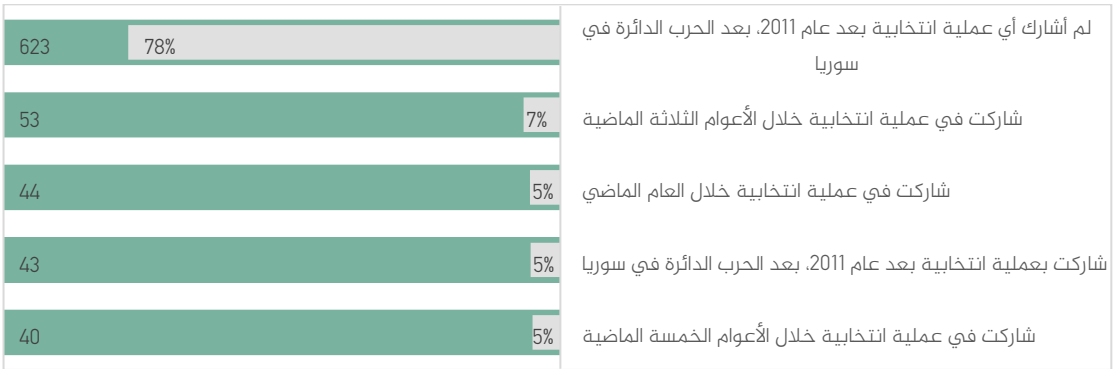

وسُئل المجيبون عن السبب وراء عدم مشاركتهم في أي انتخابات بعد عام 2011، وذكر كل مجيب مجموعة من الأسباب. حيث أفاد 45% من المجيبين بأنه لم يتم إجراء انتخابات في مناطقهم بعد عام 2011. وأفاد 23% أن السبب هو عدم وجود الشفافية في الانتخابات. كما نسب 13% من المجيبين الأسباب إلى عدم الثقة في المرشحين للانتخابات وأشار 11% من المجيبين إلى أن العملية الانتخابية تقتصر على النخبة والتي تتمثل بطبقات محددة من المجتمع أو الأشخاص النافذين. كما أفاد 5% أن السبب هو الخوف من الملاحقة الأمنية من قبل النظام السوري، أشار 3% من المجيبين إلى أنه لا يُسمح للإناث بالمشاركة في العملية الانتخابية.

شكل33 عدد/نسب المجيبين الذين لم يشاركوا في أي عملية انتخابية حسب الأسباب

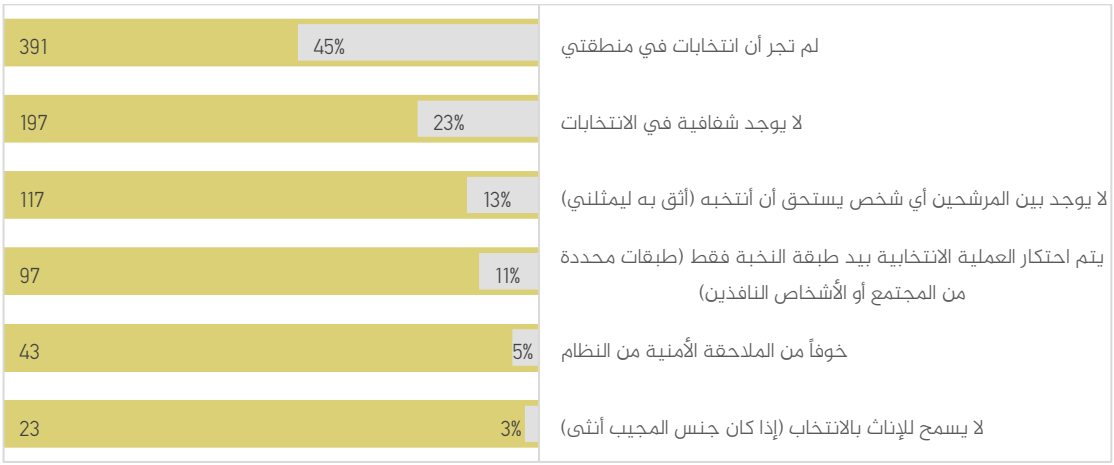

وذكر المجيبون الذين شاركوا في الانتخابات بعد عام 2011 عدة أنواع من الانتخابات. حيث شارك 51% من منهم في انتخابات المجالس المحلية، وشارك 20% من المجيبين في انتخابات لجنة الحي، وبلغت نسبة المشاركين في انتخابات حزب أو حركة سياسية 14% من المجيبين بعد عام 2011. وفي الوقت نفسه، شارك 9% منهم في انتخابات اتحاد الطلبة و6% في انتخابات أولياء أمور الطلاب.

شكل34 عدد/نسب المجيبين الذين شاركوا بانتخابات بعد عام 2011 حسب الجهة التي شاركوا بها

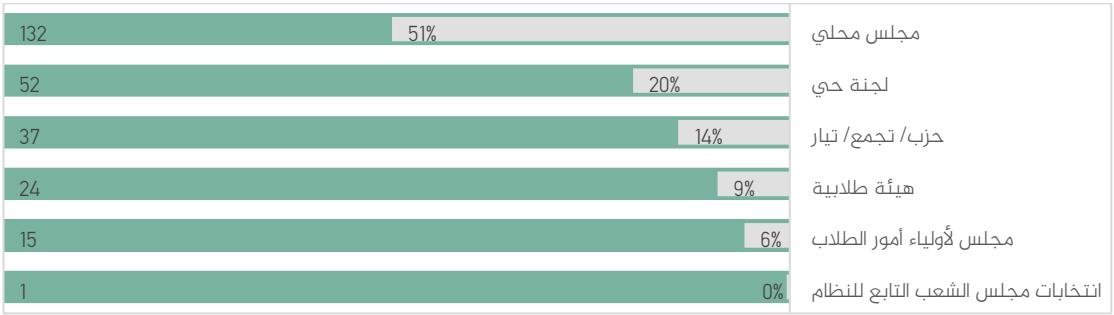

5. انتخاب ممثلين

تم سؤال المجيبين من خلال الدراسة عما إذا كانوا يقبلون انتخاب ممثل سياسي أو ممثل في أحد الهيئات الخدمية. حيث أفاد 87% من المجيبين (698 مجيباً) بأنهم يقبلون ذلك، في حين أجاب 13% فقط (105 مجيباً) بأنهم لا يقبلون انتخاب ممثل عنهم.

شكل35 عدد/نسب المجيبين حسب قبولهم بانتخاب ممثلين عنهم

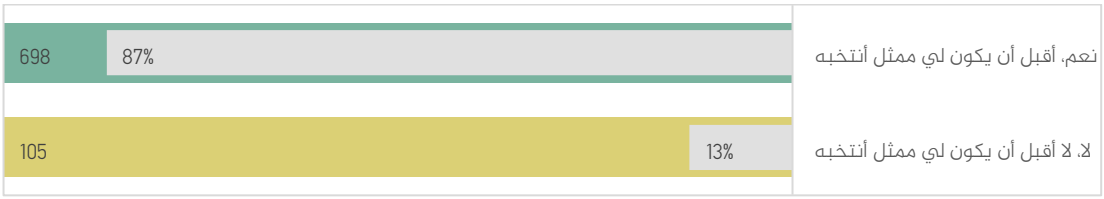

وقد حدد المجيبون الذين رفضوا انتخاب ممثلين عنهم الأسباب وراء ذلك بما يلي: عدم الإيمان بالتمثيل السياسي (51%)، وعدم معرفة المرشحين وأجنداتهم السياسية (19%)، وجود أفراد أكبر سناً منهم في الأسرة أو العشيرة لتمثيلهم، وأولئك الأفراد يتولون مناصبهم بالوراثة (17%)، بالإضافة لعدم وجود أي برامج انتخابية مقنعة لدى الشخصيات السياسية (13%).

شكل36 الأسباب التي حددها المجيبون لعدم انتخابهم ممثلين عنهم

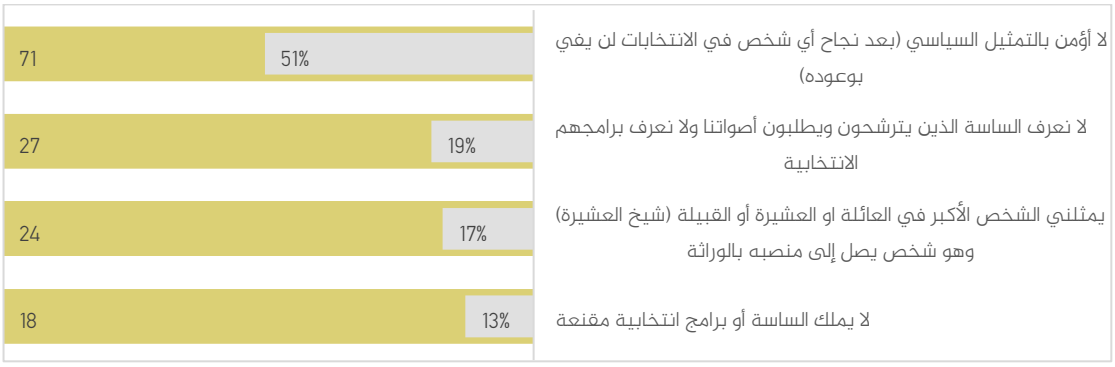

6. الترشح للانتخابات

ومن خلال الدراسة تم سؤال المجيبين عما إذا كانوا على استعداد للترشح لأي عملية انتخابية مناسبة (كالترشح للجنة الحي ومجلس أولياء أمور الطلاب، والمجلس المحلي، وما إلى ذلك....). حيث أفاد 68% من المجيبين أنهم غير مستعدين لذلك. وفي المقابل، أفاد 32% منهم فقط أنهم مستعدين للترشح.

شكل37 عدد/نسب المجيبين حسب رغبتهم في استعدادهم للترشح في أي انتخابات

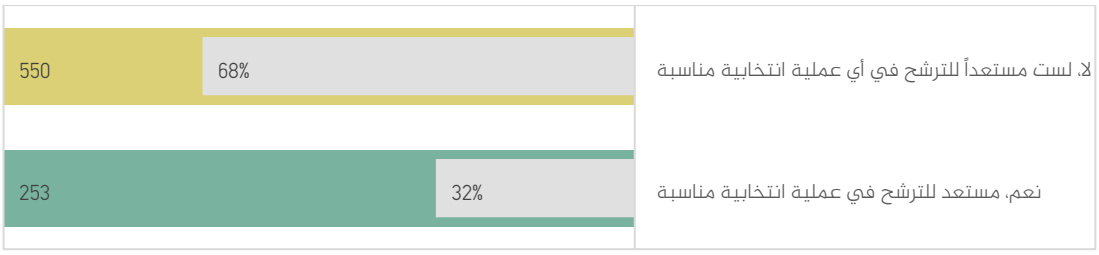

وعندما تم السؤال عن أسباب عدم الرغبة في خوض الانتخابات، عزا 34% من المجيبين السبب لعدم وجود خبرة في الإدارة أو تمثيل الآخرين. ويعتقد 18% من المجيبين أنه من المستحيل إرضاء الناس. ويظن 18% من المجيبين أيضاً أن الترشح للانتخابات وتمثيل الآخرين من شأنه أن يضعهم تحت اتهامات الفساد. وأجاب 15% بأن نقص الموارد من شأنه أن يضعف القدرة على التغيير، مما سيجعلهم ممثلين للآخرين دون أي إنجازات. ويشعر 14% من المجيبين بالقلق حيال مواجهة سلطات الأمر الواقع في حال فوزهم بالانتخابات. بالإضافة إلى أن 2% من المجيبين يعتقدون بأن المرأة غير مسموح لها بالترشح للانتخابات.

شكل38 أسباب عدم رغبة المجيبين في الترشح للانتخابات

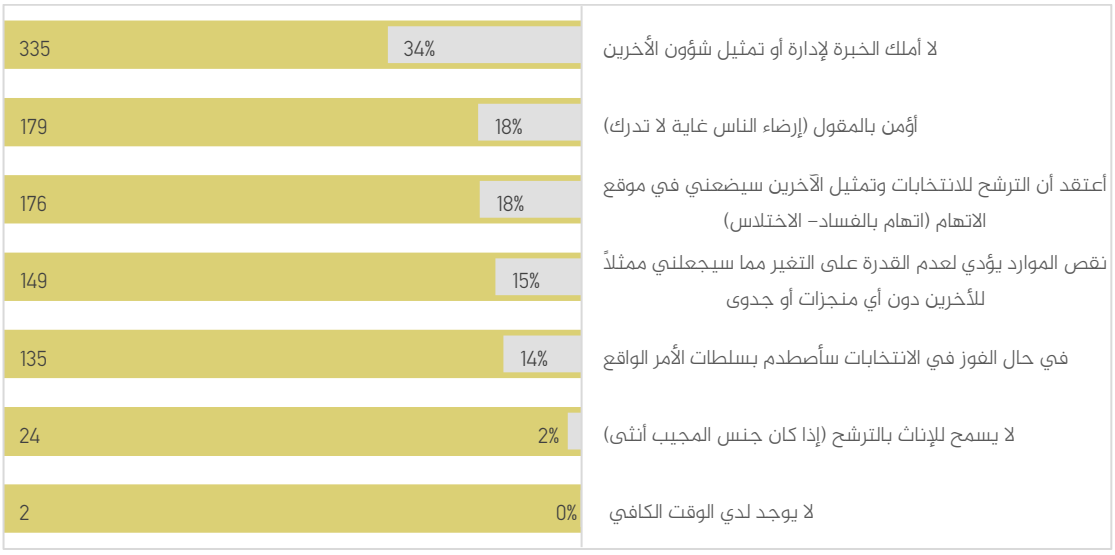

سابعاً

رفع وعي المجتمع والمشاركة السياسية

07

سابعاً: رفع وعي المجتمع والمشاركة السياسية

حاولت الدراسة التقصي عن أفضل الطرق لتعزيز الوعي السياسي في المجتمع من وجهة نظر المجيبين. حيث أفاد 31% (527 مجيباً) من المجيبين في الدراسة أن توفير حيز أكبر لحرية التعبير عن الرأي من شأنه أن يعزز الوعي السياسي في المجتمع. ويعتقد 27% (448 مجيباً) أن تفعيل ودعم تشكيل الأحزاب والتجمعات السياسية ضمن معايير وأطر محددة من شأنه أن يعزز الوعي والمشاركة السياسية. كما يعتقد 22% (373 مجيباً) أن عقد الندوات السياسية، و15% (253 مجيباً) أن نشر المقالات السياسية على مواقع موثوقة كفيلة بأن تعزز الوعي السياسي في المجتمع.

شكل39 عدد/نسب المجيبين حسب آرائهم حول أفضل الطرق لتعزيز الوعي السياسي

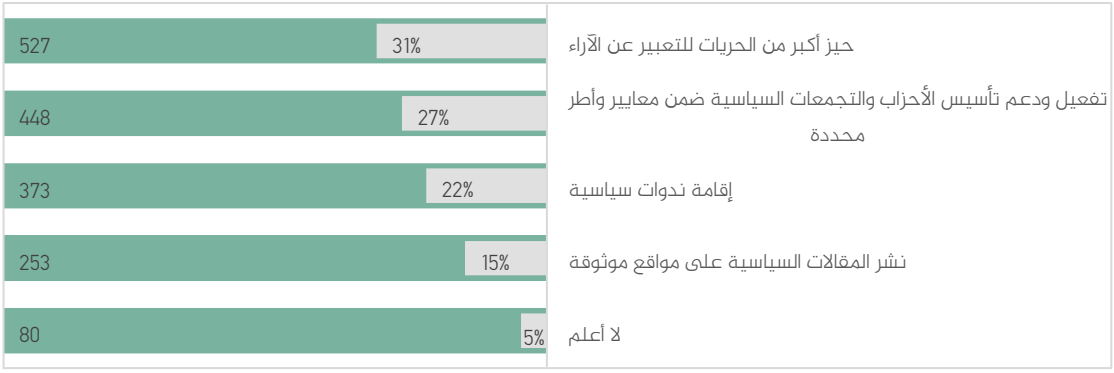

وتم سؤال المجيبين عن الجهات المسؤولة عن رفع الوعي السياسي في المجتمع من وجهة نظرهم. حيث اتفق 33% من المجيبين على أن الطبقة المثقفة سياسياً هي المسؤولة عن تعزيز الوعي السياسي في المجتمع. وحسب رأي 27% من المجيبين فأن السلطات المحلية مسؤولة عن ذلك. كما أشار 25% من المجيبين إلى أن قادة المجتمع مثل الزعماء المحليين وشيوخ العشائر وغيرهم مسؤولون عن هذا الدور. ويرى 12% من المجيبين أن أفراد العائلة والأصدقاء هم المسؤولون عن رفع الوعي السياسي لأفراد العائلة الآخرين وأصدقائهم.

شكل40 عدد/نسب المجيبين حسب آرائهم عن الجهة المسؤولة عن رفع الوعي السياسي في المجتمع

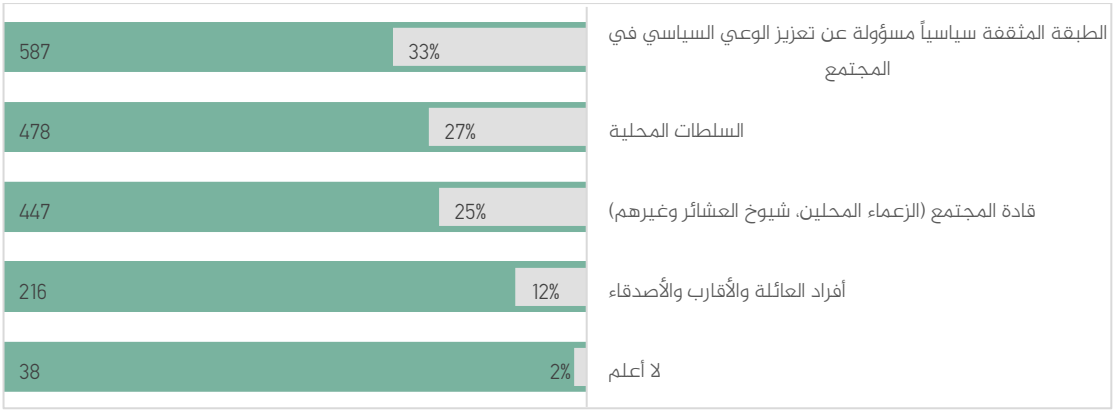

ونظرت الدراسة في العوائق التي تحول دون تعزيز الوعي السياسي في المجتمع من وجهة نظر المجيبين. حيث أشار 23% من المجيبين إلى تقييد الحريات باعتباره العائق الأول. وحدد 19% منهم جهل المجتمع بأهمية الوعي السياسي كعائق آخر. كما يرى 17% من المجيبين أن العوائق تتمثل في كل من هجرة الطبقة الفكرية والسياسية وعدم وجود كيان يدعم تعزيز الوعي السياسي في المجتمع. ويعتقد 13% من المجيبين أن ابتعاد الطبقة السياسية المثقفة عن أفراد المجتمع (لديهم تجمعات خاصة بهم بعيداً عن أفراد المجتمع) هو أحد العوائق. وعلاوة على ذلك، أشار 9% من المجيبين إلى القيود المفروضة على النساء والتي تضعف مشاركتهن السياسية.

شكل41 عدد/نسب المجيبين حسب آرائهم حول العوائق أمام تعزيز الوعي السياسي

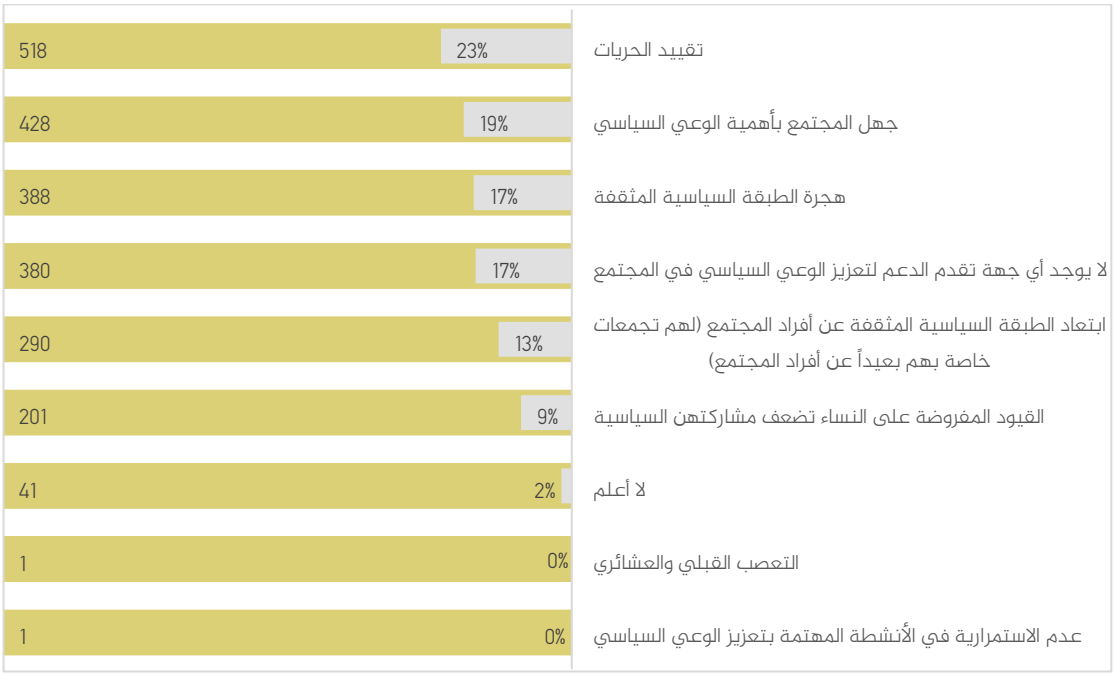

ثامناً

المشاركة السياسية للمرأة

08

ثامناً: المشاركة السياسية للمرأة

تُركّز الدراسة في هذا القسم على المشاركة السياسية للمرأة في شمال سوريا. حيث تم طرح الأسئلة على كل من المجيبين الذكور والإناث للوصول إلى رؤية شاملة تمثل وجهة نظر كلا الجنسين. وتباينت الأسئلة حسب نوع جنس المجيبين.

1. مشاركة النساء في الانتخابات (وجهة نظر الذكور)

تم سؤال المجيبين الذكور عما إذا كانت النساء في عائلاتهن/أسرهن يشاركن في الانتخابات. أفاد 44% (202 مجيباً) من المجيبين الذكور أن النساء في عائلاتهن لا يشاركن في الانتخابات. أفاد 44% (199 مجيباً) في المقابل بأن النساء في عائلاتهن يشاركن في الانتخابات. كما فضل 12% (56 مجيباً) الذكور عدم الإجابة على هذا السؤال.

شكل42 عدد/نسب المجيبين الذكور حسب مشاركة النساء ضمن أسرهم في الانتخابات

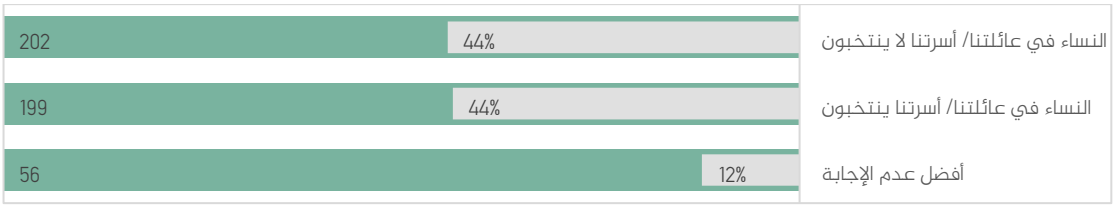

وتم سؤال المجيبين الذكور الذين أفادوا بأن النساء في عائلاتهم لا يشاركن في الانتخابات عن السبب وراء ذلك. فأجاب 36% منهم أن المسؤولية الرئيسية للمرأة هي رعاية العائلة والأطفال. ويرى 27% من المجيبين الذكور أن ذلك يعتمد على ثقافة المجتمع بأنه لا ينبغي للمرأة أن تنتخب. بينما يعزو 24% من المجيبين الذكور السبب إلى نقص الوعي بدور المرأة في المجتمع. كما يعتقد 12% منهم أن المشاركة في الانتخابات منوطة بالرجال فقط.

شكل43 عدد/نسب المجيبين الذكور حسب أسباب عدم مشاركة النساء ضمن عائلاتهم في الانتخابات

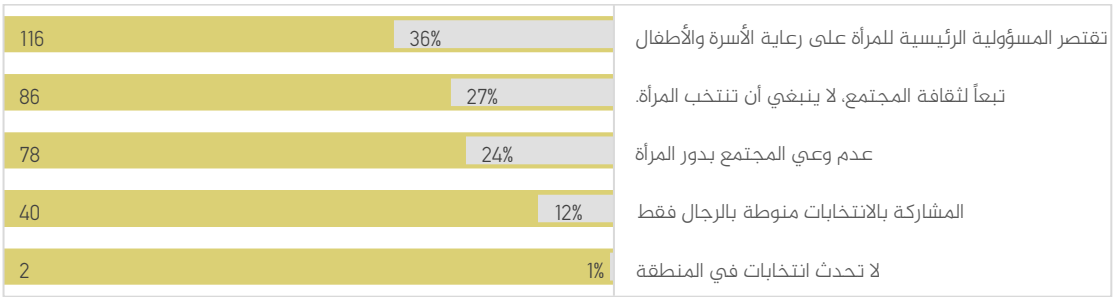

2. ترشُح النساء في الانتخابات (وجهة نظر الذكور)

وتم سؤال المجيبين الذكور عن ترشح النساء في عائلاتهن للانتخابات. فأفاد 76% (346 مجيباً) من المجيبين الذكور أن النساء في عائلاتهن لا يترشحن للانتخابات. في حين كانت نسبة المجيبين الذكور الذين أفادوا أن النساء في عائلاتهم يترشحنّ للانتخابات 13% فقط (62 مجيباً). وفضل 11% (51 مجيباً) عدم الإجابة على هذا السؤال.

شكل44 عدد/نسب المجيبين الذكور حسب ترشح النساء في عائلاتهم للانتخابات

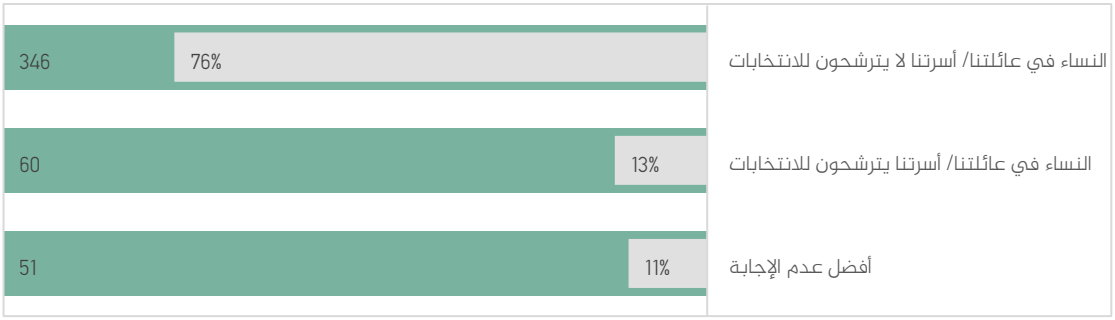

وعند سؤال المجيبين الذكور الذين أفادوا بأن النساء في أسرهم لا يترشحن للانتخابات عن الأسباب التي تحول دون ترشحهنّ. أجاب 33% من الذكور أن المسؤولية الرئيسية للمرأة تقتصر على رعاية الأسرة والأطفال. ويعزو 29% منهم السبب إلى ثقافة المجتمع التي تمنع المرأة من الترشح للانتخابات. واعتبر 23% من المجيبين أن نقص الوعي بدور المرأة في المجتمع هو أحد الأسباب. ويعتقد 14% من المجيبين الذكور أن الترشح للانتخابات منوط بالرجال فقط.

شكل45 عدد/نسب المجيبين الذكور الذين لا تترشح النساء في أسرهم للانتخابات حسب الأسباب

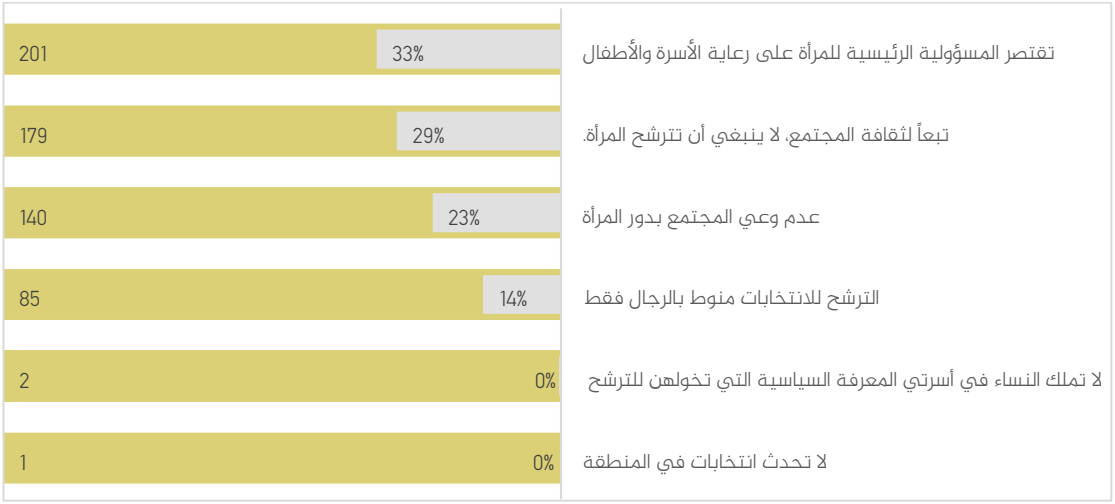

3. هل يقبل الذكور أن تمثلهم سياسياً أنثى

تم سؤال المجيبين الذكور عما إذا كانوا يقبلون أن تمثلهم سياسياً أنثى ينتخبونها. فأجاب 45% (207 مجيباً) من المشاركين الذكور أنهم يوافقون على أن تمثلهم سياسياً أنثى ينتخبونها. فيما أفاد 39% (179 مجيباً) في المقابل أنهم لا يقبلون أن تمثلهم سياسياً أنثى. وفضل 16% من المشاركين الذكور عدم الإجابة على هذا السؤال.

ويظهر هنا التناقض في آراء المجيبين الذكور وعدم وعيهم بدور المرأة سياسياً، حيث أفاد 76% من المجيبين أن النساء في أسرهن لا يترشحن للانتخابات، بالمقابل يوافق 45% من المجيبين الذكور أن تمثلهم سياسياً أنثى ينتخبونها. ويمكن أن يكون وراء هذا التناقض عدد من العوامل: فعلياً لا يوجد تمثيل سياسي للمرأة وهو القسم الاول من اجاباتهم، وبشكل اكثر دقة في أسرهم، لكن في حال كان في المجال السياسي إمراة قادرة على الترشح وتحمل المسؤولية وتكون مكان ثقة لممثليها لا مشكلة لديهم في هذا التمثيل، كما أن النظرة المجتمعية تؤثر على رأيهم، فقد لا يقبلوا أن تقوم نساء أسرتهم في التمثيل السياسي خوفاً من النقد الاجتماعي وحرصاً على السمعة إذ يرتبط النشاط السياسي بالكثير من المصاعب والانشغال والحضور المجتمعي مما يعتبره المجتمع خروجاً للمرأة عن إطارها المجتمعي وهو ما لا يقبله ذكور العائلة، وأيضاً عدم توفر الوعي السياسي الكافي لنساء عائلاتهم، وبالتالي هم أكثر لقبول إمراة قادرة على التمثيل السياسي.

شكل46 عدد/نسب المجيبين الذكور حسب قبولهم لوجود أنثى تمثلهم سياسياً

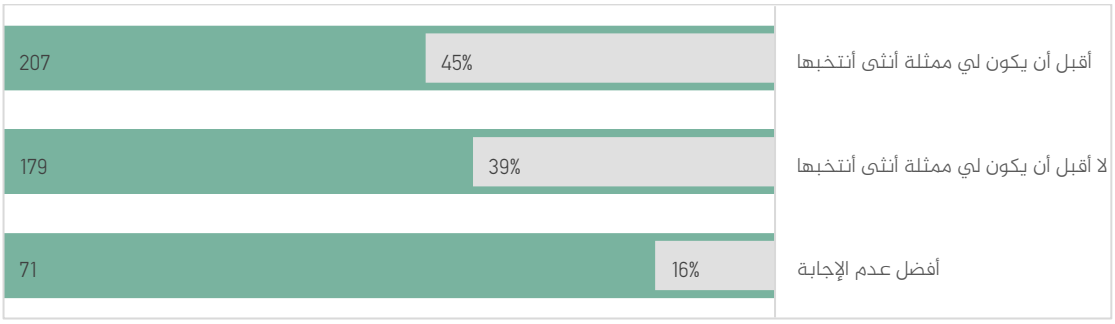

وعند سؤال المستجيبين الذكور الذين قالوا إنهم لا يقبلون أن تمثلهم سياسياً أنثى ينتخبونها عن أسباب رفضهم، أشار 25% منهم أن النساء يعتمدن على عواطفهن لاتخاذ القرارات. كما لا يؤمن 24% من المجيبين الذكور بدور المرأة في المناصب القيادية. بينما يعتقد 21% من المجيبين الذكور أن آراء المرأة يمكن التأثير عليها بسهولة داخل مجتمعنا. ولا يؤمن 19% من المجيبين الذكور بوجود نساء قادرات على تمثيل وجهات نظر المجتمع. ويعتقد 10% أن النساء مهمشات، حتى لو وصلن إلى مناصب قيادية.

شكل47 عدد/نسب المجيبين الذكور حسب أسباب رفضهم لوجود أنثى تمثلهم سياسياً

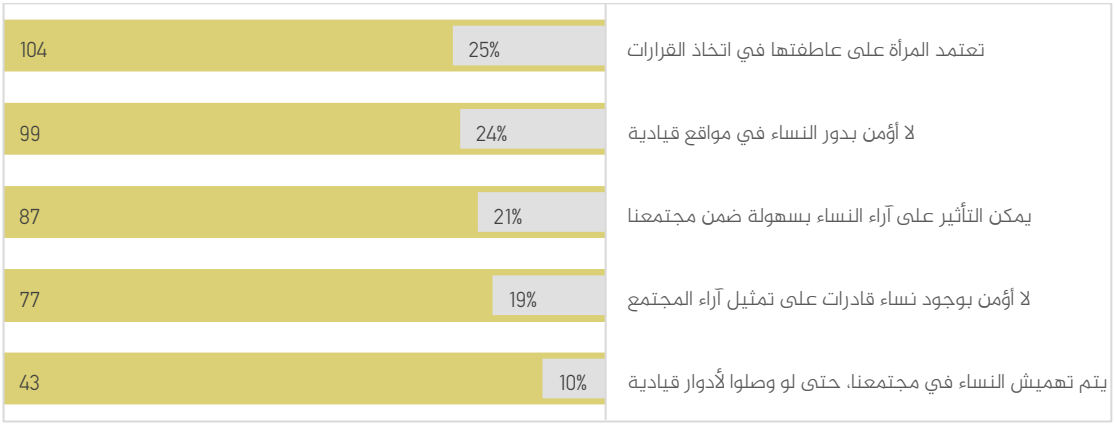

4. هل تفضل الإناث أن يمثلهن سياسياً ذكر أو أنثى

وتم سؤال المجيبات الإناث عما إذا كنّ يفضلن أن يكون لهن ممثل سياسي ذكر أو ممثلة سياسية أنثى ينتخبوها. فأجابت 82% (283 أنثى) من المجيبات بأنهن يفضلن ممثلة سياسية أنثى. وتفضل 14% (48 أنثى) في المقابل وجود ممثل سياسي ذكر. في الوقت نفسه، فضلت 4% (15 أنثى) من المجيبات عدم الإجابة على هذا السؤال.

شكل48 عدد/نسب المجيبات الإناث حسب تفضيلهنّ لأن يمثلهنّ سياسياً ذكر أم أنثى

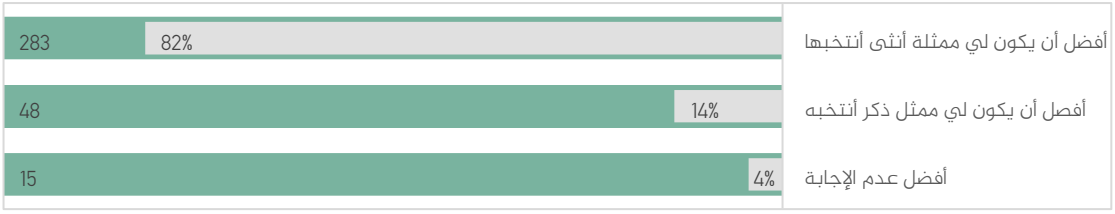

وقد سئلت المجيبات اللاتي يرغبن بأن يمثلهنّ سياسياً النساء عن أسباب ذلك. وجدت الدراسة أن 40% منهن يعتقدن أن النساء يمثلن وجهات نظر النساء، وهو ما يحتاجه المجتمع اليوم. وترى 34% من المجيبات أن النساء يمكن أن يجتمعن ويتشاورن مع نساء أخريات. علاوة على ذلك، تعتقد 26% منهن أنه يجب تفعيل دور المرأة في المناصب القيادية.

شكل49 عدد/نسب المجيبات الإناث حسب أسباب تفضيلهن لأن تمثلهنّ سياسياً إناث

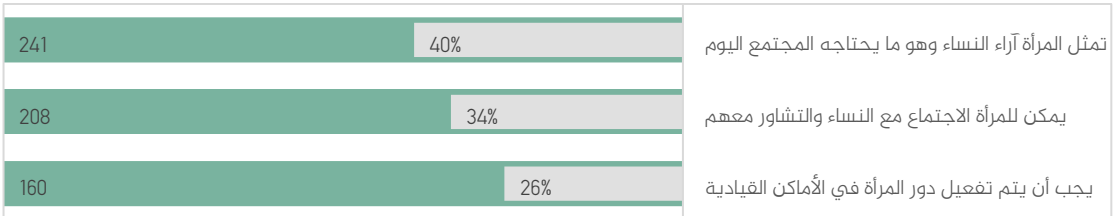

عند سؤال المجيبات اللاتي يفضّلن أن يمثلهنّ سياسياً الذكور عن أسباب ذلك. أجابت نسبة 26% من المجيبات بأن النساء يعتمدن على العواطف لاتخاذ القرارات. وذكرت 10% من المجيبات أن السبب وراء رغبتهن بأن يمثلهنّ سياسياً ذكر هو أن النساء مهمشات في المجتمع، حتى لو وصلن إلى مناصب قيادية. وأشارت 23% منهن أن آراء النساء يمكن أن تتأثر بسهولة داخل مجتمعنا. ولا تؤمن 14% من المشاركات في الدراسة بوجود نساء قادرات على تمثيل وجهات نظر المجتمع. ولا يؤمن 13% منهن بدور المرأة في المناصب القيادية.

شكل50 عدد/نسب المجيبات الإناث حسب أسباب تفضيلهن لأن يمثلهن سياسياً الذكور

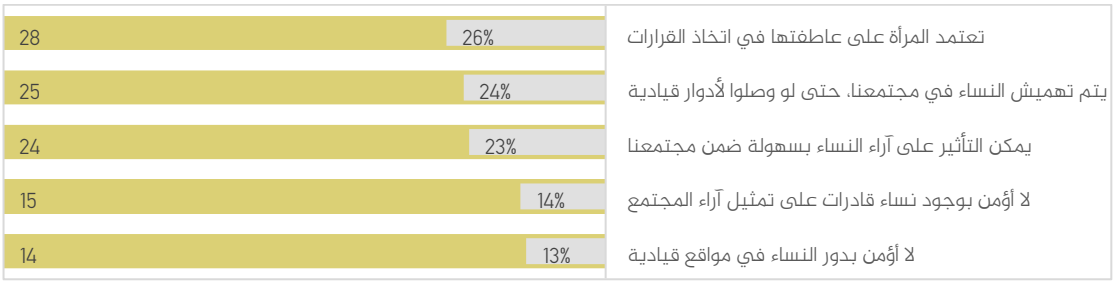

5. تعزيز المشاركة السياسية للمرأة

كما تم سؤال المجيبات الإناث عن أفضل الطرق في وجهة نظرهن لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة. تعتقد 28% من المجيبات أن توفير مساحة أكبر من الحرية للنساء للتعبير عن آرائهن من شأنه أن يعزز مشاركتهن السياسية. وأفادت 27% أن عقد ندوات سياسية للنساء من شأنه أن يعزز مشاركتهن السياسية. كما أشارت 23% منهن إلى أن تفعيل ودعم تأسيس الأحزاب والتجمعات السياسية للنساء ضمن معايير وأطر محددة من شأنه أن يعزز مشاركتهن. وترى 17% أن تفعيل ودعم تأسيس الأحزاب والتجمعات السياسية التي يكون فيها تمثيل كبير للنساء ضمن معايير وأطر محددة من شأنه أن يعزز مشاركتهن السياسية.

شكل51 عدد/نسب المجيبات الإناث حسب آرائهن حول طرق تعزيز المشاركة السياسية للمرأة

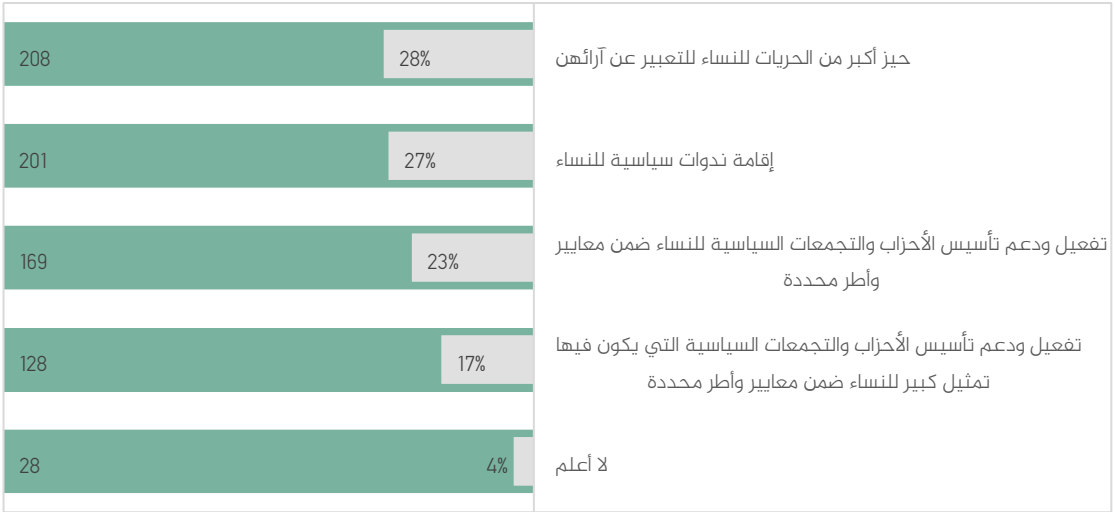

تاسعاً

الوعي بالعملية السياسية في سوريا

09

تاسعاً: الوعي بالعملية السياسية في سوريا

1. معرفة الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة[5] السورية

بحسب النظام الأساسي للائتلاف الوطني "يعرّف الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية (SOC): هو ائتلاف وطني للقوى والشخصيات السياسية والثورية التي تهدف إلى تحقيق الانتقال السياسي من خلال إسقاط نظام الحكم القائم بكل رموزه وأركانه بكل السبل المتاحة. وهو الممثل الشرعي للشعب السوري. ويتبنى إعادة بناء مؤسسات الدولة التنفيذية والعسكرية والأمنية بما يحقق تطلعات الشعب السوري في بناء دولة ديمقراطية تعددية، ومحاسبة جميع المتورطين في الجرائم التي ارتكبت بحق السوريين. ويلتزم بأهداف ومبادئ الثورة السورية من خلال التشاركية والحوار الوطني الشامل، والحفاظ على وحدة واستقلال سورية أرضاً وشعباً ورفض التجزئة والتقسيم".

تم سؤال المجيبين من خلال الدراسة عما إذا كانوا قد سمعوا عن الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، فأجاب 29% (232 مجيباً) أنهم سمعوا عن الائتلاف ويعرفونه جيداً. وأفاد 63% (506 مجيباً) بأنهم قد سمعوا عن الائتلاف، ولكنهم لا يعرفونه جيداً. وكانت نسبة الذين لا يعرفون الائتلاف ولم يسمعوا به من قبل هي فقط 5% (42 مجيباً) من إجمالي عدد المجيبين.

شكل52 عدد/نسب المجيبين حسب معرفتهم بالائتلاف الوطني

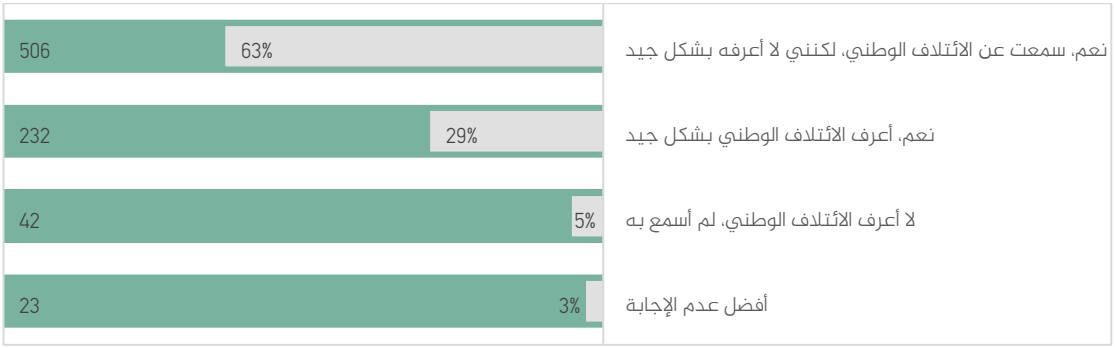

[5] الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، "النظام الأساسي للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة،" الباب الأول، المادة 2، ص 1- 2 https://www.etilaf.org

وعند سؤال المجيبين الذين يعرفون الائتلاف جيداً وأولئك الذين سمعوا عنه عن معرفتهم بمكوناته. أفاد 62% من المشاركين في الدراسة بأنهم لا يعرفون مكونات الائتلاف، بينما كانت نسبة الذين يعرفون مكونات الائتلاف هي 38% فقط من أولئك المجيبين.

شكل53 عدد/نسب المجيبين حسب معرفتهم بمكونات الائتلاف الوطني

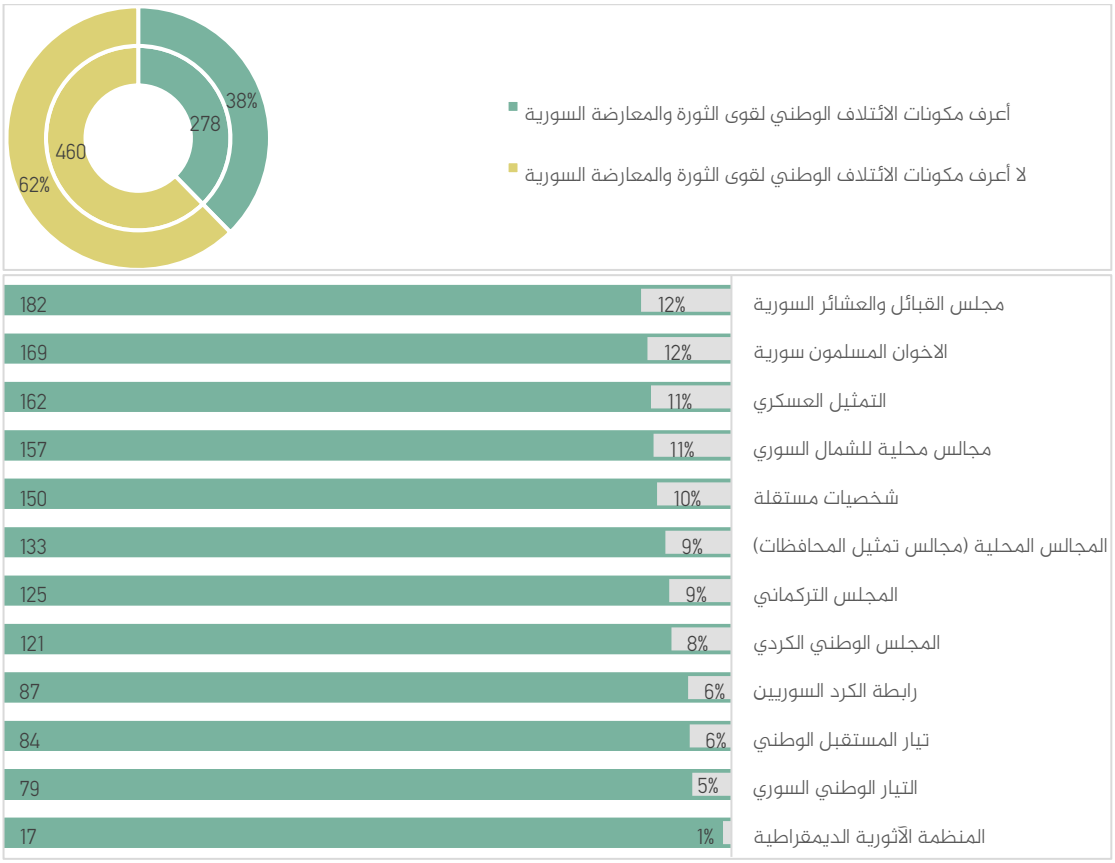

وطُلب من المجيبين الذين أبلغوا عن معرفتهم بمكونات الائتلاف أن يدرجوا قائمة بمكونات الائتلاف التي يعرفونها. ذكر 12% من المجيبين مجلس القبائل والعشائر السورية، و12% جماعة الإخوان المسلمون – سورية، كما أشار 11% من المجيبين إلى التمثيل العسكري، و11% المجالس المحلية في شمال سورية، و10% الشخصيات المستقلة، و9% مجالس تمثيل المحافظات. بينما أفادت نسبة 9% من المجيبين وجود المجلس التركماني ضمن مكونات الائتلاف الوطني، وأشار 8% من المجيبين إلى المجلس الوطني الكردي. وتشمل المكونات الأخرى المذكورة رابطة الكرد السوريين المستقلين، وتيار المستقبل الوطني، والتيار الوطني السوري، والمنظمة الآثورية الديمقراطية.

سأل الباحثون المجيبين الذين أفادوا بأنهم يعرفون الائتلاف الوطني وكتله عن الكتل التي تمثل مكوناتها بشكل حقيقي، فعلى سبيل المثال: الشخصيات العسكرية تمثل المجالس العسكرية وكتلة المجالس المحلية تمثل المجالس المحلية على أرض الواقع. أفاد 18% من المجيبين أن كتلة المجالس المحلية للشمال السوري تمثل المجالس المحلية بشكل حقيقي. كما يرى 17% من المجيبين أن كتلة مجلس القبائل والعشائر السورية يمثل القبائل والعشائر السورية بشكل حقيقي. وأشار 13% إلى كتلة مجالس تمثيل المحافظات تمثل المحافظات بشكل حقيقي. كما ذكر 12% منهم كتلة التمثيل العسكري تمثل المجالس العسكرية والفصائل بشكل حقيقي، وأفاد 12% أن كتلة الشخصيات المستقلة تمثل الشخصيات السياسية المستقلة بشكل حقيقي، و11% أفاد أن كتلة جماعة الإخوان المسلمون – سورية تمثل الجماعة بشكل حقيقي.

شكل54 عدد/نسب المجيبين حسب آرائهم عن كتل الائتلاف التي تؤدي تمثيلاً حقيقياً لمكوناتها

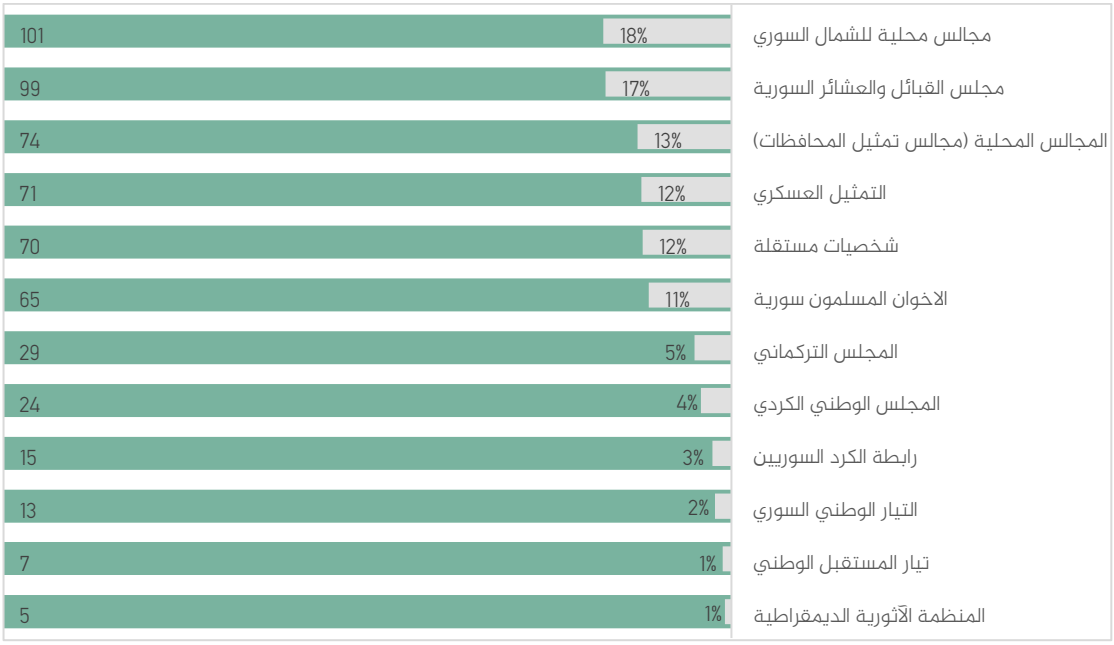

وتم سؤال المجيبين الذين أبلغوا عن معرفتهم بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية عما إذا كانوا يعتقدون أنه يجب إعادة هيكلة الائتلاف الوطني. حيث يعتقد أكثر من نصف المجيبين 60% (440 مجيباً) أن الائتلاف الوطني بحاجة إلى إعادة هيكلة بشكل عاجل. ويرى 35% (258 مجيباً) أنه يجب إعادة هيكلته عندما تكون الظروف مناسبة للقيام بذلك. بينما يعتقد 5% فقط (40 مجيباً) من المجيبين أن الائتلاف الوطني لا يحتاج إلى إعادة هيكلة.

شكل55 عدد/نسب المجيبين الذين يعرفون الائتلاف الوطني حسب آرائهم حول حاجة الائتلاف لإعادة الهيكلة

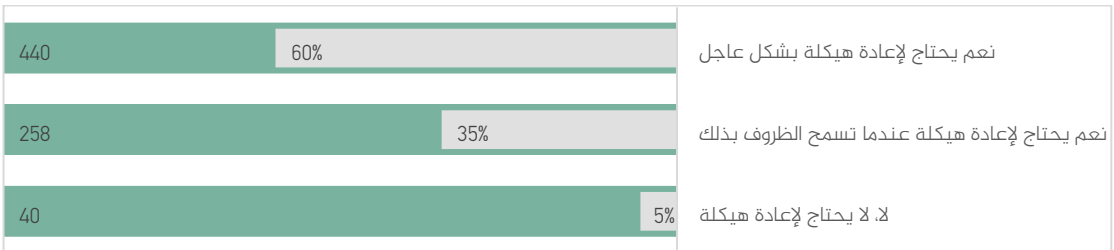

طُلب من المجيبين تقييم رضاهم عن أداء الائتلاف الوطني لقوى الثورة السورية والمعارضة. فقيّم 52% (385 مجيباً) من المجيبين أداء الائتلاف الوطني على أنه ضعيف، ويرى 30% (219 مجيباً) أن أداءه متوسط. كما يعتقد 15% (110 مجيباً) من المشاركين في الدراسة أن أداء الائتلاف الوطني مقبول، ويرى 3% فقط (23 مجيباً) أنه جيد.

شكل 56 عدد/نسب المجيبين حسب رضاهم عن أداء الائتلاف الوطني

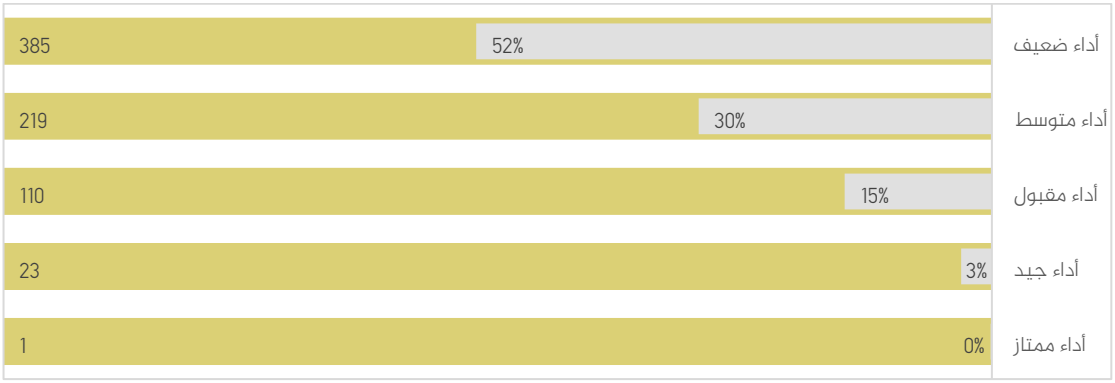

كما تم سؤال المجيبين الذين أبلغوا عن ضعف أداء الائتلاف الوطني عن الأسباب التي أدت لضعف أدائه من وجهة نظرهم. فعزا 23% من المجيبين السبب إلى بعد الائتلاف الوطني عن الناس في الداخل السوري. ونسب 20% منهم السبب إلى عدم جدية الدول المؤثرة في القضية السورية في دعم أي كيان سياسي معارض. ويعتقد 19% أن السبب هو عدم جدية الدول المؤثرة في القضية السورية في دعم أي عملية سياسية حقيقية. بينما يعتقد 16% من المجيبين أن الائتلاف الوطني يحتاج إلى إعادة هيكلة مستمرة لتضمين مكونات وشخصيات جديدة. كما يرى 15% أن السبب هو اقتصار عمل الائتلاف الوطني على منطقة جغرافية محددة، وليس جميع المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية. ويرى 5% أن الائتلاف الوطني ليس لديه الموارد المادية اللازمة.

شكل57 عدد/نسب المجيبين حسب أسباب ضعف أداء الائتلاف الوطني من وجهة نظرهم

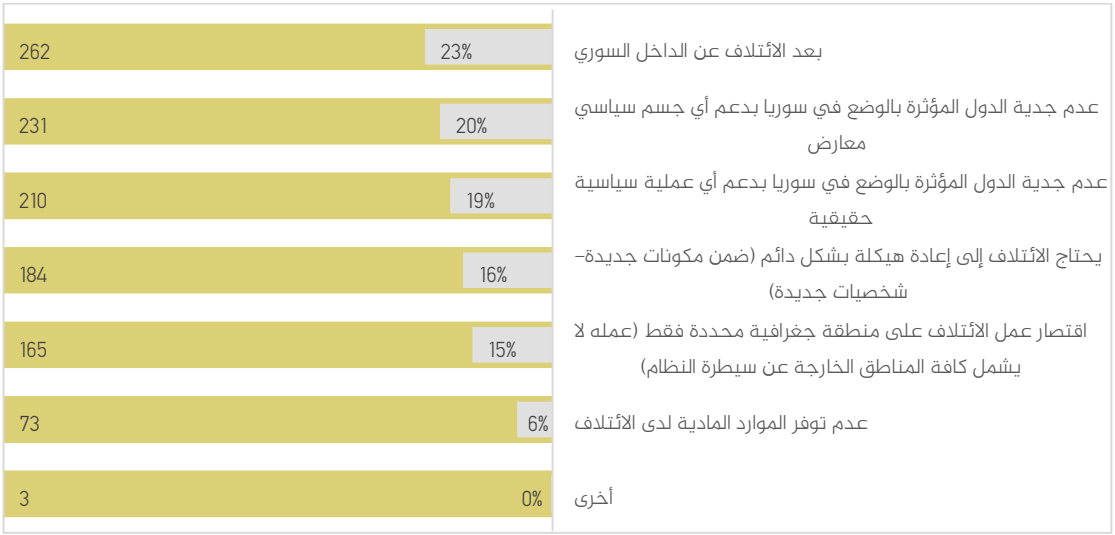

2. المعرفة بالهيئة العليا للمفاوضات[6]

هيئة تابعة للمعارضة السورية انبثقت عن مؤتمر الرياض الذي انعقد في العاصمة السعودية في ديسمبر/كانون الأول 2015، ومهمتها الإشراف المباشر على العملية التفاوضية مع النظام السوري، ضمن مسارات ترعاها الأمم المتحدة. وقد أُنشأت نسخة جديدة من الهيئة خلال مؤتمر الرياض 2 في نوفمبر/تشرين الثاني 2017.

واتفق أن تكون تشكيلتها من 32 عضواً، بينهم تسعة من الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، وعشرة من الفصائل المسلحة، وخمسة من هيئة التنسيق الوطني، وثمانية مستقلون.

وقد تم سؤال المجيبين عما إذا كانوا يعرفون هيئة التفاوض السورية. حيث أجاب 16% فقط (128 مجيباً) من المجيبين أنهم يعرفون هيئة التفاوض السورية بشكل جيد. بينما كانت نسبة المجيبين الذين سمعوا عن هيئة التفاوض السورية لكنهم لا يعرفونها بشكل جيد هي أكثر من النصف 55% (438 مجيباً). علاوة على ذلك، قال 25% من المجيبين أنهم لا يعرفون هيئة التفاوض السورية ولم يسمعوا بها من قبل.

شكل58 عدد/نسب المجيبين حسب معرفتهم بهيئة التفاوض السورية

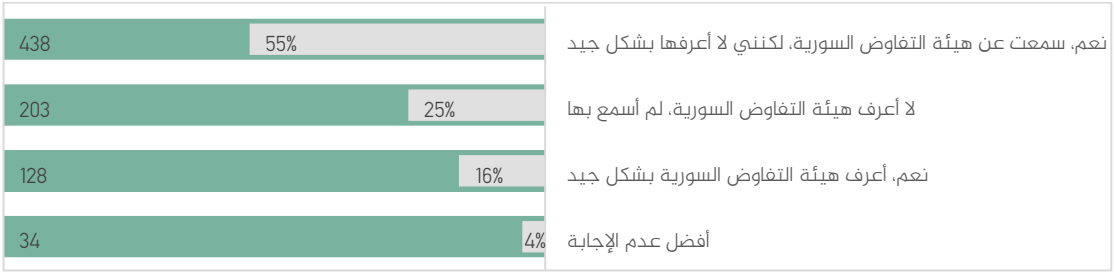

وعند سؤال المستجيبين الذين يعرفون هيئة التفاوض لقوى الثورة والمعارضة أو على الأقل سمعوا عنها عن تبعية الهيئة. أفاد غالبية المجيبين (74%) بأن هيئة التفاوض لقوى الثورة والمعارضة تابعة للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة. في حين أن 19% من المشاركين في الدراسة لا يعرفون انتماء هيئة التفاوض. بالإضافة إلى ذلك، أعطى 5% من المجيبين إجابات خاطئة عندما تم سؤالهم عن انتماء هيئة التفاوض.

شكل59 عدد/نسب المجيبين حسب معرفتهم بتبعية هيئة التفاوض

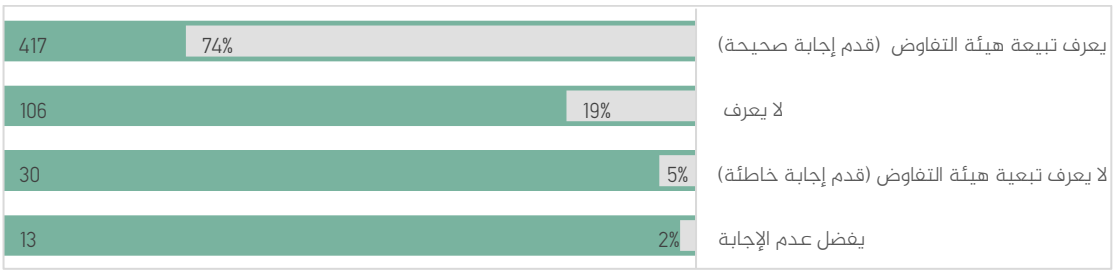

[6] https://syriancc.org/%d9%85%d9%86-%d9%86%d8%ad%d9%86/

كما سُئل المجيبون مم يعرفون هيئة التفاوض لقوى الثورة والمعارضة أو سمعوا بها على الأقل فيما إذا كانوا يعرفون مهمتها. أجاب 78% منهم على السؤال حول مهمتها بشكل صحيح، وهو أن مهمتها هي الإشراف المباشر على عملية التفاوض مع النظام السوري ضمن مسارات ترعاها الأمم المتحدة. بينما لم يعرف 15% منهم مهمتها، و6% قدموا إجابات خاطئة حول السؤال.

شكل60 عدد/نسب المجيبين حسب معرفتهم بمهمة هيئة التفاوض

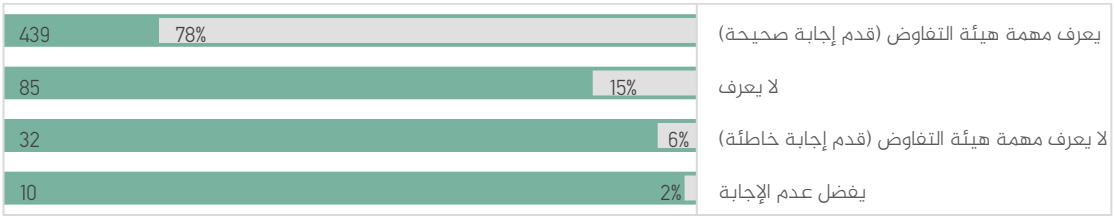

وطُلب من المجيبين الذين يعرفون هيئة التفاوض السورية تقييم مدى رضاهم عن أدائها. حيث يرى أكثر من نصف المشاركين في الدراسة (52%) أن أداءها ضعيف، ويعتقد 31% أن أداءها متوسط. كما يرى 15% أن أداء هيئة التفاوض السورية مقبول، و3% فقط أن أداءها جيد.

شكل61 عدد نسبة المجيبين الذين يعرفون هيئة التفاوض حسب رضاهم عن أدائها

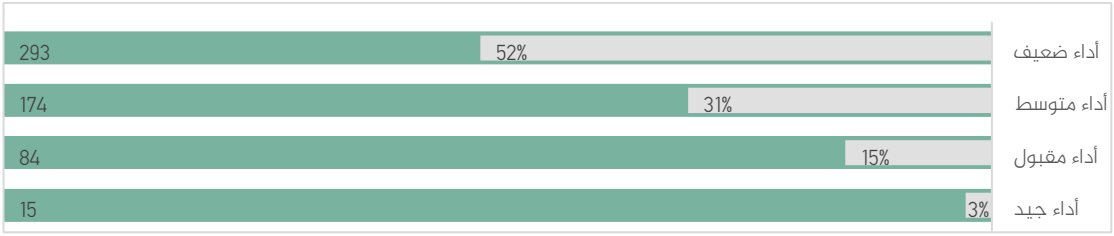

تم سؤال المجيبين الذين اعتقدوا أن أداء هيئة التفاوض السورية كان ضعيفاً عن سبب ذلك. حيث يعزو 28% منهم السبب إلى عدم جدية النظام في المفاوضات. ويرى 27% أن السبب وراء ذلك هو عدم جدية الدول المؤثرة في القضية السورية في دعم أي كيان سياسي معارض. بينما يعتقد 27% أن السبب هو عدم جدية الدول المؤثرة في الحالة السورية في دعم أي عملية سياسية حقيقية. ويرى 17% من المجيبين أن أعضاء هيئة التفاوض السورية بحاجة إلى خبرة سياسية أكبر في المفاوضات.

شكل62 عدد/نسب المجيبين الذي يرون أن أداء هيئة التفاوض ضعيف حسب أسباب الضعف

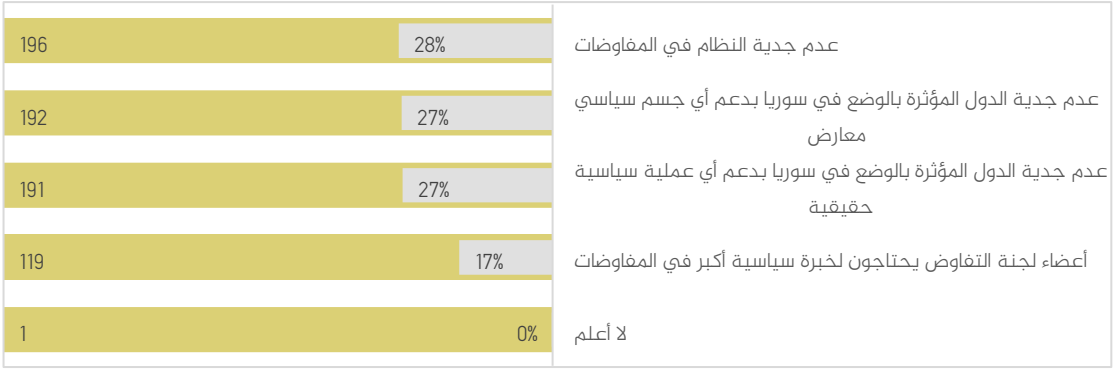

3. المعرفة باللجنة الدستورية السورية[7]

أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في 23 أيلول 2019 عن التوصل لاتفاق يسّره مبعوثه الخاص إلى سوريا بين الأطراف السورية، بخصوص تشكيل اللجنة الدستورية السورية بعد مفاوضات استمرت عاما وثمانية أشهر بين النظام السوري والمعارضة.

إن مشروع الدستور الذي تعمل اللجنة الدستورية على صياغته، هو للمرحلة التي تأتي بعد التوصل لاتفاق سياسي شامل، لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2254 (2015)، وبعد تنفيذ الأمور التالية من القرار:

1. تنفيذ كل ما جاء بخصوص إجراءات بناء الثقة والمذكورة في البنود 10 و12 و13، ولاسيما بخصوص الإفراج عن المعتقلين ومعرفة مصير المغيبين.
2. إقامة حكم ذي مصداقية يشمل الجميع، ولا يقوم على الطائفية، أي تشكيل هيئة الحكم الانتقالية.
3. تحقيق البيئة الآمنة والمحايدة التي يمكن أن تجري خلالها عملية الانتقال السياسي لإجراء أول عملية انتخابية حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة، بما يستجيب لمتطلبات الحوكمة، وأعلى المعايير الدولية من حيث الشفافية والمساءلة، وتشمل جميع السوريين الذين تحق لهم المشاركة، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في المهجر، وعلى النحو المنصوص عليه في بيان الفريق الدولي، المؤرخ 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015. إن الاستفتاء العام على مشروع الدستور الجديد المنشود، هو أول عملية انتخابية حرة ونزيهة ستجري في سوريا بعد تحقيق البيئة الآمنة والمحايدة.

التشكيل والهيكل:

تتكون اللجنة الدستورية من هيئتين، مصغّرة وموسّعة.

- تضم الهيئة الموسّعة 150 رجلا وامرأة – 50 مرشحا من طرف الحكومة السورية؛ و50 مرشحا من طرف هيئة المفاوضات السورية؛ و50 مرشحا من المجتمع المدني.
- وتضم الهيئة المصغرة للجنة الدستورية 45 رجلا وامرأة – 15 مرشحا من بين مرشحي الحكومة الخمسين، و15 مرشحا من بين مرشحي هيئة المفاوضات السورية الخمسين، و15 من بين مرشحي المجتمع المدني الخمسين.
- تقوم الهيئة المصغرة بإعداد وصياغة المقترحات الدستورية وتقوم الهيئة الموسعة بإقرارها. ويمكن عقد الهيئة الموسعة بشكل دوري أو مواز في الوقت الذي تواصل فيه الهيئة المصغرة أعمالها، وذلك لمناقشة وإقرار المقترحات.

كما دعا المبعوث الخاص، وبقوة، فإن ما يقرب من 30 بالمائة من أعضاء الهيئتين الموسعة والمصغرة هم من النساء.

ونظراً لأنها كانت الخطوة السياسية الأولى نحو إيجاد حل للأزمة السورية، تناولت الدراسة النظر في معرفة اللجنة الدستورية السورية في شمال سوريا. حيث تم سؤال المجيبين عما إذا كانوا يعرفون أو سمعوا عن اللجنة الدستورية السورية. حيث أفاد 12% (100 مجيباً) من المجيبين أنهم يعرفون اللجنة الدستورية السورية جيداً، وأظهرت أن أقل من نصف المجيبين 47% (378 مجيباً) سمعوا عنها لكنهم لا يعرفونها

[7] https://syriancc.org/%d9%85%d9%86-%d9%86%d8%ad%d9%86/

بشكل جيد. بينما أشار أكثر من ثلث المشاركين في الدراسة 36% (292 مجيباً) بأنهم لا يعرفون اللجنة الدستورية السورية ولم يسمعوا بها قط.

شكل63 عدد/نسب المجيبين حسب معرفتهم باللجنة الدستورية السورية

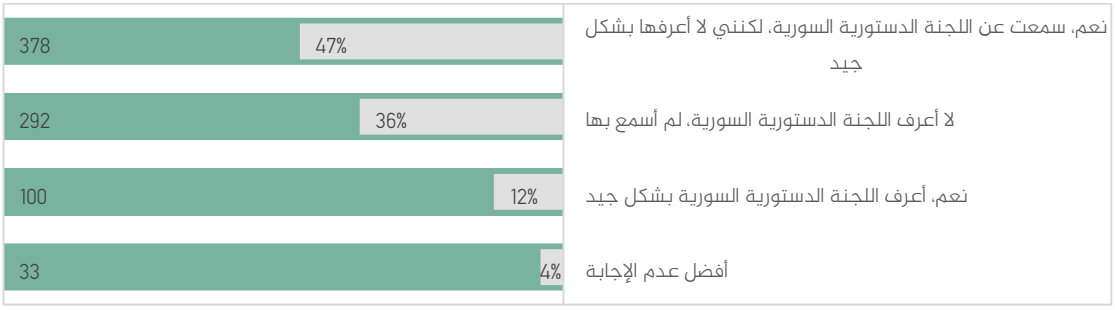

وتم سؤال المجيبين الذين أفادوا بأنهم يعرفون اللجنة الدستورية السورية جيداً أو سمعوا عنها عن مكونات اللجنة الدستورية السورية الموسعة. فتبين أنّ 40% منهم فقط يعرفون مكوناتها بشكل صحيح. في حين أن 43% لا يعرفون مكوناتها، و16% قدموا إجابات خاطئة (أعطوا مكونات غير صحيحة عن اللجنة الدستورية الموسعة).

شكل64 عدد/نسب المجيبين حسب معرفتهم بمكونات اللجنة الدستورية الموسعة

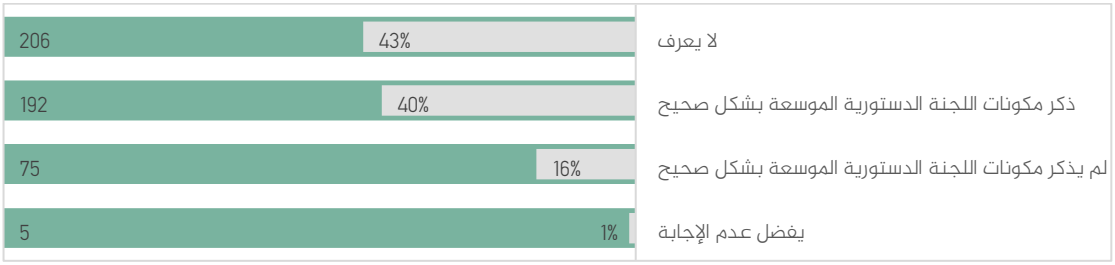

وتم سؤال المجيبين الذين أجابوا بأنهم يعرفون اللجنة الدستورية السورية جيداً أو سمعوا عنها عن مكونات اللجنة الدستورية السورية المصغرة. فتبين أنّ 28% منهم فقط يعرفون مكوناتها بشكل صحيح. في حين أن 53% لا يعرفون مكوناتها، و17% قدموا إجابات خاطئة (أعطوا مكونات غير صحيحة عن اللجنة الدستورية المصغرة).

شكل65 عدد/نسب المجيبين حسب معرفتهم بمكونات اللجنة الدستورية المصغرة

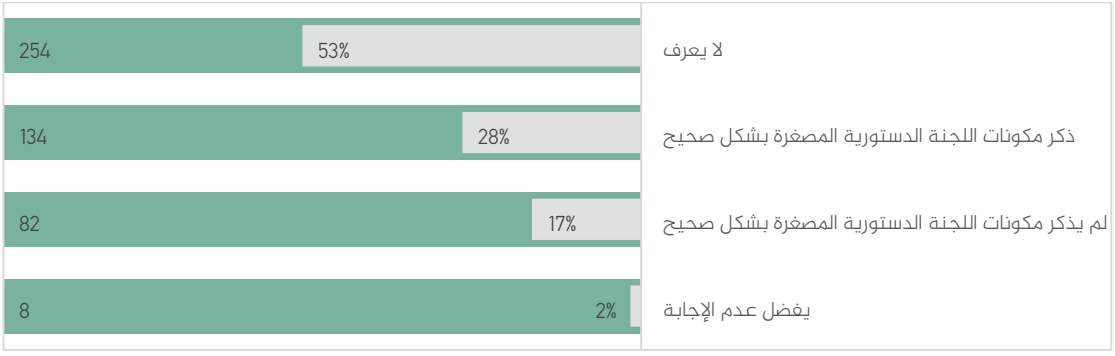

بالإضافة إلى ذلك، تم سؤال المجيبين ممن يعرفون اللجنة الدستورية السورية أو سمعوا بها عما إذا كانوا يعرفون المهمة الرئيسية للجنة. "تقوم اللجنة الدستورية في سياق مسار جنيف الميسر من طرف الأمم المتحدة، بإعداد وصياغة إصلاح دستوري يطرح للموافقة العامة، كإسهام في التسوية السياسية في سوريا وفي تطبيق لقرار مجلس الأمن 2254 (2015)"[8]. أفاد حوالي ثلثي المجيبين (65%) الذين يعرفون اللجنة الدستورية أو سمعوا بها بشكل صحيح عن السؤال. وفي المقابل، لم يكن 24% منهم على دراية بمهمتها الرئيسية، وأعطى 9% منهم إجابة خاطئة.

شكل66 عدد/نسب المجيبين الذين يعرفون اللجنة الدستورية حسب معرفتهم بمهامها

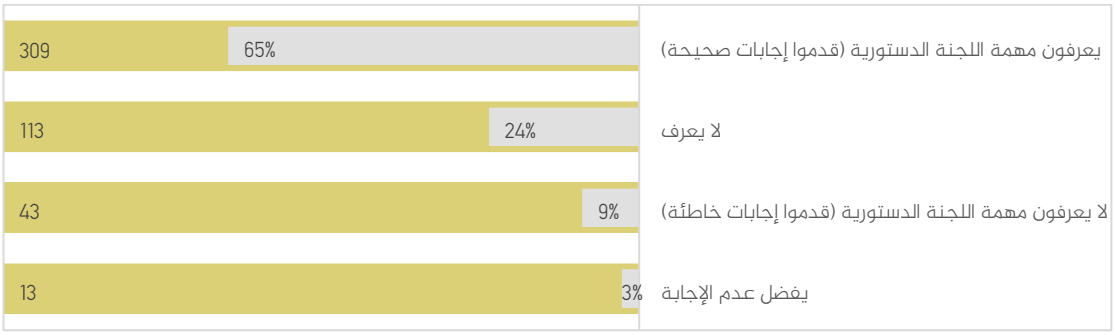

وطُلب من المجيبين ممن يعرفون اللجنة الدستورية أو سمعوا بها تقييم أدائها. فقط 3% من المجيبين يعتقدون أن أداءها جيد، ويرى 15% أن أداءها جيد إلى حد ما. بينما يعتقد 29% أن أداء اللجنة الدستورية السورية متوسط، وأكثر من النصف (53%) يعتقدون أنه ضعيف.

شكل67 عدد/نسب المجيبين الذين يعرفون اللجنة الدستورية حسب تقيمهم لأدائها

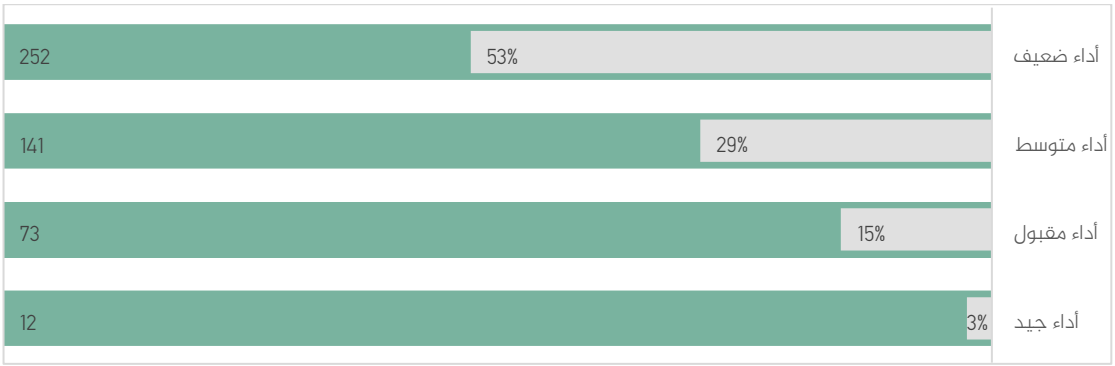

[8] https://specialenvoysyria.unmissions.org/ar/

وتنوعت الأسباب وراء ضعف أداء اللجنة الدستورية السورية التي قدمها المجيبون. فيرى أكثر من ثلث المشاركين في الدراسة (35%) أن السبب في ذلك هو عدم الجدية من جانب الأمم المتحدة في دعم عمل اللجنة الدستورية السورية (الأمم المتحدة تعرف الأطراف التي تعيق صياغة الدستور، ولكنها لا تتخذ إجراءات صارمة ضدهم). بينما عزا 22% من المجيبين ضعف أداء اللجنة إلى عدم جدية جزء من أعضاء اللجنة الدستورية (عدم جدية ممثلي النظام –فهم ليسوا من صناع القرار). ويرى 15% أن جميع أعضاء اللجنة الدستورية السورية يفتقرون إلى الجدية (جميع الأعضاء يفتقرون إلى الجدية في العمل على تحقيق دستور مقبول لغالبية السوريين). علاوة على ذلك، يعتقد 13% من المجيبين أن أعضاء اللجنة الدستورية السورية بحاجة إلى مزيد من الخبرة السياسية في مراجعة/صياغة دستور جديد. وعزا 8% من المجيبين ضعف الأداء إلى عدم جدية أعضاء اللجنة الدستورية السورية الذين يمثلون هيئة التفاوض السورية (التابعة للمعارضة)، ونسب 6% من المجيبين السبب إلى أعضاء اللجنة الدستورية السورية الذين يمثلون المجتمع المدني.

شكل68 عدد/نسب المجيبين الذين قيموا أداء اللجنة الدستورية بالضعيف حسب الأسباب

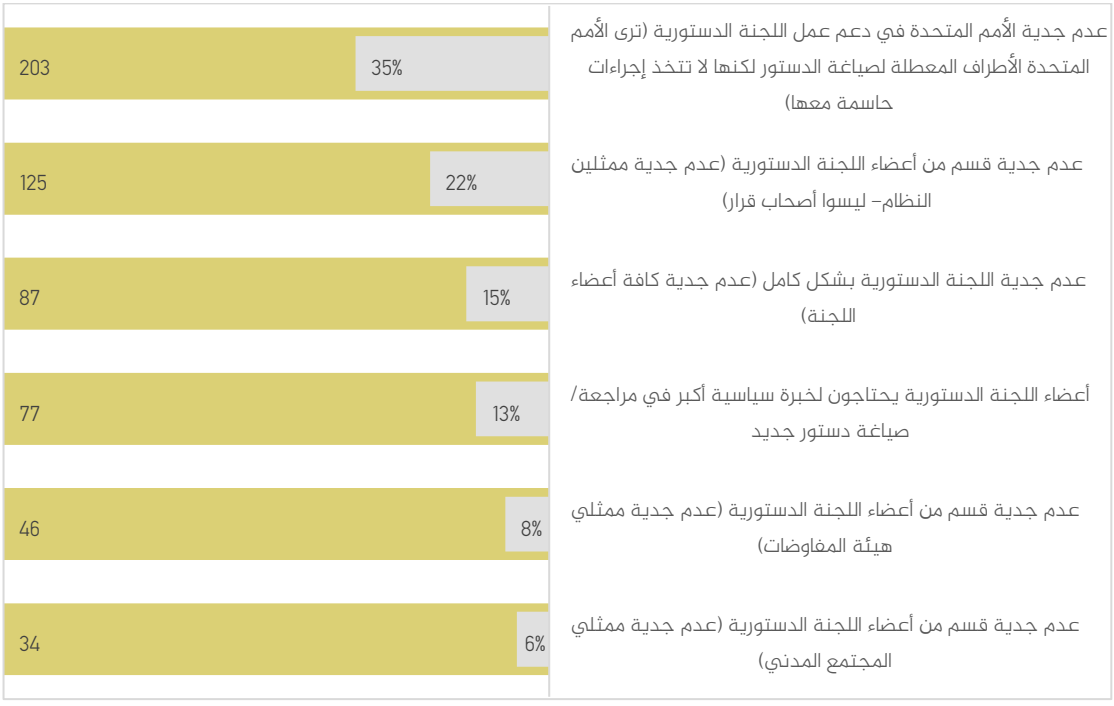

4. المعرفة بمنصة القاهرة

منصة القاهرة هي منصة سياسية تم إطلاقها من قبل مجموعة من الشخصيات السورية في عام 2014.

من أبرز أعضاء منصة القاهرة جهاد مقدسي المنحدر من أسرة مسيحية، الذي حصل على الدكتوراه من الجامعة الأميركية في لندن. وبدأ حياته السياسية عام 1998 عندما التحق بالخارجية السورية حيث تنقل بين مناصب عدة فيها، وبين سفارات كثيرة بينها سفارة سوريا في واشنطن، وكذلك الممثل السوري جمال سليمان.

ويرى البعض أن القائمين على هذه المنصة قدموا تصريحات مثيرة للجدل، منها تصريح ذكر في أحد الحوارات الصحفية مفاده *"أن مصلحة سوريا تستوجب النظر إلى الأمور بمنظور وطني فالأمر ليس صراعا على السلطة، موضحا أن المصلحة الوطنية إذا اقتضت بقاء الأسد على رأس السلطة فليكن، والعكس صحيح"*.

ومن ضمن التصريحات المثيرة للجدل تصريح أحد قيادات منصة القاهرة الذي صرح لأحد المواقع الإخبارية يوم 24 أكتوبر/تشرين الأول 2016 بأن *"منصة القاهرة تتبنى مبادرة أسستها على زيارة مستشار الأمن القومي السوري علي مملوك إلى القاهرة، وتتمحور حول استبعاد المعارضة التي تؤمن بالحلول المسلحة وتعزيز وتقوية المعارضة التي تؤمن بالحل السياسي"*.

حاولت الدراسة قياس مدى معرفة المجيبين بمنصة القاهرة. فتبين أن 8 % (61 مجيباً) من المجيبين فقط يعرفون منصة القاهرة جيداً. بالإضافة إلى ذلك، سمع أكثر من ثلث المجيبين 33% (268 مجيباً) عنها، لكنهم لا يعرفونها بشكل جيد. بينما أفاد أكثر من نصف المشاركين في الدراسة 56% (448 مجيباً) أنهم لا يعرفون منصة القاهرة ولم يسمعوا بها.

شكل69 عدد/نسب المجيبين حسب معرفتهم بمنصة القاهرة

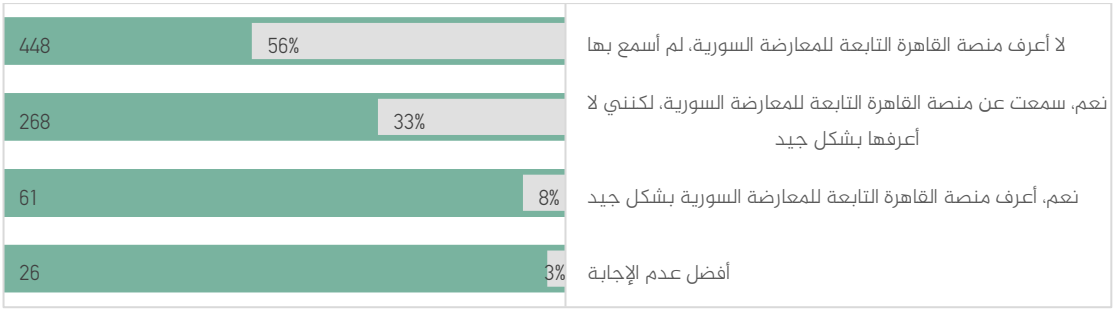

وقد طُلب من المجيبين الذين يعرفون منصة القاهرة أو سمعوا عنها تقييم أداءها. حيث أشارت نسبة 59% من المجيبين أن أداءها ضعيف، ويرى 29% أن أداءها متوسط. في حين يعتقد 11% أن أداءها مقبول، بينما يرى 1% فقط (3 مجيبين) أن أداءها جيد.

شكل70 عدد/نسب المجيبين الذين يعرفون منصة القاهرة حسب تقييمهم لأدائها

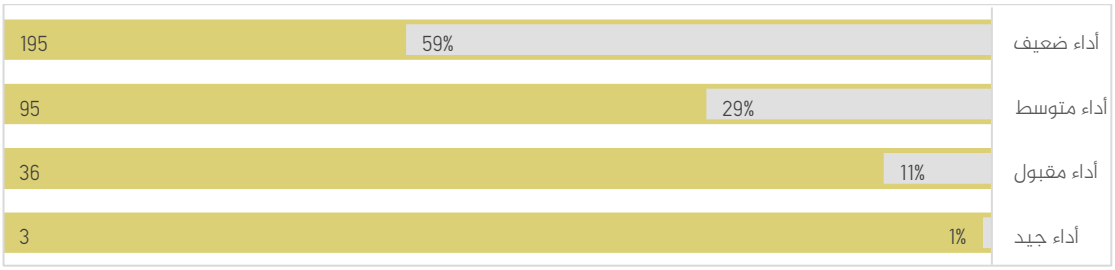

5. المعرفة بمنصة موسكو

منصة موسكو هي منصة سياسية تم إطلاقها من قبل مجموعة من الشخصيات السياسية السورية في عام 2015. ويشغل قدري جميل منصب رئيس منصة موسكو، والذي شغل منصب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك ضمن حكومة رياض حجاب، وأقيل من منصبه "بسبب مغادرته البلاد والتصرف بدون إذن حكومي بعد اجتماعه مع مسؤولين أميركيين في سويسرا. وتعتبر المنصة نفسها ممثلة عن معارضة الداخل (المعارضين المتواجدين في مناطق سيطرة النظام)، كما ترى أن روسيا هي حجر الزاوية في الحل السياسي في سوريا، ولولا دور روسيا لانعدم الأمل بالحل. وتنفي المنصة أن تكون روسيا عقبة أمام أي حل سوري.

حاولت الدراسة قياس معرفة المجيبين بمنصة موسكو. حيث تم سؤال المجيبين في شمال سوريا عما إذا كانوا يعرفون المنصة. فأجاب أكثر من نصفهم 56% (449 مجيباً) بأنهم لا يعرفون منصة موسكو ولم يسمعوا بها من قبل. وقال 32% (253 مجيباً) أنهم قد سمعوا عن المنصة لكنهم لا يعرفونها بشكل جيد. كما أفاد 9% فقط (70 مجيباً) من المجيبين أنهم يعرفون المنصة جيداً.

شكل71 عدد/نسب المجيبين حسب معرفتهم بمنصة موسكو

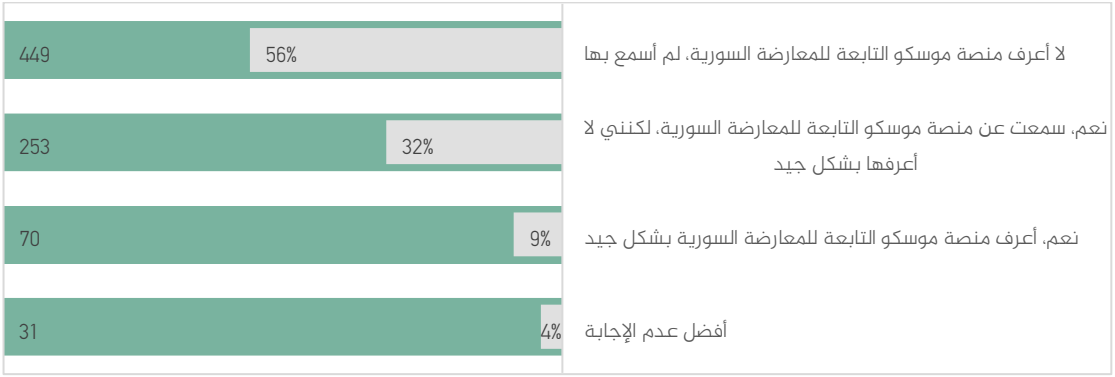

وقد طُلب من المستجيبين ممن يعرفون منصة موسكو أو سمعوا عنها تقييم رضاهم عن أدائها. حيث قيم حوالي ثلثي المستجيبين (65%) رضاهم عن أداء المنصة على أنه ضعيف، و27% قيموا أدائها بالمتوسط. وقيم 7% فقط رضاهم عن أداء المنصة على أنه مقبول، وقيّمها 1% (3 مجيبين فقط) على أن أداء المنصة جيد.

شكل72 عدد/نسب المجيبين الذين يعرفون منصة موسكو حسب تقييمهم لأدائها

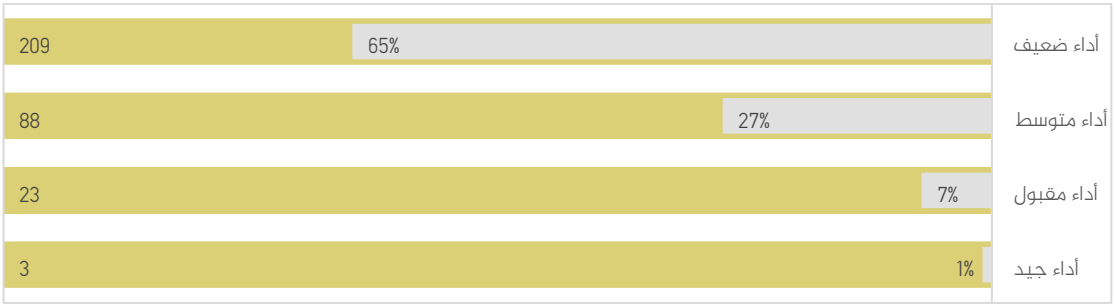

6. المعرفة بقرارات الأمم المتحدة الخاصة بالحرب في سوريا[9]

تم اعتماد عدد من قرارات الأمم المتحدة بشأن الحرب في سوريا. وقد تناولت هذه القرارات مسائل مختلفة تتعلق بالصراع، بما في ذلك حماية المدنيين، والحالة الإنسانية، واستخدام الأسلحة الكيميائية، وتعزيز الحل السياسي، وإدخال المساعدات عبر الحدود. وبشكل عام، تهدف قرارات الأمم المتحدة هذه إلى معالجة العواقب الإنسانية للصراع في سوريا وتعزيز الحل السياسي للأزمة. ومع ذلك، استمرت الحرب في سوريا على الرغم من هذه الجهود، ولا يزال الوضع معقداً ومتقلباً.

ومن أبرز القرارات ما يلي:

- (2042) قرار قوة مراقبة الحرب الأهلية السورية (14 أبريل/نيسان 2012)
- (2043) إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا (21 أبريل/نيسان 2012)
- (2059) تجديد ولاية بعثة المراقبة في سوريا لمدة 30 يوم (20 يوليو/تموز 2012)
- (2118) الحرب الأهلية السورية، إطار القضاء على الأسلحة الكيميائية السورية (27 سبتمبر/ أيلول 2013)
- (2139) الحرب الأهلية السورية، وإمكانية الحصول على المعونة الإنسانية (22 فبراير/شباط 2014)
- (2165) الحرب الأهلية السورية، الحالة الإنسانية في سوريا، وإنشاء آلية للرصد (14 يوليو/تموز 2014)
- (2209) الحرب الأهلية السورية، الأسلحة الكيميائية في سوريا (6 مارس/آذار 2015)
- (2254) الحرب الأهلية السورية، وقف إطلاق النار (18 ديسمبر/كانون الأول 2015)
- (2268) الدعوة إلى وقف أعمال القتال، والسماح بوصول العاملين في مجال المساعدة الإنسانية إلى سوريا (26 فبراير/شباط 2016)
- (2314) توسيع ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة لتحديد هوية مرتكبي استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا (31 أكتوبر/تشرين الأول 2016)

[9] يمكن الاطلاع على جميع القرارات المتعلقة بالقضية السورية على موقع المنصة الحقوقية السورية https://legal-sy.org/ar/security-council-resolutions/

- (2319) تجديد ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة لمدة سنة أخرى (17 نوفمبر/تشرين الثاني 2016)
- (2328) إمكانية الوصول الفوري ودون عوائق لمراقبة عمليات الإجلاء المدنية من حلب، سوريا (19 ديسمبر/كانون الأول 2016)
- (2332) تجديد الإذن بتقديم المعونة عبر الحدود في سوريا حتى 10 يناير/كانون الثاني 2018.

حاولت الدراسة قياس مدى معرفة المجيبين بقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالحرب في سوريا ومدى اهتمامهم بها بالدرجة الأولى. وتم سؤال المجيبين عما إذا كانوا قد سمعوا بقرارات الأمم المتحدة الخاصة بالحرب الدائرة في سوريا. أفاد 58% (468 مجيباً) من المشاركين في الدراسة بأنهم سمعوا بقرارات الأمم المتحدة حول الحرب في سوريا لكنهم لا يعرفونها بشكل جيد. وأشار 22% (179 مجيباً) إلى أنهم لا يعرفون هذه القرارات ولم يسمعوا بها. في المقابل، قال 17% (138 مجيباً) من المجيبين أنهم يعرفون قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالحرب في سوريا ويعرفونها بشكل جيد.

شكل73 عدد/نسب المجيبين حسب معرفتهم بقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالحرب في سوريا

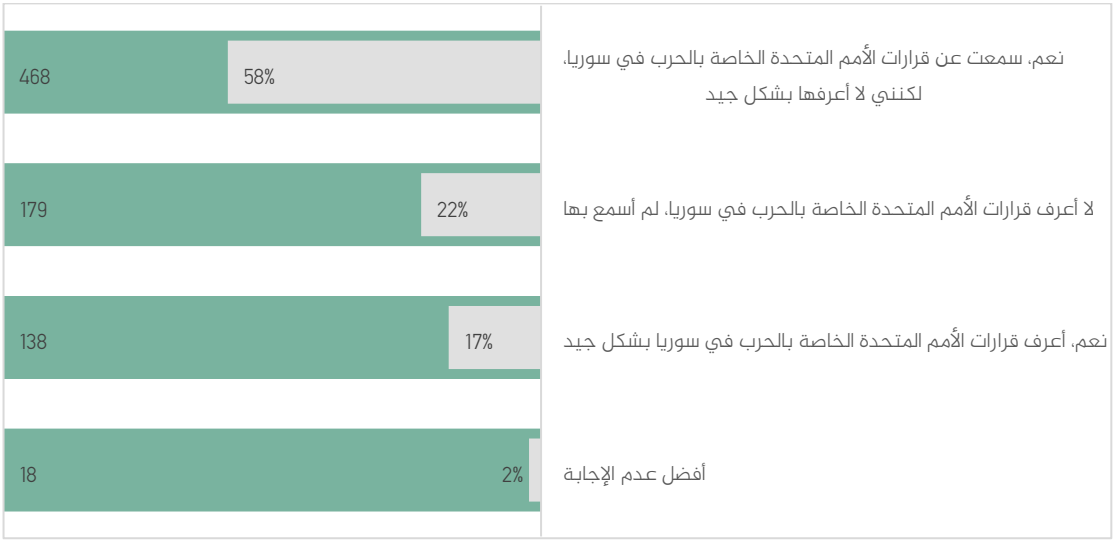

وقد طُلب من المجيبين الذين أفادوا بأنهم يعرفون أو سمعوا عن قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالحرب في سوريا أن يسردوا القرارات التي يعرفونها. ذكر 15% من المشاركين القرار 2254، وأشار 11% إلى القرار 2332، كما ذكر 10% القرار 2043، و9% ذكروا القرار 2118، في حين إن 9% قد ذكروا القرار 2209. وفيما يلي القرارات الأخرى المذكورة.

شكل74 قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالحرب في سوريا حسب معرفة المجيبين لها

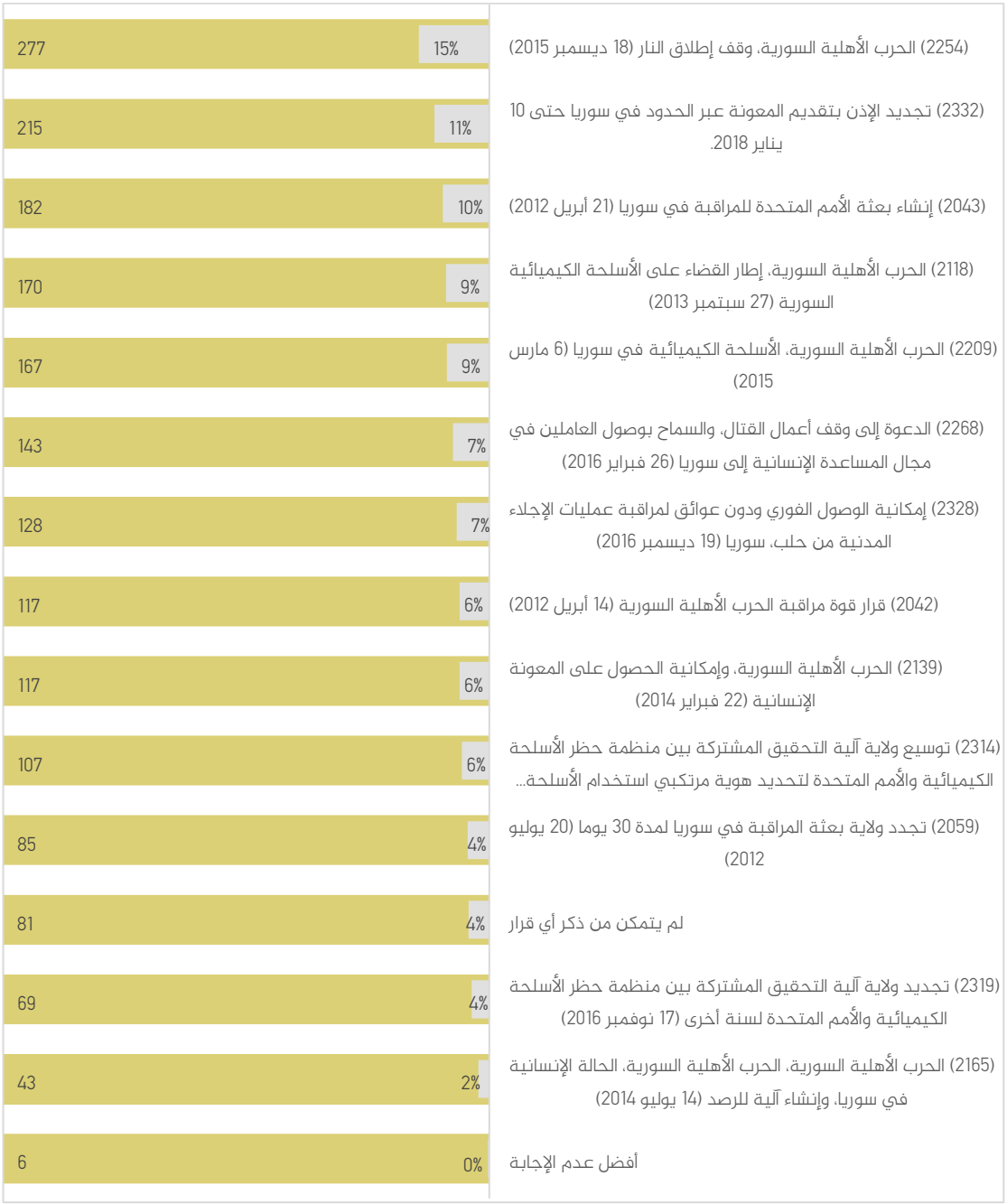

كما تم سؤال المجيبين عما إذا كانوا يعتقدون أن قرارات الأمم المتحدة كانت تصب في مصلحة الشعب السوري. حيث رأى 57 % من المجيبين أن جميع القرارات كانت في مصلحة الشعب السوري، لكنها لم تكن ملزمة، مما جعلها دون جدوى. و33% يعتقدون أن جميع القرارات كانت تصب في مصلحة النظام ومؤيديه وأعطتهم فرصاً لارتكاب المزيد من المجازر. ويعتقد 6% فقط من المجيبين أن جميع القرارات كانت في مصلحة الشعب السوري.

شكل75 عدد/نسب المجيبين حسب آرائهم في فاعلية قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالحرب في سوريا

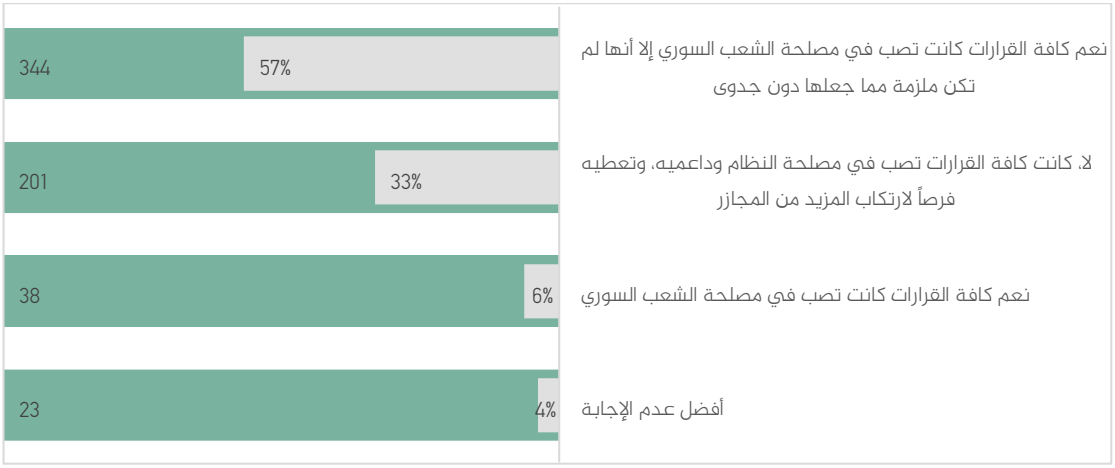

7. القوى المسيطرة والعمل السياسي

وفي نهاية الاستبيان، تم سؤال المجيبين عما إذا كانوا يعتقدون أن القوى المسيطرة في منطقتهم تمارس العمل السياسي بشكل صحيح وتسمح بممارسة العمل السياسي بشكل صحيح. أجاب 77 % (620 مجيباً) من المجيبين بأن القوى المسيطرة في مناطقهم لم تمارس العمل السياسي بشكل صحيح، ولم تسمح بممارسة العمل السياسي بشكل صحيح. بينما يعتقد 6 % فقط من المجيبين أن القوى المسيطرة في مناطقهم تمارس العمل السياسي بشكل صحيح وتسمح بممارسة العمل السياسي بشكل صحيح.

شكل76 عدد/نسب المجيبين حسب آرائهم حول ممارسة القوى المسيطرة للعمل السياسي

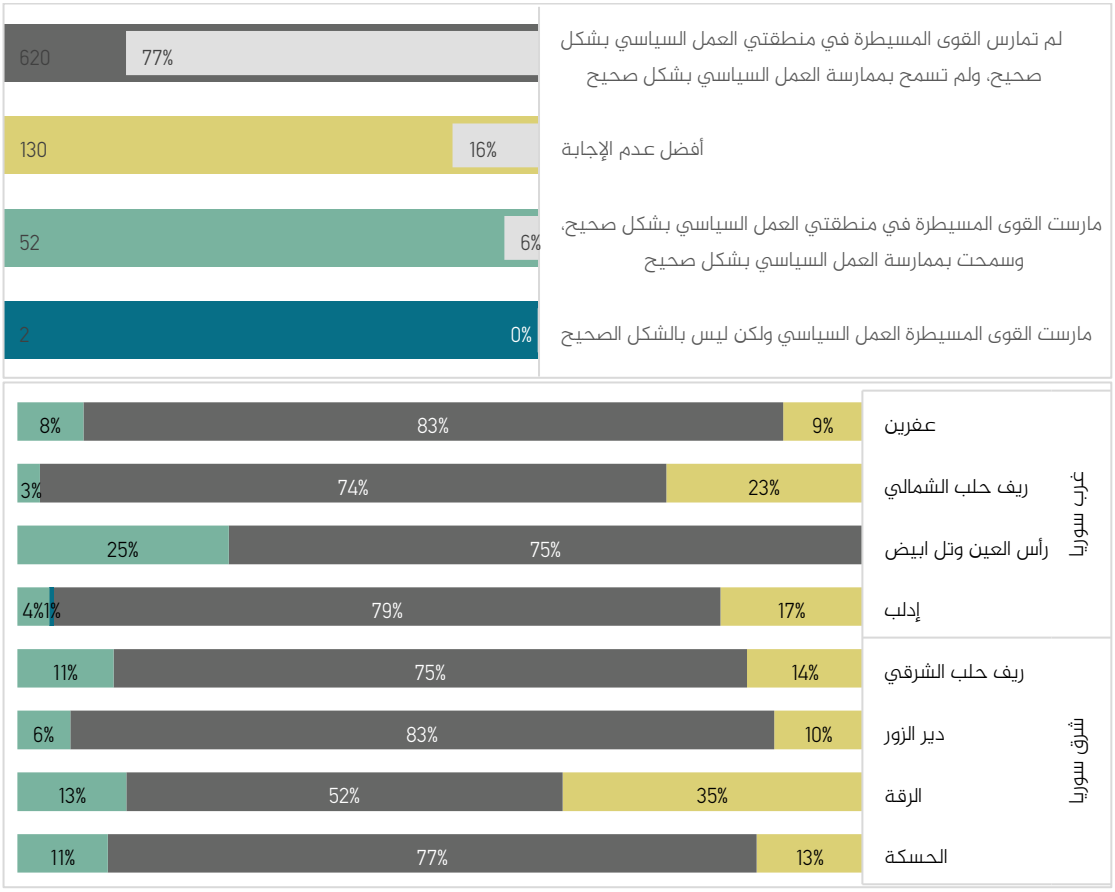

عاشراً

نتائج الدراسة

10

عاشراً: نتائج الدراسة

النقاط التالية تلخص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وهي تعبر عن آراء العينة من المجيبين في مناطق الدراسة.

- يتابع غالبية المجيبين الأخبار المحلية حول مجتمعاتهم وبلدهم بشكل عام، حيث أفاد 49% من المجيبين أنهم يتابعون الأخبار المحلية يومياً، و24% منهم يتابعونها مرة واحدة كل يومين أو ثلاثة أيام.
- ويتابع أغلبية المجيبين الأخبار العالمية بانتظام، حيث إن 41% منهم يتابعونها يومياً أو بشكل شبه يومي، و25% منهم يتابعونها مرة كل يومين أو ثلاثة أيام، و19% مرة في الأسبوع.
- المصادر الأكثر شيوعاً للأخبار هي القنوات الإخبارية العربية مثل الجزيرة والعربية والقنوات الإخبارية المحلية المرتبطة بالمعارضة.
- يعتقد غالبية المجيبين (61%) أنهم يعتمدون على مصادر موثوقة للأخبار إلى حد ما، ويعتقد 22% منهم أنها موثوقة للغاية.
- يحاول غالبية المجيبين (52%) تنمية معرفتهم السياسية، ويرغب 18% منهم تنمية معرفتهم السياسية، ولكنهم لا يعرفون كيفية القيام بذلك.
- يشعر نصف المجيبون بالمسؤولية عن الأحداث مثل تغير المواقف السياسية. وقد تفاوتت النسبة بين الذكور والإناث، حيث يشعر 59% من الذكور بهذه المسؤولية بينما يشعر بها 38% فقط من الإناث بالمسؤولية.
- يشعر الغالبية العظمى من المجيبين الذين حصلوا على تعليم بعد المدرسة الثانوية بالمسؤولية عن الأحداث مثل التغييرات في المواقف السياسية. فقد عبر عن ذلك 83% من المجيبين الذين يحملون شهادات التعليم العالي، و59% ممن يحملون شهادات جامعية، و50% ممن يحملون شهادة معاهد متوسطة.
- نصف الذين يشعرون بالمسؤولية عن الأحداث السياسية (50% من المجيبين) يناقشون الوضع الجديد مع أصدقائهم وزملائهم في العمل، وبعضهم (26% من المجيبين) ينشر موقفه من الأحداث على منصات التواصل الاجتماعي.
- غالبية المجيبين (70%) لديهم إدراك ناقد للواقع ويحاولون تغييره.
- تم تحديد الظروف المعيشية الصعبة للمجتمع (21% من المجيبين)، وابتعاد المجتمع عن العمل السياسي (18% من المجيبين)، والوضع الأمني وتقييد الحريات (18% من المجيبين)، على أنها عوائق تحول دون تطوير الوعي السياسي إلى ممارسة عملية في واقع الثورة السورية ويتجلى في مؤسسات سياسية مدنية فاعلة ولها تأثير.

- يرى قرابة نصف المجيبين (47%) أن الرأي العام يمكن أن يكون وسيلة لتحقيق التغيير والتأثير على السلطات الموجودة أو الموقف الإقليمي أو الدولي في الوضع الراهن في سوريا (في ظروف الحرب).
- الغالبية العظمى (92%) من المجيبين لم ينتسبوا أبداً إلى أحزاب أو حركات سياسية بعد عام 2011. وقد حددوا الأسباب الرئيسية على أنها عدم الإيمان بالنشاط السياسي في ظل الظروف الحالية (25% من المجيبين)، وعدم توفر الوقت للانتساب (22% من المجيبين)، وعدم معرفة أي أحزاب أو تجمعات سياسية (20% من المجيبين).
- لم تشارك الغالبية العظمى (78% من المجيبين) في أي انتخابات بعد 2011. وعلل المجيبون عدم مشاركتهم بأنه لم تجر أي انتخابات في مناطقهم (45% من المجيبين)، وبغياب الشفافية في الانتخابات (23%).
- تقبل الغالبية العظمى (87% من المجيبين) انتخاب ممثل سياسي أو ممثل في أحد الكيانات الخدمية.
- غالبية المجيبين (68%) غير مستعدون للترشح للانتخابات في حالة إجراء عملية انتخابية مناسبة، وبرر 34% منهم عدم استعداده للترشح بأنه لا يملك الخبرة لإدارة وتمثيل شؤون الآخرين.
- حدد المجيبون توفير مساحة أكبر من الحريات للتعبير عن الآراء (31% من المجيبين)، ودعم تشكيل الأحزاب والتجمعات السياسية ضمن معايير وأطر محددة (27% من المجيبين)، وعقد الندوات السياسية (22% من المجيبين) على أنها الأنشطة الرئيسية التي من شأنها تعزيز الوعي السياسي والمشاركة السياسية في المجتمع.
- وحدد المجيبون الجهات الفاعلة الرئيسية المسؤولة عن زيادة الوعي السياسي في المجتمع بأنها الطبقة المتعلمة سياسياً (33% من المجيبين يرون ذلك)، والسلطات المحلية (27% من المجيبين يرون ذلك)، وقادة المجتمع من الزعماء المحلين وقادة العشائر (25% من المجيبين يرون ذلك).
- العوائق الرئيسية أمام تنمية الوعي السياسي في المجتمع هي تقييد الحريات (23% من المجيبين)، وجهل المجتمع بأهمية الوعي السياسي (19% من المجيبين)، وهجرة الطبقة الفكرية والسياسية (17% من المجيبين)، وعدم وجود كيان يدعم رفع الوعي السياسي للمجتمع.
- وأفاد قرابة نصف المجيبين الذكور (44%) أن النساء في عائلاتهم لا يشاركن في الانتخابات، بينما أفادت نفي النسبة عكس ذلك.
- من أبرز العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة وترشحها للانتخابات فكرة أن المسؤولية الأساسية للمرأة هي رعاية الأسرة والأطفال (بحسب 36% من المجيبين)، وثقافة المجتمع أنه لا ينبغي أن تنتخب المرأة (بحسب 27% من المجيبين)، وقلة الوعي بدور المرأة في المجتمع (بحسب 24% من المجيبين)، وفكرة أن المشاركة في الانتخابات منوطة بالرجال فقط (بحسب 12% من المجيبين).

- أفاد 13% فقط من المجيبين الذكور أن النساء في عائلاتهن يمكن أن يترشحن للانتخابات، بينما قال الأغلبية (76%) إنهن لا يترشحن.
- وعبر ما يقرب من نصف المستجيبين (45%) عن قبولهم بوجود ممثلة ينتخبونها، في حين أن 39% منهم لا يقبلون ذلك.
- تفضل الغالبية العظمى من الإناث (82%) أن يكون لهن ممثلة سياسية من الإناث، بينما تفضل 14% أن يكون لهن ممثل سياسي من الذكور.
- وجدت الدراسة أن أفضل السبل لتحسين المشاركة السياسية للمرأة هو توفير المزيد من الحرية للنساء للتعبير عن آرائهن (بحسب 28% من المجيبات الإناث)، وعقد الندوات السياسية للنساء (بحسب 27% من الإناث)، وتفعيل ودعم إنشاء الأحزاب والتجمعات السياسية للنساء ضمن معايير وأطر محددة (بحسب 23% من الإناث).
- ذكر حوالي ثلثي المجيبين (63%) في شمال سوريا أنهم سمعوا بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، لكنهم لا يعرفونه جيداً، بينما أفاد قرابة الثلث (29%) فقط أنهم يعرفونه بشكل جيد.
- لم يتمكن حوالي ثلثي المجيبين (62%) ممن أفادوا بأنهم يعرفون الائتلاف الوطني بشكل جيد أو سمعوا عنه من ذكر مكوناته بشكل صحيح.
- يعتقد قرابة ثلثي المجيبين (60%) ممن لديهم معرفة بالائتلاف الوطني أو سمعوا به أنه يحتاج إلى إعادة هيكلة بشكل عاجل، ويعتقد ثلث آخر (35%) أنه يحتاج إلى إعادة هيكلة عندما تسمح الظروف بذلك.
- يعتقد حوالي نصف المجيبين (52%) ممن لديهم معرفة بالائتلاف الوطني أن أداءه ضعيف، ويعتقد آخرون (30%) أن أداءه متوسط. فقط 3% من المجيبين يعتقدون أن أداءه جيد، و15% أنه مقبول.
- حدد المجيبون بُعد الائتلاف الوطني عن الناس داخل سوريا (بحسب 23% ممن المجيبين)، وعدم جدية الدول المؤثرة في القضية السورية لدعم أي كيان سياسي معارض (بحسب 20% ممن المجيبين)، أو دعم أي عملية سياسية حقيقية (بحسب 19% ممن المجيبين) أنها الأسباب الكامنة وراء ضعف أداء الائتلاف الوطني.
- ذكر حوالي نصف المجيبين (55%) بأنهم سمعوا عن الهيئة العليا للمفاوضات، ولكنهم لا يعرفونها بشكل جيد، بينما أفاد 16% فقط أنهم يعرفونها بشكل جيد. في حين أفاد ربع المجيبين (25%) أنهم لا يعرفونها ولم يسمعوا بها من قبل.
- يعتقد حوالي نصف المجيبين (52%) ممن يعرفون الهيئة العليا للمفاوضات أن أداءها ضعيف. بينما يعتقد ثلثهم (31%) أن أداءها متوسط، ويعتقد 18% فقط أن أداء هيئة التفاوض مقبول أو جيد.

- الأسباب الرئيسية لضعف أداء هيئة التفاوض السورية هي عدم جدية النظام في المفاوضات (بحسب 28% ممن المجيبين)، وعدم جدية الأطراف المؤثرة في القضية السورية في دعم أي كيان سياسي معارض (بحسب 27% ممن المجيبين) ودعم أي عملية سياسية حقيقية (بحسب 27% ممن المجيبين).

- ما يقرب من نصف المجيبين (47%) سمعوا عن اللجنة الدستورية السورية، لكنهم لا يعرفونها بشكل جيد، وأفاد 12% فقط أنهم يعرفونها بشكل جيد. في حين أن أكثر من ثلث المجيبين (36%) لا يعرف اللجنة الدستورية ولم يسمع بها سابقاً.

- يعتقد أكثر من نصف المجيبين (53%) ممن يعرفون اللجنة الدستورية السورية أو سمعوا بها أن أداءها ضعيف. بينما يتعقد حوالي ثلثهم 29% أن أداءها متوسط، ويرى 18% أن أداءها مقبول أو جيد.

- الأسباب الرئيسية وراء ضعف أداء اللجنة الدستورية السورية عدم جدية الأمم المتحدة في دعم عمل اللجنة الدستورية السورية (بحسب 35% ممن المجيبين)، وانعدام الجدية من جانب أعضاء اللجنة الدستورية التابعين للنظام (بحسب 22% ممن المجيبين)، وغياب الخبرة السياسية في مراجعة وصياغة دستور جديد (بحسب 13% ممن المجيبين).

- حوالي 40% فقط من المجيبين سمعوا بمنصة القاهرة أو يعرفونها بشكل جيد. بينما أكثر من نصف المجيبين (56%) لم يسمعوا بها من قبل.

- قرابة ثلثي المجيبين (59%) ممن يعرفون منصة القاهرة يعتقدون أن أداءها ضعيف، وثلث آخر (29%) يعتقدون أن أداءها متوسط. بينما يعتقد حوالي 12% أن أداء منصة القاهرة مقبول أو جيد.

- حوالي ثلث المجيبين (32%) سمعوا عن منصة موسكو، لكنهم لا يعرفونها بشكل جيد، وأفاد 9% فقط أنهم يعرفونها بشكل جيد. في حين أن أكثر من نصف المجيبين (56%) لا يعرفونها ولم يسمعوا بها من قبل.

- اعتبر قرابة ثلثي المجيبين (65%) ممن سمعوا عن منصة موسكو أو يعرفونها بشكل جيد أن أداءها ضعيف. بينما اعتبر قرابة ثلثهم 27% أن أداءها متوسط، و8% اعتبروا أداءها مقبول أو جيد.

- ذكر 17% فقط من المجيبين أنه يعرفون قرارات الأمم المتحدة حول الحرب في سوريا جيداً، وذكر أكثر من نصفهم (58%) أنهم سمعوا عن تلك القرارات لكنهم لا يعرفونها بشكل جيد. في حين أن 22% من المجيبين لم يسمعوا بهذه القرارات من قبل.

- يعتقد أكثر من نصف المجيبين (57%) أن جميع قرارات الأمم المتحدة كانت تصب في مصلحة الشعب السوري، لكنها لم تكن ملزمة، مما جعلها عديمة الفائدة. بينما يعتقد 33% أن جميع القرارات كانت لصالح النظام ومؤيديه وأنها أعطتهم فرصاً لارتكاب المزيد من المجازر. بينما يعتقد 6% فقط من المجيبين أن جميع قرارات الأمم المتحدة كانت في مصلحة الشعب السوري.
- يعتقد غالبية (77%) المجيبين أن القوى المسيطرة في مناطقهم لم تشارك في العمل السياسي بشكل صحيح، ولم تسمح بالمشاركة بالعمل السياسي بشكل صحيح. في حين أن 6% فقط يتعقدون أن القوى المسيطرة في مناطقهم تشارك في العمل السياسي بشكل صحيح وتسمح بالمشاركة في العمل السياسي بشكل صحيح.

Eleventh

RECOMMENDATIONS OF THE STUDY

الحادي عشر: توصيات الدراسة

النقاط التالية تلخص أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة بناءً على النتائج:

- **إن المجتمع المحلي والبنى المدنية والسياسية هي التي ستقود البلاد في مرحلة ما بعد الحرب والاستبداد، لذلك يجب أن يكونوا مهيئين لتأدية دورهم على أكمل وجه. وعليه يجب تنفيذ مشاريع المشاركة المدنية والتي تعمل على تدريب المجتمع المدني سياسياً وتعزيز تماسكه.**

- **يجب العمل على بناء شخصية سياسية مستقلة للشباب تحثّهم على الاندفاع نحو المجتمع، ليتفاعلوا مع قضاياه بشكل إيجابي، وصولاً إلى العمل ضمن الأنساق الجماعية لقوى المجتمع.**

- **أن يكون هنالك تنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية خاصة التابعة للمعارضة بإعداد كوادر إعلامية من الشباب السوري في الداخل يقوم بتغطية أي حدث بمصداقية الواقع.**
- **أن تدعم المؤسسات الإعلامية الشباب السوري في الداخل السوري بالتحضير والإدارة لبرامج حوارية سياسية تساعدهم في تغطية الوقائع السياسية الحقيقة، وإبراز أكثر من وجهة نظر، وأن يكون ذلك بإدارة شبابية سورية في الداخل.**
- **الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي بفتح حوارات ونقاشات والمحاضرات حول المفاهيم والأحداث والقرارات والقضايا المرتبطة بالشأن السوري، وذلك بالتنسيق بين المجتمع المدني، والمؤسسات الإعلامية، والشباب السوري في الداخل السوري**

- **يجب العمل على تدريب أفراد المجتمع على التعبير عن آرائهم بشكل سلمي وحضاري وتوجيه رسائل مؤثرة للعالم وقادرة على التأثير على الرأي العام العالمي لاتخاذ قرارات تحقق السلام والرفاه للمجتمع، حيث** يقول مالكوم اكس *"لقد تعلمت أن الحق لا يعطى لمن يسكت عنه، وأن على المرء أن يحدث بعض الضجيج حتى يحصل عما يريد."*.

- **ضرورة أن يتم العمل على برامج التمكين السياسي عبر برامج توعية مدنية وسياسية تقدم للسوريين في مناطق الدراسة، لما له من أهمية في التأسيس والتنظيم للوعي السياسي، مما يسهم في الانتقال إلى الممارسة، مع الأخذ بالاعتبار الاستدامة في هذه البرامج لتثمر نتائجها عن مشاركة سياسية فعلية، ومن يتحمل هذا الدور هو المجتمع المدني حالياً في ظل غياب المؤسسات الحكومية الفاعلة.**
- **أن يتم ضم وإدماج الشباب (ذكوراً وإناثاً) وخاصة الجامعي واليافعين واليافعات في برامج التمكين المعرفي لاستثمار طاقتهم في الجانب السياسي الحالي، والتأسيس لفهم سياسي مدني مستقبلي يساعدهم في دورهم في سورية المستقبل لأن المجتمع السوري رغم سنوات الحرب ما يزال مجتمع فتي ترتفع فيه نسبة اليافعين والشباب سكانياً.**

- **أن يتم إدماج المرأة في هذه البرامج، لما له من أهمية في توظيف طاقتها في الجانب السياسي من جهة، وكون دورها التقليدي القائم على رعاية الأسرة والأبناء، مما يضاعف أهمية دورها في التنشئة السياسية، التي لا تكون بدون تنمية وعيها السياسي والذي تنقله عبر التربية. فمن الضروري أثناء التحضير لأي نشاط أو فاعلية سياسية العمل على رفع وعي المرأة. مما يزيد من نسبة تمثيلها السياسية، لاسيما في القضايا المرتبطة بحقوق المرأة وواجباتها (الانتخابات، العمل،**

التمثيل السياسي، العمل الحزبي،...)، وتوفير مساحة أكبر لحرية المرأة للاستفادة منها كمورد إنساني وبشري مهم في التنمية السياسية والاجتماعية.

- العمل مع الجهات المسؤولة على إدارة المناطق، والمجتمع المحلي، والمؤسسات التعليمية، والسلطات المحلية، وقادة المجتمع المحلي من شيوخ العشائر، والشخصيات البارزة في المجتمع. في القيام بندوات ومؤتمرات تناقش قضايا ومستجدات الواقع السوري، والبحث في الحلول، وذلك باستخدام ألية الحوار، مما ينعكس على المجتمع السوري في التعرف على بعضهم البعض، وفهم أبعاد الحدث وارتباطاته بالحياة السورية كما يساعدهم في بناء تصور لسورية المستقبل.

- يقول الصحفي البريطاني جورج أورويل "*في عصرنا لا يوجد شيء اسمه بعيداً عن السياسة، كل القضايا هي قضايا سياسية*"، أحصت الدارسة وجود 15 حزب وتجمع سياسي في سوريا. توصي الدارسة القائمين على الأحزاب السياسية بالتواصل مع المجتمع المحلي ونشر برامج هذه الأحزاب وآليات الانتساب لها. كما توصي بدعم تشكيل الأحزاب والتجمعات السياسية لأنها الوسيلة الأفضل لممارسة العمل السياسي.

- ضرورة تضافر الجهود بين المجتمع المدني والمؤسسات السياسية لاستعادة الثقة بتلك المؤسسات، وذلك عبر بناء جسور التواصل بين تلك المؤسسات، التي تشكل صوت السوريين في الخارج، وبين السوريين في الداخل. وأن يقوموا بتحضير شباب من الداخل السوري، ليكون لهم دور حقيقي في الجانب السياسي في القضية السورية كونهم أكثر دراية بالواقع في الداخل. توصي الدراسة بتشكيل المنصات والمواقع التي تربط السوريين في الداخل السوري مع السوريين المتواجدين في بلاد اللجوء مما يساعدهم على تشارك وجهات النظر ويعزز التماسك المجتمعي بين السوريين أينما كانوا.

- توصي الدراسة بتوعية المجتمع بأهمية الانتخابات والمشاركة الفاعلة فيها من خلال الانتخاب أو الترشح. كما توصي بتهيئة الشباب للترشح في حال عقدت أي عملية انتخابية لإشراك خبرات شابة سورية في صناعة القرار.

- توصي الدارسة بإشراك المجتمع السوري بكافة مكوناته وأماكن تواجده (في سوريا وفي بلاد المهجر) بأي عملية لإعادة هيكلة أي من الأجسام السياسية. كما توصي بإيجاد آليات قابلة للتطبيق تتضمن المراقبة والتقييم والمساءلة في عمل كافة الأجسام السياسية.

- توصي الدارسة الأمم المتحدة بوضع خطة زمنية واضحة للعملية الدستورية على اعتبار أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد لإنهاء معاناة السوريين التي تتفاقم عاماً بعد عام.

- توصي الدارسة الأمم المتحدة على اتخاذ قرارات ملزمة لكافة الأطراف تساهم في إنهاء الحرب في سوريا. وفي حال تعسر اتخاذ مثل هذه القرارات التحرك من قبل أصدقاء الشعب السوري لتخفيف معاناتهم كما جرى في الحرب الأوكرانية الروسية، وخصوصاً في ملفات المفقودين والمعتقلين وإدخال المساعدات عبر الحدود وإيقاف أي عمليات عسكرية للنظام وحلفائه قد تزيد معاناة المدنيين.

- توصي الدارسة أصحاب القرار في الأجسام السياسية المعارضة والدول الداعمة للشعب السوري بفتح قنوات تفاوض مع القوى المسيطرة للسماح بممارسة العمل السياسي ضمن أُطر محددة وسلميّة، والضغط على القوى المسيطرة بعدم التفرد باتخاذ القرار مما قد يؤدي إلى الاستبداد.
- إنجاز أبحاث عن الحالة الحزبية والحركة السياسية في مناطق الدراسة، لفهم السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، الذي تتفاعل داخلها تلك الحالة، مما يساعد على فهم أكثر عمقاً لألية عملها، والتحديات التي تواجهها، والحالة التنظيمية لها ضمن إطارها المجتمعي، على اعتبار أن الحزب السياسي لا ينفصل عن البعد المجتمعي والثقافي الذي ينشأ ويعمل به.

الوعي والمشاركة السياسية

استطلاع رأي السوريين في مناطق شمال سورية

كانون الثاني / يناير 2023

تقرير مواضيعي

صادر عن وحدة إدارة المعلومات IMU
في وحدة تنسيق الدعم ACU

ACU
ASSISTANCE
COORDINATION
UNIT

IMU
INFORMATION
MANAGEMENT
UNIT